المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية



السلطة المعرفية والسياسات العامة: مساءلة نقدية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص السياسات العامة

اعداد الطالبة

ابتسام قارة علي

اشراف الأستاذ

د. ياسين بولالوة

لجنة المناقشة:

د. نجوى بوزورين رئيسا

د. ياسين بولالوة مشرفا ومقررا

د. عبد النور زيام مناقشا

الموسم الجامعي: 2026/2025

الإهداء

إلى والدي الكريمين، تقديرا لما أحاطاني به من رعاية وما غرساه فيّ من إصرار وعزيمة،

إلى أخواتي وإخوتي، امتنانًا لدعمهم الدائم،

إلى صديقتي المقربة عرفانًا بحضورها الصادق ومرافقتها الطيبة،

وإلى كل من يرى في المعرفة مسؤولية قبل أن تكون امتيازًا...

شكر وتقدير:

يُعد هذا العمل نتاجا لسنوات من الجد والعمل المتواصل، ساهم فيه السعي الدائم نحو التعلم والتفوق..

بهذه المناسبة، أتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذ المشرف البروفيسور ياسين بولالوة على ما قدمه لي من توجيه علمي ومتابعة لم تقتصر على مرحلة إنجاز هذه المذكرة، بل امتدت منذ سنوات، حيث كان لحرصه الدائم على ترسيخ وتشجيع التفكير النقدي بالغ الأثر في تكويني الأكاديمي، كما قد أسهمت ملاحظاته الدقيقة ونقاشاته العلمية في إثراء هذا العمل وتطويره منهجيا ومعرفيا.

وأتقدم كذلك بجزيل الشكر إلى أساتذة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، لما قدموه من توجيهات ومعارف ساهمت في بناء رصيدي المعرفي وتعزيز قدراتي التحليلية بما انعكس إيجابا على هذا العمل، كما أشكر كل الطاقم الإداري على مساعدتهم الدائمة للطلبة بكل جد واهتمام.

الملخص:

لا تنتج السلطة في عصرنا عبر الإكراه المباشر فحسب، بل تمارس فعلها الأعمق من خلال إنتاج المعرفة والتحكم في تعريف الحقيقة، وفي هذا السياق، يعد حقل السياسة العامة نموذجا بارزا لهذه الظاهرة، إذ لا يمكن فهمه كأداة تقنية محايدة لتحسين أداء الحكومات فقط، بل كنموذج معرفي نشأ في سياق تاريخي وإيديولوجي محدد، ثم فُرض عالميا لحمله مبادئ الموضوعية والعالمية.

تقوم الدراسة بمساءلة هذا الادعاء بالعالمية والحياد، من خلال تحليل ثلاث مستويات مترابطة، يتعلق الأول بالعلاقة بين السلطة والمعرفة، وكيف تعمل السلطة المعرفية عبر تشكيل الخطاب والتأطير والسردية لإنتاج تصورات تقدم بوصفها حقائق لا تقبل الجدل، ليتناول المستوى الثاني المسار الذي حول حقل السياسة العامة من مشروع أمريكي إلى نموذج معرفي عالمي عبر آليات التقننة والتكميم وتوحيد المعايير، وفي المستوى الثالث تقوم الدراسة بالتوجه نحو انعكاسات هذا التعميم الذي تحول الى هيمنة معرفية سياساتية على دول الجنوب، التي وجدت نفسها أمام نموذج يُعرف مشكلاتها ويقترح حلولا لها، مما أنتج فجوة بين الدولة التي تتبنى هذا الخطاب، وواقع المجتمع البعيد عن منطق النموذج المهيمن.

تنتهي الدراسة إلى أن تجاوز هذا الواقع لا يتحقق برفض الحقل كليا، بل بإعادة بنائه على قاعدة معرفية عادلة، من خلال الاعتراف بتعدد مصادر المعرفة السياساتية وإشراك الخصوصيات المحلية في تعريف المشكلات وصياغة الحلول، إذ أن العدالة المعرفية تؤسس للعدالة السياساتية والسياسية العالمية.

الكلمات المفتاحية: السياسة العامة، السلطة المعرفية، الإبادة المعرفية، المركز والأطراف، الجنوب العالمي.

Abstract

In the contemporary era, power is not exercised only through direct coercion, but also through the production of knowledge and the control of what is considered truth. in this context, the field of public policy represents a clear example of this phenomenon, for this reason it cannot be understood simply as a neutral technical tool aimed at improving government performance, but rather as a knowledge model that emerged within a specific historical and ideological context, to be later imposed globally under the claims of objectivity and universality.

This study questions these claims of universality and neutrality through the analysis of three interconnected levels, the first level concerns the relationship between power and knowledge, and how epistemic power operates through discourse, framing and narratives in order to produce representations that are presented as unquestionable facts, the second examines the process by which the field of public policy evolved from an American project into a global knowledge model, through mechanisms of technification, quantification and standardization, the third level explores the consequences of this expansion, which developed into an epistemic and policy hegemony over the Global South, that found itself confronted with a model that defines its problems and proposes solutions on its behalf, creating a gap between a state that adopts this discourse and a society whose reality remains distant from the logic of the dominant model.

The study concludes that overcoming this situation does not require a complete rejection of the field, but rather its reconstruction on a more just epistemic foundation, and this can be achieved by integrating local specificities into the process of defining problems and formulating solutions, since epistemic justice forms the basis of global policy and political justice.

Keywords : Public Policy, epistemic power, epistemicide, center and periphery, Global South.

فهرس المحتويات

الإهداء

شكر وتقدير:

الملخص:

فهرس المحتويات

المقدمة: 1

الفصل الأول: مقاربة مفاهيمية للسلطة المعرفية

مقدمة الفصل الأول: 13

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للسلطة والمعرفة..... 15

المطلب الأول: قراءة في مفهوم السلطة..... 15

المطلب الثاني: قراءة في مفاهيم المعرفة والعلم 19

المطلب الثالث: التركيب المفاهيمي: السلطة المعرفية 26

المبحث الثاني: المقاربات والنماذج التحليلية..... 32

المطلب الأول: النموذج التحليلي للمجموعات الابستمولوجية..... 32

المطلب الثاني: النموذج التفسيري–التأويلي لتحليل السياسات..... 34

خاتمة الفصل الأول 42

الفصل الثاني: السياسات العامة من مقاربة السلطة المعرفية

مقدمة الفصل الثاني: 44

المبحث الأول: دراسة في سياق ظهور حقل السياسة العامة..... 45

المطلب الأول: البراغماتية الأمريكية كأساس فلسفي لحقل السياسة العامة..... 45

المطلب الثاني: العوامل التاريخية المساهمة في بلورة حقل السياسة العامة 46

المطلب الثالث: مشروع علوم السياسات والتنظير للمعرفة المندمجة في السلطة 50

المبحث الثاني: آليات تعميم النموذج المعرفي الأمريكي للسياسة العامة..... 54
المطلب الأول: تكميم المعرفة وتوحيد المعايير كآلية لفرض الهيمنة المعرفية 54
المطلب الثاني: الهيمنة المعرفية والأكاديمية على الحقل وصناعة الخبراء 59
المبحث الثالث: أهداف الهيمنة المعرفية الأمريكية على حقل السياسات العامة..... 65
المطلب الأول: الأهداف الجيوسياسية للهيمنة المعرفية الأمريكية على السياسات العامة . 65
المطلب الثاني: الأهداف الاقتصادية للهيمنة المعرفية على السياسات العامة..... 67
المطلب الثالث: الأهداف الثقافية للهيمنة المعرفية الأمريكية 69
خاتمة الفصل الثاني: 71
الفصل الثالث: الهيمنة المعرفية على السياسة العامة في دول الجنوب
مقدمة الفصل الثالث:..... 73
المبحث الأول: نموذج السياسة العامة كمنتج للهيمنة المعرفية 74
المطلب الأول: عوامل ظهور الحقل في سياقات الجنوب..... 74
المطلب الثاني: دور المؤسسات الأكاديمية في تكريس الهيمنة المعرفية 79
المبحث الثاني: انعكاسات الاغتراب المعرفي للسياسة العامة في واقع الجنوب..... 84
المطلب الأول: التأطير التقني للمشكلات السياسية في الجنوب..... 84
المطلب الثاني: تقننة حلول المشكلات العامة في الجنوب 86
المبحث الثالث: آليات تجاوز الهيمنة المعرفية على السياسة العامة في الجنوب 88
المطلب الأول: التحرر المعرفي وتوطين مناهج السياسة العامة..... 88
المطلب الثاني: الجهود السياسية لمواجهة الهيمنة الشمالية على السياسة العامة 92
خاتمة الفصل الثالث:..... 98
خاتمة:..... 100
قائمة المراجع 103

المقدمة

المقدمة:

شهدت العقود الأخيرة تحولا نوعيا في طبيعة السلطة ومصادرها، إذ لم تعد القوة المادية والإكراه المباشر تمثل الوسيلة الوحيدة التي تستند إليها الفواعل الدولية لفرض نفوذها، فقد أنتجت هذه التحولات بروز المعرفة بوصفها موردا استراتيجيا مركزيا إلى جانب الموارد الاقتصادية والقوة العسكرية، بل تتجاوزهما المعرفة من حيث عمق التأثير والقدرة على إعادة تشكيل الواقع من خلال تأطير ماهية الحقيقة.

إن انتاج المعرفة وتحديد ما يعترف به كحقيقة علمية وصياغة معايير الحكم وبناء السرديات التي تعرف المشكلات العامة وطرق معالجتها، لم يعد نشاطا معرفيا محايدا، بل تحول الى ممارسة سلطوية معقدة تتداخل فيها الابعاد المعرفية والسياسية والاقتصادية والثقافية، فالمعرفة لم تعد مجرد انعكاس للواقع او بحث موضوعي عن الحقيقة، بل أصبحت أداة لإعادة تشكيل الواقع نفسه وفق مصالح القوى المهيمنة، حيث يتم توظيفها في صياغة التصورات الجماعية وتحديد ما يعتبر مشروعا او غير مشروع، مقبولا او مرفوضا، عقلانيا او غير عقلاني.

لقد أضحى انتاج الحقيقة العلمية مرتبطا بعلاقات القوة التي تحدد شروط امكانها، اذ تتحول المؤسسات الاكاديمية ومراكز الابحاث ووسائل الاعلام الى فضاءات لإعادة انتاج السلطة عبر تكريس سرديات معينة وتهميش اخرى، مما يجعل المعرفة في جوهرها ممارسة سلطوية تسعى الى ضبط المجال الاجتماعي والسياسي وتوجيهه.

في هذا السياق، يأتي حقل السياسة العامة كمجال لدراسة تجسيد هذه العلاقة بين المعرفة والسلطة، فمنذ نشأته في الولايات المتحدة الأمريكية في خمسينيات القرن العشرين، تطور من مجرد اهتمام أكاديمي بترشيد عملية صنع القرار الحكومي ليصبح نموذجا معرفيا وتطبيقيا عالميا.

إلا أن عالميته لا تعني نجاحه، حيث انتقل هذا النموذج الى دول العالم وخاصة الجنوب، ليس بوصفه خيارا من بين خيارات متعددة، وإنما باعتباره الطريق الوحيد لإدارة

الشأن العام وتحقيق التنمية، كما كان هذا الانتقال مرتبطا بسياقات تاريخية وسياسية واقتصادية خاصة ساهمت في تشكيل علاقات قوى عالمية غير متكافئة في ظل صعود الأيديولوجيا النيوليبرالية وما صاحبها من مؤسسات دولية على رأسها المالية، التي لم تكرس تحيزات تطبيقية فحسب، بل أنتجت تحيزات معرفية قُدمت على أنها مسلّمات مفرغة من الذاتية والانتماءات الأيديولوجية.

انطلاقا مما سبق، لا تهدف هذه الدراسة إلى رفض النموذج المعرفي للسياسة العامة أو إنكار إسهاماته المنهجية وأدواته التحليلية التي أثبتت فعاليتها في سياقات معينة، فموضوع المساءلة النقدية هنا ليس الحقل بذاته، بل آليات تحوله إلى نموذج وحيد يقدم كمعيار كوني للنجاح، يقاس على أساسه أداء الحكومات مع اختزال خصوصيات وتعقيدات المجتمعات في سبيل تعميمه عالميا.

وإلى جانب اهتمام الدراسة بتفكيك المرجعيات الابستيمولوجية التي كرست هيمنة هذا الحقل كنموذج معرفي عالمي، فإنها تبحث كذلك عن إمكانية بناء معرفة سياساتية على أسس تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات التاريخية والاجتماعية والسياسية للدول إضافة إلى استعادة المعارف المحلية مكانتها في توجيه الفعل العمومي.

1. أهمية الدراسة:

- **الأهمية العلمية:**

لهذا العمل أهمية كبيرة في المجال الأكاديمي والبحثي، حيث يقوم بنقد النموذج المعرفي السائد، من خلال تجاوز المقاربة التقنية التي تنظر إلى السياسة العامة كمجموعة من الأدوات المحايدة، لتكشف عن الأسس الابستمولوجية والتحيزات التي تقوم عليها مبادئ هذا النموذج كالعالمية والموضوعية.

كذلك يعمل على سد فجوة بحثية مهمة تكمن في القلة النسبية للدراسات التي تربط بشكل واضح بين سلطة المعرفة والسياسة العامة كحقل معرفي، فتقدم هذه الدراسة مركّبا تحليليا يجمع بين ثلاث مستويات لسلطة المعرفة وهي المستوى الخطابي، المستوى المؤسسي والمستوى البنيوي الكلي.

كما تتسم هذه الدراسة بتنوع المرجعيات الفكرية واللغوية، إذ أن الفضاءات العربية والانجليزية والفرنسية والاسبانية تعبر عن تقاليد فكرية ومقاربات نقدية مختلفة، مما يثري البحث ويساهم في الانفتاح على زوايا نظر متعددة وتجاوز القراءات الأحادية للمفاهيم.

- **الأهمية العملية:**

لا تقتصر أهمية هذه الدراسة على الجانب النظري، بل تمتد لتشمل جوانب تطبيقية تمس صانعي القرار والباحثين في دول الجنوب عامة والجزائر خاصة، كونها تقدم إطارا تفسيريا للأسباب العميقة التي تؤدي إلى تعثر العديد من السياسات العامة المطبقة في الجنوب.

وبدلا من مناقشة ضعف الكفاءة الإدارية، تكشف الدراسة عن زاوية أخرى للتحليل تتمثل في كيف أن هذه السياسات غالبا ما تصمم لحل مشكلات غير معرّفة بشكل صحيح بمعزل عن خصوصياتها الثقافية والسكانية ليتم فرضها من خلال برامج مالية وتنموية، مما يوسع الفجوة بين الدولة والمجتمع.

كما تدعو الدراسة إلى تعزيز العدالة المعرفية التي بدورها تؤدي إلى عدالة سياساتية، من خلال إشراك فاعلين محليين في عملية تصميم وتقييم السياسات، مما يساهم في بناء طريق نحو سياسات عامة أكثر فعالية في تحقيق أهدافها التنموية.

2. أدبيات الدراسة:

تندرج أدبيات الدراسة الخاصة بهذا البحث ضمن الميادين النظرية والنقدية التي أسهمت في بناء الإطار التحليلي للدراسة، إذ تجمع بين التأسيس المعرفي للحقل ومساءلة علاقته بالسلطة والهيمنة المعرفية، مما مكّن من فهم السياسة العامة من مقاربة تتجاوز الفهم التقني إلى رؤية أكثر تعقيدا تشمل العلاقات السلطوية والعوامل التاريخية التي شكلت الحقل.

- **المقال الموسوم بـ "التوجه نحو السياسات" لهارولد لاسويل[1]**

[1] Harold D. Lasswell, « **The Policy Orientation** », in *The Policy Sciences : Recent Developments in Scope and Method*, ed. Daniel Lerner and Harold D. Lasswell (Stanford: Stanford University Press, 1951), 3-15.

عالج لاسويل من خلال مقاله التأسيسي لعلوم السياسات إشكالية تشتت المعرفة العلمية وعجزها عن الاستجابة للمشكلات الأساسية التي تواجه المجتمع. وانطلاقا من هذا التشخيص، دعا إلى بناء "علوم السياسات" كحقل معرفي متعدد التخصصات، ليكون قادرا على تجاوز الانغلاق الأكاديمي وربط المعرفة العلمية بعملية صنع القرار من أجل تحسين العمل الحكومي، مشددا على ضرورة الجمع بين الموضوعية والالتزام بالقيم الديمقراطية.

شكل هذا المصدر نقطة انطلاق البحث، إذ أنه يحيط بالأسس المعرفية والمعيارية التي قام عليها حقل السياسة العامة عند تأسيسه، حيث مكن من تحديد السمات المؤسسة له كالعالمية والموضوعية إلى جانب الديمقراطية في سياق تاريخي محمّل بالنزاعات الأيديولوجية، مما دفع إلى مساءلة هذه النزعة العالمية من خلال أدوات تحليلية تكشف كيف تحول نموذج علم السياسات عند تصديره إلى سياقات الجنوب، إلى أداة لتكريس التبعية المعرفية.

- **مقال العودة إلى نقطة البداية: تاريخ وآفاق علوم السياسات[1]**

تناول مقال العودة الى نقطة البداية: تاريخ وآفاق علوم السياسات Back to Square one : The History and Promise of the Policy Science ، إشكالية تطور حقل علوم السياسات وحدود قدرته على تحقيق الطموحات التي تأسس عليها منذ هارولد لاسويل، حيث تتبع الكاتبان Peter DeLeon و Danielle M. Vogenbeck التحولات التي عرفها الحقل من توجه إصلاحي شامل إلى مقاربة أكثر تقنية، لذلك يدعو المقال إلى استعادة البعد الإنساني والنقدي إضافة إلى الطابع الديمقراطي للسياسات العامة.

يعبر المقال عن مراجعة داخلية لتطور علوم السياسات والدعوة على إصلاحها باستعادة المشروع الأصلي للاسويل، بينما تتجه دراستنا نحو مقاربة نقدية أوسع تصف السياسات العامة كنموذج معرفي مهيمن، يستدعي مساءلة علاقته بموازين القوى في النظام الدولي.

[1] Peter DeLeon and Danielle M. Vogenback**, « Back to Square One : The History and Promise of the Policy Sciences »**, in *Handbook of Public Administration*, 3rd ed., ed Jack Rabin, W. Bartley Hildreth, and Gerald J.Miller (Boca Raton, FL : CRC Press, 2007).

- **كتاب المراقبة والمعاقبة: ميلاد السجن لميشال فوكو[1]**

عالج ميشال فوكو في كتابه مسألة انتقال المجتمعات الغربية في أقل من قرن، من العقاب العلني العنيف إلى عقاب السجن القائم على الحبس والتأديب، حيث رفض فوكو التفسير السائد بأن هذا الانقال ناتج عن عوامل إنسانية، بحيث يرى أن السجن لم يولد بسبب إصلاحات قانونية بل إنه نتاج لتقنيات السلطة التأديبية، التي تطورت أولا في مؤسسات أخرى كالمدارس والمستشفيات بهدف مراقبة الأفراد وجعلهم أكثر نفعا، ثم انتقلت لاحقا لتشمل النظام العقابي كله.

يتجلى تأثير هذا الطرح على الدراسة في العلاقة بين السلطة والمعرفة، حيث أظهر فوكو أن المعرفة ليست محايدة، بل تنتجها وتمارسها السلطة، وهو ما يمكن تطبيقه على حقل السياسة العامة بوصفه مجالا معرفيا مشحونا بالسلطة، كما يتيح تحليله للتقنيات التأديبية أدوات لكشف الكيفية التي تعمل من خلالها نماذج كالحكم الرشيد والسياسة القائمة على الأدلة.. كآليات لإنتاج الحقيقة التي تبرر الهيمنة، غير أن هذه الدراسة تختلف عن فكرة فوكو في نقطتين مهمتين وهما: نقل التحليل من فضاء المؤسسات العقابية إلى فضاء المعرفة السياساتية، وتجاوز النقد الداخلي للحداثة الغربية إلى تحليل علاقات الهيمنة المعرفية بين الشمال والجنوب.

- **كتاب ابستيمولوجيات الجنوب: العدالة ضد الإبادة المعرفية Epistemicide لبوافنتورا دي سوزا سانتوس[2]**

يؤكد المفكر دي سوزا سانتوس في كتابه على أنه لا يمكن تحقيق عدالة اجتماعية عالمية دون عدالة معرفية عالمية، منتقدا المركزية المعرفية الغربية لارتكابها إبادة معرفية ضد علوم مجتمعات الجنوب، كما يرى بأن النظريات الغربية بما فيها النقدية كالماركسية تشترك في نفس الأسس الابستيمولوجية التي تقيد الخيال السياسي.

[1] Michel Foucault**, « Surveiller et Punir : Naissance de la prison »** (Paris : Gallimard, 1975).
[2] Boaventura De Sousa Santos, **« Epistemologies of the South : Justice against Epistemicide »** (Boulder, CO : Paradigm Publishers, 2014).

لتجاوز هذه المشكلة، يقترح سانتوس أدوات كتشجيع الحوار بين المعارف، وتغيير دور المثقف أو الخبير ليكون مساهما في ترقية المعارف المحلية وإدماجها، لا استبدالها بمعارف أجنبية.

يلتقي طرح الكاتب مع بحثنا في تشخيص ظاهرة فرض نموذج كوني للسياسة العامة من خلال تجاهل خصوصيات الدول على رأسها دول الجنوب، ثم بناء خطابات للمشكلات العامة وتأطير حلول لها وتقييمها بناء على معايير النموذج المهيمن.

3. المشكلة البحثية

لقد أضحى حقل السياسة العامة، منذ نشأته في الولايات المتحدة، أكثر من مجرد إطار أكاديمي لترشيد القرار العمومي، فهو نموذج معرفي يقدم كمعيار كوني للنجاح، ويفرض على دول الجنوب بوصفه الطريق الوحيد لإدارة الشأن العام.

وقد ارتبط ميلاد هذا الحقل المعرفي بسياقات تاريخية وسياسية واقتصادية كرست علاقات قوى غير متكافئة، وأنتجت ما يمكن تسميته بـ "السلطة المعرفية" التي تمارس عبر الخطاب والمؤسسات والمعايير، لتعيد تعريف المشكلات العامة وصياغة حلولها وفق منطق نيوليبرالي يختزل الخصوصيات ويقصي المعارف المحلية.

وعليه، تتجه دراستنا صوب مساءلة هذا الحقل من خلال طرح الاشكالية التالية:

كيف تحولت السياسة العامة من نموذج معرفي لحل المشكلات إلى سلطة معرفية لإنتاج وتكريس الهيمنة؟

الأسئلة الفرعية:

و لتفكيك هذه الإشكالية، ارتأينا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو جوهر السلطة المعرفية باعتبارها أداة للهيمنة وإعادة إنتاج السيطرة عبر الخطاب والمؤسسات والمعايير؟
- كيف أصبح المشروع الأمريكي للسياسة العامة نهجا عالميا لإدارة الشأن العام؟

- ما هو البديل الممكن لبناء سياسات عامة تحرر الفعل العمومي من التبعية وتعيد الاعتبار للخصوصيات المحلية؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الأسئلة اعتمدنا الفرضيات التالية:

- إن السلطة المعرفية ليست مجرد إنتاج للمعرفة، بل هي أداة هيمنة تُمارس عبر الخطاب والمؤسسات والمعايير، وتعيد إنتاج السيطرة من خلال فرض تعريف واحد للحقيقة والمشكلات العامة.
- لم تكن السياسة العامة منذ نشأتها في الولايات المتحدة وتصديرها إلى دول الجنوب، أداة محايدة لترشيد القرار العمومي، بل وسيلة لفرض التبعية من خلال نموذج كوني مهيمن.
- يمكن بناء سياسات عامة بديلة تستند إلى الخصوصيات التاريخية والاجتماعية والسياسية، وتمنح المعارف المحلية دورها في توجيه الفعل العمومي بما يحقق التحرر من التبعية.

4. مقاربات الدراسة:

في إطار تطور الدراسات النقدية للظواهر الاجتماعية والسياسية، برزت مجموعة من المقاربات التي تقوم بإعادة مساءلة الأسس المعرفية والتاريخية لمختلف الظواهر، حيث تركز على تفكيك أنماط الفهم السائدة وكشف ما تتضمنه من علاقات قوى واختلالات بنيوية، ومن بين هذه المقاربات نجد:

- **المقاربة النقدية:**

ظهرت النظرية النقدية في ثلاثينيات القرن العشرين مع مدرسة فرانكفورت، على يد باحثين مثل ماكس هوركهايمر Max Horkheimer، تيودور ادورنو Theodor W. Adorno، هربرت ماركوزيه Herbert Marcus ، ومن بعدهم يورغن هابرماس Jurgen Habermas، وتعرف بأنها تيار فكري يسعى إلى مساءلة الطرق السائدة في دراسة الظواهر

الاجتماعية وتفسيرها عبر زعزعة أنماط الفهم المستقرة، والكشف عن الافتراضات الخفية التي تقوم عليها، وجعل علاقات القوة التي تشكل المجتمع مرئية أكثر.

يقوم التحليل النقدي على مبدأ جوهري وهو الكشف عن أشكال الهيمنة والتحكم التي تُخفى وراء مفاهيم تبدو محايدة أو ضرورية، على رأسها الفلسفة الوضعية التي تقدم العلم كمعرفة موضوعية بحتة. كما تتميز المقاربة النقدية بطابعها التحرري من آليات السيطرة حيث أنها لا تكتفي بوصف وتفسير الواقع[1].

وُظفت المقاربة النقدية كمقاربة تحليلية مكنت من فحص الأسس المعرفية التي يقوم عليها حقل السياسة العامة، وذلك من خلال مساءلة ادعاءات الموضوعية والحياد التي قدمتها النماذج والمعايير التي يضعها الحقل لتقييم السياسات العامة، كما استخدمت هذه المقاربة في تحليل ظاهرة اقصاء البعد السياسي من الحقل، الأمر الذي أفقده القدرة على تحليل العلاقات الصراعية والقيمية والمصالح الكامنة وراء كل سياسة.

- **مقاربة التبعية:**

تعتبر نظرية التبعية إطارا تحليليا ظهر خلال أواخر خمسينيات وستينيات القرن العشرين، لتفسير أسباب التفاوت الاقتصادي والتنموي بين الدول، في سياق ما بعد الحرب العالمية الثانية وانتشار موجة التحرر.

وقد تبلورت على يد مفكرين من أمريكا الجنوبية والوسطى، أبرزهم راوول بريبيش Raùl Prebisch الذي أسس مقاربة المركز–الأطراف، اندريه غوندر فرانك André Gunder Frank الذي اهتم بأسباب تطور المركز وتخلف الأطراف، وتيوتونيو دوس سانتوس Theotonio dos Santos الذي ركز على اعتبار تبعية الجنوب شرطا لتطور الشمال.

تقوم النظرية على مبادئ مترابطة، وهي أن النظام الدولي ينقسم إلى مركز مهيمن وأطراف تابعة، وأن التخلف ليس مرحلة طبيعية بل حالة تسببها هيمنة المصالح الأجنبية،

[1] Brian Harney, « **Critical Theory** », in *Encyclopedia of Management*, ed. Wiley-Blackwell (Oxford : Wiley-Blackwell, 2012), 1.

إضافة الى أن العلاقة بين المركز والأطراف منتجة للامساواة التي يستفيد منها المركز على حساب الأطراف[1].

من خلال مقاربة التبعية، يُفهم نقل السياسة العامة كنموذج معرفي إلى الجنوب كامتداد لعلاقات تبعية تربط الأطراف بالمركز، مما يكرس تبعية معرفية تُبقي دول الجنوب في حالة تكيف دائم مع نماذج مستوردة، أو مفروضة عبر القروض المشروطة، وهو ما يفتح أفق التحليل نحو زوايا أوسع تأخذ بعين الاعتبار العوامل البنيوية للنظام الدولي.

- **المقاربة ما بعد الاستعمارية:**

لا تقتصر المقاربة ما بعد الاستعمارية على وصف الفترة الزمنية التي تلت الاستعمار، بل تهتم بكشف كيف تتواصل آليات الهيمنة الاستعمارية بأشكال جديدة.

تستند جذورها إلى أعمال فرانز فانون ومنظري مدرسة فرانكفورت، لكن انطلاقتها الفعلية كانت مع كتاب "الاستشراق" لإدوارد سعيد الذي حلل الهيمنة الغربية من خلال الخطاب الذي عرف الشرق بوصفه الآخر المختلف. [2]

تسعى المقاربة ما بعد الاستعمارية إلى تفكيك الخطاب الاستعماري الأوروبي وتحليل بنياته الذهنية والمنهجية بهدف الكشف عن الأسس الثقافية والسياسية التي تكرس الهيمنة، كما تعيد قراءة العلاقة بين الشرق والغرب من خلال مساءلة الثنائيات التقليدية مثل "المركز والهامش" و"الأنا والآخر"، وذلك بغرض إعادة كتابة التاريخ الحضاري من منظور الشعوب التي عانت من الاستعمار، أي التي عادة ما وصفت بالآخر التابع، كما تقوم هذه المقاربة على ربط النصوص بسياقاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مما يبرز الآثار العميقة التي خلفها الفكر الاستعماري في مجالي الهوية والثقافة[3].

---

[1] Scott Nicholas Romaniuk**, « Depencency Theory »,** in *The Sage Encyclopedia of War* : Publications, 2017), 482.

[2] Eve Darian-Smith, « **Postcoloialism : A Brief Introduction** », Social and Legal Studies 5, no. 3 (1996) : 292-293.

[3] **"خطاب ما بعد الاستعمار في النقد العربي"**، مجلة المعيار، العدد 17 (جوان 2017)، 185-188.
https://asjp.cerist.dz/en/article/46296

تمت الاستعانة بهذه المقاربة لتسليط الضوء على استمرار المنطق الكولونيالي في حقل السياسة العامة، حيث مكنت من كشف كيف ينتج النموذج المعرفي المهيمن صورة عن دول الجنوب بوصفها تعاني اختلالات تقنية تتطلب وصفات إصلاحية جاهزة، كما أسهمت في قراءة ظواهر كالنقل الحرفي للمناهج وإقصاء المعارف المحلية وتهميش البعد السياسي من التخصص، ليس كخيارات تقنية محايدة، بل كآلية تعيد انتاج التبعية في الجنوب.

5. المفاهيم المفتاحية:

- **السلطة المعرفية:**

ينطلق التحليل من فكرة أساسية مفادها أن المعرفة والسلطة لا ينفصلان، بل ينتج كل منهما الآخر باعتبار أن كل سلطة تحتاج إلى معرفة تبرر بها وجودها، وكل معرفة تُنتَج داخل علاقات سلطوية تتحكم في شروط إنتاجها.

كما لا تمارَس هذه السلطة بالقمع والإكراه فقط، بل بأساليب أكثر تأثيرا وخفاء مثل الخطابات التي تشكل ما نعتبره حقيقة، والطرق التي تعرض بها القضايا العامة، وعندما تنتقل هذه السلطة إلى المستوى العالمي، فإنها تمارس عبر الجامعات والمنظمات الدولية ونماذج الحوكمة لتفرض طريقة واحدة لفهم العالم وحل مشكلاته مع إقصاء كل معرفة لا تتمتع بنفس القدر من السلطة.

- **السياسة العامة:**

تعالج هذه الدراسة السياسة العامة لا بوصفها أداة إدارية محايدة لتدبير الشأن العام، بل كحقل معرفي وتطبيقي لا يخلو من التنافس والصراع على الأفكار، فهي بناء معرفي نشأ في سياق سياسي وتاريخي معين، ثم تم تعميمه وتصديره إلى سياقات أخرى ليس كخيار تقني، بل باعتباره النموذج الأمثل لإدارة الدولة.

كما لم تكن عملية النقل امتدادا موضوعيا، بل تم عبر شروط تنموية ذات قيم نيولبرالية حولت هذا النموذج من أداة لترشيد القرار إلى قناة لإعادة انتاج الهيمنة من خلال إعادة تعريف المشكلات وصياغة الحلول دون النظر إلى خصوصيات هذه المجتمعات.

6. هندسة البحث:

تنتظم هذه الدراسة في ثلاثة فصول تتدرج من البناء النظري إلى التحليل الإجرائي وصولا إلى تفكيك الانعكاسات واقتراح إمكانات إعادة التأسيس.

يُخصص الفصل الأول لتأطير الإشكالية نظريا ومفاهيمها من خلال تفكيك مفهومي السلطة والمعرفة وإعادة تركيب العلاقة بينهما ضمن مفهوم "السلطة المعرفية"، كما يعرض الفصل المقاربات التحليلية المعتمدة في الدراسة، مثل مقاربة المجموعات الابستمولوجية ومقاربة تحليل الخطاب والتأطير والسردية، باعتبارها أدوات منهجية لقراءة كيفية اشتغال السلطة المعرفية داخل حقل السياسة العامة.

ينتقل الفصل الثاني من المستوى النظري إلى تحليل حقل السياسة العامة من خلال ربطه بأسسه الفلسفية البراغماتية وسياقه التاريخي للتمكن من فهمه كخطاب متأثر بعوامل معينة وليس كمعطى موضوعي، ثم يكشف عن آليات تعميمه عبر تكميم المعرفة بطريقة تلغي معيقات عولمة النموذج، إضافة إلى توحيد معايير التقييم مع الاستعانة بمراكز الفكر والخبراء والمنظمات الدولية عبر منحهم امتياز امتلاك المعرفة الصحيحة، لينتقل لاحقا للأهداف التطبيقية التي تحققها هذه الهيمنة المعرفية على حقل السياسة العامة.

أما الفصل الثالث، فيدرس انتقال نموذج السياسة العامة إلى دول الجنوب، مبينا أنه لم يكن نقلا محايدا بل جرى في سياق الأزمات الاقتصادية وصعود النيوليبرالية والمساعدات المشروطة للمؤسسات المالية الدولية، كما يكشف عن دور الجامعات في الجنوب في إعادة انتاج النموذج المهيمن عبر عولمة التعليم العالي والحوكمة المعرفية وما ينتج عنها من إبادة معرفية، إضافة الى النقل الحرفي للمناهج وتهميش البعد السياسي من التخصص، ثم يحلل انعكاسات هذه الهيمنة التي تتجلى في تأطير المشكلات العامة وحلولها باختزالها في اختلالات إدارية، ويختتم بمناقشة آليات التحرر المعرفي والسياساتي.

7. صعوبات الدراسة:

تكمن الصعوبة الرئيسية في قلة الدراسات التي تناولت السياسة العامة من زاوية السلطة المعرفية، خاصة في المراجع العربية التي عادة ما تهتم بتعريف الحقل من جانبه التقني.

إلا أن التحدي الأكبر يكمن في أن الدراسة تعتمد إطارا تحليليا يجمع بين مفاهيم وحقول معرفية متعددة ضمن نسق تحليلي واحد، فهذا التركيب شكل جسرا بين فلسفة السلطة وابستمولوجيا الجنوب والسياسة العامة بما تحمله من مجالات.

الفصل الأول: مقاربة مفاهيمية للسلطة المعرفية

لم تعد السلطة في زمننا المعاصر تُختزل في أدوات القهر أو أجهزة الردع، بل غدت تمارس فعلها الأعمق عبر إنتاج المعنى وصياغة الحقيقة، من منطلق أن المعرفة لم تعد مجرد وسيلة للتفسير أو الفهم، بل تحولت إلى مورد استراتيجي للهيمنة، وإلى آلية لإعادة تشكيل العقول وتوجيه الأذهان. بهذا المعنى، تصبح السلطة المعرفية الوجه الجديد للسلطة، حيث يُمارس النفوذ لا بالعنف المباشر، بل عبر هندسة أنماط التفكير وتحديد ما يُعد حقيقة وما يُستبعد كخطأ أو وهم.

إن مقاربة هذا التحول لا تقتصر على توصيفه، بل تستدعي أولا مساءلة المفاهيم ذاتها: السلطة والمعرفة، باعتبارهما بنيتان محملتان بخلفيات وضعية جعلت من العلم سلطة بديلة، وأعادت إنتاج أنماط جديدة من الإخضاع تحت شعار العقلانية والموضوعية. فالمعرفة هنا ليست مجرد أداة محايدة، بل هي آلية لإعادة تشكيل أنماط السيطرة باسم الحقيقة. وعليه، يقتضي التحليل ثانيا الكشف عن طبيعة التداخل بينهما، فالسلطة لا تمارس إلا عبر إنتاج أنظمة معرفية تحدد حدود الحقيقة، وتعيد رسم خرائط الممكن والمستبعد، بما يجعل من التفكير ذاته مجالا للصراع ومسرحا لإعادة إنتاج الهيمنة.

وأخيرا، يفتح هذا الفصل على نماذج تحليلية تكشف آليات اشتغال السلطة المعرفية في الحقول الاجتماعية والسياسية، من خلال مقاربات المجموعات الإبستيمولوجية، وتحليل الخطاب، وآليات التأطير والسردية، حيث تمارس السلطة عبر اللغة، ويعاد إنتاج الشرعية عبر السرد، ويعاد تشكيل الواقع عبر أنماط التأطير التي تحدد ما يمكن التفكير فيه وما يجب استبعاده.

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للسلطة والمعرفة

المطلب الأول: قراءة في مفهوم السلطة

ان مفهوم السلطة من المفاهيم المعقدة التي يصعب ضبطها بتعريف واحد حيث يعتبر بناء معرفيا تشكل تاريخيا داخل أطر نظرية وفكرية معينة[1]، لذلك تتعدد تعريفات مفهوم السلطة من مفكر لآخر.

لغة، ورد مفهوم السلطة أنها القوة والقدرة على الشيء، والسلطان الذي يكون للإنسان على غيره.. وجمع السلطة سلطات، وهي الأجهزة الاجتماعية التي تمارس السلطة كالسلطة السياسية، النفسية، التربوية والدينية.[2] أما المعجم السوفياتي فيعرف مفهوم السلطة أنها احدى الوظائف الأساسية لتنظيم المجتمع عبر التنسيق بين المصالح المتضاربة للأفراد أو الجماعات عن طريق الاقناع أو القسر. [3]

عالج ماكس فيبر Max Weber مفهوم السلطة ضمن مقاربة التحليل السوسيولوجي للعلاقات الاجتماعية مؤكدا أن السلطة تتعلق بالقوة، معرفا إياها: "**الحظ (الفرصة) الذي يسمح لشخص ما أو لعدد من الأشخاص بفرض ارادتهم على المشاركين في فعل اجتماعي رغم المقاومة التي قد يقوم بها بعضهم**". وقد شمل تعريف فيبر مفهوم السلطة authority باعتبارها نوع من القوة القائمة على الشرعية،[4] والتي تمنح الدولة حق "الاحتكار الشرعي للسلطة القاهرة"،[5] ويكون ذلك وفق ثلاثة نماذج:

- نموذج تقليدي يقوم على سلطة الأسلاف وتقديس المعتقدات التقليدية،

---

[1] Stefano Guzzini, **"The Concept of Power: A Constructivist Analysis,"** *Millennium: Journal of International Studies* 33, no. 3 (2005): 499, https://doi.org/10.1177/03058298050330031301

[2] جميل صليبا، **المعجم الفلسفي**، (بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1982)، 670

[3] عبد العزيز العيادي، **ميشال فوكو: المعرفة والسلطة**،(بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1994)، 45

[4] **"Power,"** *Encyclopaedia Britannica*, accessed February 4, 2026, https://www.britannica.com/topic/power-political-and-social-science

[5] ماكس فيبر، **الاقتصاد والمجتمع: الاقتصاد والأنظمة الاجتماعية والقوى المخلفات: السيادة**، ترجمة محمد تركي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية) ، 52-53

- نموذج السلطة الكاريزمية الذي يرتبط بشخصية استثنائية مثالية أو شخصية تحمل خصائص بطولية تمنحها قدرة على التأثير والقيادة،
- السلطة القانونية، وهي النموذج الذي يستند إلى الاتفاق حول تشريعات وقوانين هي من تؤطر ممارسة السلطة.[1]

أما روبرت دال Robert Dahl، قدم مفهوم السلطة على أنها علاقة بين أطراف "فاعلين" **أين يكون للفاعل "أ" قوة تمكنه من جعل الفاعل "ب" يقوم بشيء لم يكن ليقوم به لولا تأثير "أ".**[2]

درس دال مفهوم السلطة من خلال أربع مكونات: قاعدة السلطة، وسائل السلطة، نطاق السلطة ومقدار السلطة،[3] كما ربط من خلال كتابه "من يحكم" السلطة بالقدرة على التأثير في عملية صنع القرار من خلال استخدام هذه المكونات،[4] حيث درسها لتحليل توزيع السلطة وفق مقاربته التعددية Pluralist عبر أدوات أكثر دقة تمكن من جعل السلطة في هذا السياق قابلة للقياس وهو ما يبرز منظوره السلوكي التجريبي.

من جهته، لاحظ ستيفن لوكس Steven Lukes أن السلطة تتجاوز التأثير في عملية صنع القرار كما أشار دال، حيث يرى أن فهم السلطة يتطلب التفكير في الجوانب غير المرئية لأن أقوى ممارسات السلطة هي الممارسات الأقل ملاحظة فقدم مفهوم أشمل يحدد من خلاله ثلاثة أبعاد للسلطة[5] كالتالي:

- **البعد الأول:** يطلق على هذا البعد بـ"البعد التعددي"، حيث ترى هذه الرؤية السلطة كظاهرة يمكن ملاحظتها،[6] إذ تركز على السلوك في صنع القرارات السياسية المتعلقة

---

[1] عبد العزيز العيادي، ميشال فوكو: **المعرفة والسلطة**، 45

[2] Robert A. Dahl, **"The Concept of Power,"** Behavioral Science 2, no. 3 (2007): 201–15, 202-203.

[3] Dahl, **"The Concept of Power"** , 203.

[4] Robert Alan Dahl, **¿Quién gobierna? Democracia y poder en una ciudad estadounidense** (Madrid, Centro de Investigaciones Sociologicas, 2010), 273-299.

[5] Steven Lukes, **"Power: A Radical View",** 2nd ed (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2005), 1

[6] **El Poder,Resumen y Analisis del Libro de Steven Lukes** (Bookey,n.d.), 8. https://cdn.bookey.app/files/pdf/book/es/el-poder-by-steven-lukes.pdf. Accessed February 8, 2026

بالقضايا التي توجد حولها صراعات قابلة للملاحظة والتي يتم التعامل معها باعتبارها تفضيلات سياسية معبر عنها تتجلى من خلال المشاركة السياسية.[1]

- **البعد الثاني:** يقوم على نقد وتطوير البعد الأول، من خلال تركيزه على "عدم صنع القرار" المتعلق باستراتيجية مقصودة لممارسة السلطة من خلال التحكم في الأجندة عبر تحديد ما يمكن مناقشته وما هو "هامشي" أو لا يرقى للمناقشة، فاستخدام السلطة هنا يكون من خلال تهميش أفكار أو فاعلين وانشاء حواجز إدارية وقانونية لعرقلة رفع القضايا.[2]

يعني أن البعد الأول يركز على من يفوز باتخاذ القرار، بينما البعد الثاني يركز على من يختار القضايا التي تدخل حيز النقاش قبل اتخاذ القرار.

- **البعد الثالث:** انتقد ستيفن لوكس في هذا البعد التركيز السلوكي الموجود في البعدين السابقين كما يتجاوز فكرة الصراع، فيقوم على فكرة أن أقصى درجات السلطة تتمثل في تشكيل الوعي ذاته بطريقة تمنع وجود الصدام أساسا (لا اخفاءه كما في البعد الثاني) حيث تمارس السلطة عبر التأثير في منظور الأفراد بخصوص مختلف القضايا بما فيها مصالحهم وتوجيه اهتماماتهم وما يعتبرونه حقائق طبيعية مسلم بها من خلال القوى الاجتماعية كالتربية والاعلام والممارسات الروتينية والثقافة السائدة، وهو ما لا يقمع المقاومة والرفض بل يمنع الادراك بخيار الرفض.[3]

من زاوية أخرى، قدم ميشال فوكو Michel Foucault مقاربة مختلفة حول السلطة، حيث لا يتعامل معها ككيان ثابت أو خاصية تمتلكها مجموعة مهيمنة، بل هي ما يرتبط بعلاقات القوة والسياسات الإنتاجية التي تضم الجوانب السياسية وكل الأطر الاجتماعية التي تحيط بالإنسان، مما يعني أن السلطة موزعة عبر شبكة معقدة من التفاعلات الاجتماعية

[1]Steven Lukes, **Power: A Radical View,**19.
[2]Steven Lukes, **Power: A Radical View**, 20
[3]Steven Lukes, **Power: A Radical View**, 109

تترجم الى خطابات سياسية واجتماعية وقانونية ولغوية، وهنا، لا يناقش فوكو من يملك السلطة بل كيف تمارس السلطة.[1]

يؤكد فوكو بأن "السلطة لا تُفهم بوصفها مؤسسة قائمة أو بنية ثابتة، ولا باعتبارها قوة محتكرة من طرف فئة معينة، بل هي مفهوم نستخدمه لوصف وضعيات معقدة من العلاقات والاستراتيجيات التي تتشكل داخل مجتمع معين"[2]

كما يرى أنه لا ينبغي اختزال السلطة في مفردات سلبية من قبيل القمع أو الإخفاء، فهي ليست مجرد آلية للمنع أو الحجب، بل قوة منتِجة بالأساس، فهي تنتج مجالات للموضوعات وأنظمة للحقيقة، وتعيد تشكيل الأفراد والفضاءات والمعارف في آن واحد، فالسلطة لا تعمل على إسكات الأصوات فحسب، بل على خلقها وتوجيهها، لا تكتفي بفرض حدود على الخطاب، بل تنشئ الخطاب ذاته وتحدد شروط إمكانه. بهذا المعنى، تصبح السلطة شبكة خلاقة، تعيد صياغة ما يمكن التفكير فيه وما يمكن قوله، وتحول الأجساد والعقول إلى مواقع لإنتاج المعنى.[3]

اجرائيا، السلطة مفهوم علائقي يقوم على قدرة الفاعلين داخل سياقات اجتماعية، قانونية، مؤسساتية... على التأثير في سلوك الاخرين عبر مستويات تشمل فرض القيادة داخل علاقة اجتماعية أو التأثير المباشر وغير المباشر على عملية صنع القرار، ومستويات أعمق تتجاوز التأثير على السلوك لتصل الى التأثير على الادراك من خلال بناء المعايير ووضع القواعد وتحديد مواضيع البحث وإنتاج المعرفة.

[1] معوشي حياة، حاج علي كمال، **مفهوم السلطة: قراءة مقارنة بين ميشال فوكو وجان بودريار**، مجلة افاق للبحوث والدراسات : المجلد 07 العدد 01، 305.

[2] Michel Foucault, **Histoire de la sexualité : La volonté de savoir.** (Paris : Gallimard, 1976), 123

[3] Michel Foucault, **Surveiller et Punir: Naissance de la prison**, (Paris: Gallimard, 1975), 196.

المطلب الثاني: قراءة في مفاهيم المعرفة والعلم

1. الأصل اللغوي:

المعرفة لغة مشتقة من الفعل عرف، فيقال عرف الشيء أي أدركه إما بالحواس أو بغيرها، والمعرفة ادراك الأشياء وتصورها،[1] أما العلم فهو مشتق من الفعل علم، يحمل دلالة معرفة مرتبطة بالتأكيد والدقة.[2]

أما في التراث اللغوي اللاتيني، تم استقاء الكلمة الاغريقية Sophos وترجمتها الى Sapientia لذلك فهي تحمل معنى الحكمة والفهم العميق وهو ما يعكس معنى المعرفة،[3] والعلم يشار اليه باللغة اللاتينية Scientia حيث يعود أصل الكلمة الى الفعل Scire الذي يعني القطع والفصل. وقد تطورت هذه الكلمة لتستخدم من أجل التعبير عن القدرة على التمييز والفصل بين الأمور ثم أصبح معناها مجموع المعارف المتراكمة والفهم المنظم للواقع،[4] وهو المستخدم حاليا باسم Science.

في كل من السياقين العربي واللاتيني، يحمل لفظ المعرفة دلالة أوسع من العلم، حيث أن كل علم معرفة وليست كل معرفة علم.

2. ماهية المعرفة العلمية:

تعرف المعرفة العلمية على أنها حركة عقلية بحثية منهجية تهدف الى استخلاص القوانين والنظريات من خلال تنظيم المعارف وتنسيقها وصياغتها ضمن هياكل نظرية ومنهجية تمنحها صفة العلمية،[5] ويعرفها Bertrand Russel أنها محاولة عن طريق

---

[1] جميل صليبا، **المعجم الفلسفي** ، 392-393

[2] جميل صليبا، **المعجم الفلسفي** ، 99

[3] "**Sapience - Etymology, Origin & Meaning,"** online etymology Dictionary accessed February 2026, https://www.etymonline.com/word/sapience.

[4] **"Scientia Meaning**" goong. Goong.Com - New Generation Dictionary, accessed February 2026, https://goong.com/latin/scientia_meaning/.

[5] سعد الحاج بن جخدل، "**المعرفة العلمية: الاطار الابستيمولوجي والأصل المنهجي**"، مجلة الخلدونية الحجم 13 العدد 1، 100.

الملاحظة وإعمال العقل لاكتشاف الحقائق الخاصة بالعالم ثم اكتشاف العلاقات التي تربط بين هذه الحقائق ضمن قوانين معينة.[1]

بناء على هذا التعريف، تعد الحقيقة "العلمية" مجموعة من العلاقات التي يسعى العلم الى اكتشافها من خلال مناهج علمية للوصول الى قوانين تفسر تلك العلاقات، إلا أن اعتبار العلم أكثر المصادر مصداقية للحقيقة ظهر في فترة معينة نتيجة لتراكمات تاريخية لابد من التطرق إليها لفهم علاقة السياق بانتقال الحقيقة من مصدر لآخر.

- **عصر النهضة والثورة العلمية:**

ما يجعل هذه الفترة حساسة في التاريخ الإنساني هو نقل مركز الثقل من النقل (من الماضي أو من النص الديني) إلى العقل والملاحظة الحينية،[2] وبروز النزعة الفردية نتيجة لثورات كبرى لكل منها تأثير على الأخرى، حيث أن تصدير النهضة من إيطاليا الى باقي المناطق الأوروبية حفز على قيام الثورة الدينية وجعل الكتاب المقدس بين أيدي العامة باللغة المحلية،[3] وهو ما غير في العلاقة بين الانسان والرب ودفع لمساءلة مركزية الانسان في الكون، كما برر للعديد من الممارسات خاصة المالية في ظل تنامي الرأسمالية،[4] التي ساهم في ظهورها تدفق الذهب الناتج عن "الاكتشافات" الجغرافية وما صاحبه من تغيرات اجتماعية وسياسية كظهور الطبقة البورجوازية وبناء ملامح الديمقراطية والليبرالية.

لقد ساهمت هذه العوامل في تحفيز العقل البشري على إعادة النظر في أنماط تفكيره، والانفتاح على حقائق جديدة، من بينها الحقائق "العلمية" التي أثبتت قدرتها على تحسين شروط حياة الأفراد والدول، حيث أتاح التقدم العلمي، عبر سلسلة من الاختراعات واكتشاف مصادر جديدة للطاقة، إمكانات غير مسبوقة لتطوير المجتمعات، وذلك في إطار ما يمكن

---

[1] علي امام عبد العزيز، "**المعرفة العلمية والحقيقة: دراسة نقدية**"، حولية كلية أصول الدين والدعوة الإسلامية، جامعة الأزهر، 945-946.

[2] نور الدين حاطوم، "**تاريخ عصر النهضة الأوروبية** "(دمشق: دار الفكر، 2008) ، 8.

[3] نور الدين حاطوم،" **تاريخ عصر النهضة الأوروبية**"، 29-47.

[4] نور الدين حاطوم،" **تاريخ النهضة الأوروبية**"، 184.

تسميته بـ"المنفعة العلمية"، حيث غدت المعرفة أداة عملية لإعادة تشكيل الواقع، لا مجرد خطاب نظري أو تفسير مجرد.[1]

أنتجت هذه المرحلة أسئلة جديدة حول المعرفة اليقينية ومكانة العقل والانسان من الكون فبدأ البحث عن مصادر المعرفة التي تستبدل المصادر الدينية المقدسة والتأمل العقلي، وفي هذا السياق ظهرت المدرسة الوضعية في القرن التاسع عشر.

- **المعرفة العلمية وفق المدرسة الوضعية:**

تعرف الوضعية أنها اتجاه فلسفي يحصر المعرفة الحقيقية في بيانات التجربة الحسية مستبعدا بشكل منهجي كل ما هو ميتافيزيقي.

يعد أوغست كونت مؤسسا لهذا التيار حيث صاغ قانون المراحل الثلاث الذي يصف تطور العقل من التفسير اللاهوتي مرورا بالميتافيزيقي وصولا الى المرحلة الوضعية، التي يتحول فيها اهتمام الفرد من الأسباب والغايات النهائية إلى رصد القوانين التي تحكم الظواهر،[2] حيث أن "**الانسان يصل إلى هذه المرحلة عندما يدرك استحالة بلوغ معارف مطلقة، فيتخلى عن البحث في أصل الكون وغاياته وعن معرفة الأسباب الكامنة وراءها، ليركز بدلا من ذلك على اكتشاف قوانينها الفعلية من خلال توظيف منسجم للاستدلال والملاحظة**".[3]

وفي أواخر القرن 19 أعاد كل من ارنست ماخ Ernst Mach وريشارد افيناريوس Richard Avenarius صياغة المشروع الوضعي، وهو ما مهد لظهور الوضعية المنطقية في "حلقة فيينا" خلال عشرينيات القرن العشرين، حيث تحول المعيار الذي يميز بين العلمي وغير العلمي من "القطيعة مع المطلق والبحث عن القوانين"، الى "قابلية التحقق التجريبي".[4]

للمدرسة الوضعية عدد من المبادئ التي فتحت أبوابا أخرى للتساؤل والنقد، فنجد:

---

[1] نور الدين حاطوم، **تاريخ النهضة الأوروبية**، 111.

[2] "**Positivism | Definition, History, Theories, & Criticism**, Britannica," Last modified January 30, 2026, https://www.britannica.com/topic/positivism.

[3] Auguste Comte, **Cours de philosophie positive,** (Paris, Au siège de la société positiviste, 1892), 04.

[4] **Positivism**, Encyclopedia Britannica.

أ- **مبدأ الظاهرية Phenomenalism**: المعرفة الحقيقية لا يمكن أن تأتي الا من خلال الملاحظة الحسية المباشرة أو القياس التجريبي.

ب- **مبدأ التحقق التجريبي:** اعتبرت حلقة فيينا القابلية للتحقق شرطا للمعنى نفسه، فالعبارة التي لا يمكن اختبارها هي عبارة عديمة المعنى.

ت- **رفض الميتافيزيقا:** كما أشار اوغست كونت أن المرحلة الميتافيزيقية مرحلة سابقة لابد من تجاوزها.

ث- **وحدة المنهج العلمي:** لا يوجد فرق بين مناهج العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية، فالملاحظة والتجربة والمنطق هي أدوات العلم الوحيدة تستعمل لدراسة الظواهر الفيزيائية كما يمكن استخدامها لدراسة الظواهر الاجتماعية.

ج-**البحث عن قوانين تعميمية:** لكل من الطبيعة والسلوك البشري قوانين تحكمهما، يسعى العلم الوضعي الى اكتشاف تلك القوانين.

ح-**الموضوعية والحياد:** تهدف الوضعية الى انتاج معرفة حيادية موضوعية، فالباحث في هذه المدرسة منفصل عن قيمه ورغباته أو خلفيته الثقافية.

خ-**السببية:** بحيث أن الكشف عن القوانين التي تحكم الظواهر يكون من خلال الكشف عن علاقات سببية.

د- **النزعة الإصلاحية:** اعتبرت الوضعية العلم أداة لتحسين المجتمع كمشروع حضاري مبني على أساس عقلاني.

ذ- **الاعتماد على البيانات الكمية.**

ر-**تراكمية العلم:** العلم ينمو عبر تراكم تدريجي للحقائق المؤكدة.[1]

- **نقد كارل بوبر Karl Popper لمبدأ التحقق الوضعي:**

يعد كارل بوبر الذي زامن فلاسفة "حلقة فيينا"، من أبرز فلاسفة العلم في القرن العشرين، حيث قام بمراجعة ونقد الفلسفة الوضعية المنطقية مركزا على مشكلة الفصل بين

[1] Khanday, et al., "**Understanding Positivism: A Qualitative Exploration of Its Principles and Relevance Today**", (Aligarh Muslim University 2026), 533.

العلم وغير العلم أي وضع معايير واضحة تميز النظريات العلمية عن غيرها كالميتافيزيقا والمنطق وبعض النظريات النفسية[1].

انتقد بوبر استخدام الاستقراء باعتباره يقوم على الانطلاق من المشاهدات الجزئية ليصل الى قوانين كلية، وهو ما اعتبره بوبر غير منطقي فتكرار المشاهدات لا يعني الجزم بصحتها مستقبلا، فالمشكل هنا هو أن الاستقراء يؤدي الى الخروج بتسلسل لا نهائي من التبريرات أو افتراضات مسبقة غير مبررة، بالتالي لا يمكن التحقق واثبات صحة النظريات.[2]

طرح كارل بوبر مبدأ القابلية للتفنيد، الذي يعني أن النظرية تكون علمية عندما يكون هناك احتمال منطقي لوجود ملاحظة أو تجربة تنفيها، واذا لم يكن هناك أي سيناريو يمكن أن يثبت خطأ النظرية فهي غير علمية.

- **نقد توماس كوهن Thomas Kohn لمبدأ تراكمية العلم:**

يرفض كوهن فكرة أن العلم يتطور عبر الاضافة التدريجية المستمرة للمعرفة الجديدة الى المعرفة القديمة كما قدم نموذج اخر يشرح التطور العلمي، يقوم على أن العلم يمر بأزمات تؤدي الى ثورات شاملة، تطيح بالنموذج الفكري السائد ليحل محله نموذج اخر لا يمكن مقارنتهما ببعضهما أو اعتبار الأول مقدمة للثاني، وقد أطلق على "النموذج" في هذا السياق "الباراديام Paradigm".[3]

يقوم الباراديام عند كوهن على رسم أفق معرفي محدد، يضبط طبيعة الأسئلة المطروحة وطرق الإجابة عنها ضمن فترة زمنية معينة، من طرف مجتمع علمي يتبنى ذلك النموذج ويعمل في إطاره، فهو ليس مجرد إطار نظري، بل منظومة متكاملة تحدد ما يعتبر مشكلة علمية وما يعد حلا مشروعا، وما يستبعد من دائرة التفكير. بهذا المعنى، يصبح الباراديام

---

[1] John Shand,"**Logical Positivism and Falsificationism:** Ayer, Popper," in *Philosophy and Philosophers: An Introduction to Western Philosophy*, (Acumen Publishing, 2002), https://doi.org/10.1017/UPO9781844653423.011.

[2] كارل بوبر، **منطق البحث العلمي**، ترجمة محمد البغدادي، (مؤسسة الفكر العربي 2007)، 63-65

[3] "**Scientific Revolutions**,"Oxford Bibliofraphies, accessed February 19, 2026, https://www.oxfordbibliographies.com/display/document/obo-9780195396577/obo-9780195396577-0048.xml.

بمثابة العقد المعرفي الذي يوجه الممارسة العلمية ويعيد إنتاجها عبر التوافق الجماعي حول قواعد البحث ومناهجه، بحيث يغدو العلم نفسه ممارسة اجتماعية مشروطة بهذا النموذج.[1]

رغم أهمية طرح كوهن، الا أنه لم يتعرض لتحليل آليات السلطة داخل المجتمع العلمي وكيفية توجيه مسارات البحث وهو ما لاحظه ديفيد بلور David Bloor والذي اعتبر أن المعرفة العلمية، مثلها مثل أي مؤسسة اجتماعية أخرى، تقوم على أشكال من السلطة والانضباط، ولا يمكن فهم استقرارها أو تغيرها دون تحليل العلاقات السلطوية داخل الجماعة العلمية. [2]

إضافة الى كارل بوبر وتوماس كوهن، دفعت مبادئ المدرسة الوضعية العديد من المفكرين من مختلف الخلفيات الفلسفية الى مساءلة الحياد العلمي، كما ظهر التساؤل حول ما اذا كان العلم أداة لتحرير العقل من سلطة الدين والميتافيزيقا، أم انه دوغما جديدة بديلة عن السلطة التقليدية.

- **نقد مدرسة فرانكفورت للفلسفة الوضعية:**

تقدم مدرسة فرانكفورت نقدا جذريا للتوجه الوضعي في العلوم الاجتماعية، مركزة على تفكيك افتراضاته الأساسية حول الموضوعية والحياد والمنهج العلمي، معتبرة أن الوضعية أيديولوجيا تحتكر العلم. ومن أبرز الانتقادات الموجهة:

أ- انتقدت المدرسة الوضعية كونها تختزل العقل في بعده الأداتي، حيث تحصره في قدرته على الحساب والتنبؤ والتحكم مع التخلي عن التفكير في القيم والغايات الإنسانية، وهو ما حول العلم من أداة تحرر الى أداة هيمنة.

ب- اهتم ماكس هوركهايمر Max Horkheimer بالتحليل النفسي عند فرويد، واستثمر أدواته لفهم صناعة الإعلام والترفيه، حيث كشف أن الفلسفة الوضعية في المجتمعات الحديثة أسهمت في بلورة رؤية جديدة للعالم تقوم على الاستهلاك، وأصبح الإعلام فيها، أداة لإنتاج وعي زائف يخدم مصالح الرأسمالية، بينما وفر المنهج الوضعي

[1] Thomas S. Kuhn, **The Structure of Scientific Revolutions**, 4th ed, with an introduction by Ian Hacking (Chicago: University of Chicago press, 2012), 33

[2] David Bloor, **Knowledge and Social Imagery**, 2. ed ,(Chicago, University of Chicago Press), 59

الأرضية الفلسفية التي تمنح هذا الوعي شرعية معرفية، وتجعله يبدو وكأنه حقيقة موضوعية لا تقبل الجدل.

ت- انتقدت مدرسة فرانكفورت المبدأ الوضعي الذي يفصل بين العلم من جهة والمصالح والقيم من جهة أخرى، مؤكدة أن كل معرفة تنبع في جوهرها من مصلحة معرفية محددة، ورأت أن الوضعية أخطأت حين قمعت أشكالا أخرى من المعرفة، وجعلت العلوم الاجتماعية مشروعا فارغا من القيم والمصالح. فالمنهج الوضعي، بحسب تحليلها، أعطى لكل فرد دورا منفصلا عن أدوار الآخرين، وألغى إمكان التأثير والتأثر بين هذه الأدوار، وهو ما وصفه هابرماسHabermas بـ "الوهم المنهجي"، مشيرا إلى أن العلوم الاجتماعية لا تمثل انعكاسا محايدا لعالم موضوعي، بل هي ممارسة مشروطة بالرهانات والقيم التي تحكمها.

ث- انتقد هوركهايمر المنهج الواحد، الذي اعتبره منهج "النظرية التقليدية" حيث أن الظواهر الاجتماعية لا يمكن أن تدرس وفق منهج قائم على اكتشاف القوانين، فحسب هوركهايمر فإن "**الاهتمام بوصف الحقائق وتحديد العلاقات بينها دون الالتفات الى الاعتبارات غير العلمية يمثل هدفا تحرريا للطبقة البورجوازية في مواجهة القيود التي كانت تضع حدودا للبحث، لكن مع النصف الثاني من القرن التاسع عشر فقد هذا التوجه طابعه التقدمي وتحول الى حصر نشاطه في وصف الظواهر وتصنيفها وتعميمها**". [1]

وعليه، فإن المدرسة الوضعية أعادت تعريف العلم من خلال وضع شروط ومبادئ اعتبرتها مدرسة فرانكفورت إقصائية، لأنها تفرغ المعرفة العلمية من طابعها التحرري، وتحول العقل إلى أداة في خدمة أيديولوجيا بعينها، فبدل أن يكون العلم مشروعا مفتوحا على إمكانات التغيير، أصبح يُستخدم لتكريس أنماط الهيمنة، مما أدى إلى مساءلة موضوعية

[1] Max Horkheimer, "**Critical Theory: Selected Essays**", trans. Matthew J. O'Connell (New York: Continuum, 2002), 7

المعرفة وحيادها المزعوم، وإلى الكشف عن أن ما يُقدم كحقيقة علمية ليس سوى بناء اجتماعي مشروط بمصالح وقيم محددة.

المطلب الثالث: التركيب المفاهيمي: السلطة المعرفية

1. مفهوم السلطة المعرفية:

بعد التطرق الى مفهوم السلطة في مختلف تجلياتها، وتتبع مفهوم المعرفة وعلاقتها بسلطة العلم، يصبح من الضروري الانتقال من التحليل المنفصل الى التركيب بين المفهومين باعتبارهما الأداة التحليلية الأساسية للدراسة، في اطار ما يسمى بالسلطة المعرفية.

من بين الرؤى التي تناولت مسألة الاحتكار المعرفي وتوظيفه من قبل طبقة معينة للحفاظ على النفوذ والسيطرة، برزت مساهمة أنطونيو غرامشي Antonio Gramsci عبر تطويره لمفهوم "الهيمنة الثقافية"، فقد أوضح أن الطبقات المهيمنة لا تكتفي باستخدام الإكراه المباشر، بل تعتمد على آليات أكثر نعومة تقوم على إقناع الجماهير بأن مصالحهم متماهية مع مصالح هذه الطبقة، مما يجعل الخضوع يبدو وكأنه خيار ذاتي أو توافق جماعي،[1] وهذا ما يندرج ضمن ما سماه ستيفن لوكس "البعد الثالث من السلطة"، حيث لا تمارس السيطرة عبر القوة أو عبر التحكم في الموارد فحسب، بل عبر تشكيل الوعي نفسه وإعادة تعريف المصالح بما يخدم استمرار الهيمنة.

أما ميشال فوكو ، فقد نقل الجدل حول علاقة السلطة–المعرفة الى مستوى آخر، فهو لا يبحث عن من يملك السلطة بل كيف تنتج السلطة معرفة وكيف تشكل المعرفة آليات للسلطة، حيث أكد على أن ثنائية السلطة–المعرفة متلازمتان تتضمنان بعضهما من خلال التشكيل المتبادل للممارسات الخطابية[2] والتي لا تصف الواقع بل تصنع مواضيعه وأشكال

[1] "**Gramsci on Hegemony:The Politics of Power and Consent",** Chennai (St. Paul's Cathedral Mission College), 1.
https://www.spcmc.ac.in/uploads/1726346447_GramscionHegemonyandCivilSociety.pdf

[2] Foucault, **Surveiller et Punir,** 32.

الحقيقة الخاصة به، إذ أكد في العديد من محاضراته بأن انتاج الحقيقة أمر مشحون بالسلطة ولا يمكن تصور وجود حقيقة بلا سلطة.

إن العلاقة بين السلطة والمعرفة من المنظور الفوكوي تنقلنا الى مفاهيم أخرى، فسر من خلالها كيفية انتاج وممارسة السلطة:

- **أنظمة الحقيقة:**

"لكل مجتمع نظام للحقيقة، سياسته العامة للحقيقة أي أنواع الخطاب التي يقبلها ويجعلها تعمل كحقائق: الآليات والمؤسسات التي تميز بين العبارات الصحيحة والخاطئة.. التقنيات التي تمنح قيمة في اقتناء الحقيقة ومكانة المكلفين بقول ما يعد حقيقيا." [1]

من هنا، يوضح فوكو أن الحقيقة ليست شيئا يكتشف بل ينتج من خلال: الخطابات المقبولة، المؤسسات التي تنتج وتمنح شرعية للمعرفة، الإجراءات والتقنيات التي تميز بين الصحيح والخاطئ، والفاعلين المكلفين بتطبيق ما أنتجه النظام أو قول ما يعد حقيقيا، لذلك هو لا يقبل صفة القمع في تفسيره لعلاقة السلطة بالمعرفة، بل صفة الإنتاج والتنظيم والتوظيف، وهذه الصفة الأخيرة تدخل في اطار ما يسميه فوكو: Gouvernementalité .

- **الحكومية–Gouvernementalité**

في هذا المفهوم، لا يقصد ميشال فوكو الحكومة كمؤسسة وانما كنشاط يقوم على التحكم في سلوك الأفراد في اطار ومن خلال مؤسسات حكومية، يعني ان الحكومية هي نمط من أنماط ممارسة السلطة، يستهدف السكان ويهتم بشؤون حياتهم كالصحة والثروات والجنس عبر أدوات الاقتصاد السياسي، ويشمل هذا التحكم مختلف المستويات كالعلاقات والممارسات اليومية الى الأخلاقيات الذاتية، وهو ما لا يقتصر على جعل الأفراد خاضعين للسلطة بل يراجعون ذواتهم ويعيدون بناءها لتتناسب مع خطابات الحقيقة المنتجة داخل النظام. [2]

[1] Michel Foucault, **Power / Knowledge:** Selected Interviews and Other Writings 1972 - 1977, ed. Colin Gordon (New York: Pantheon Books, 1981), 131.

[2] Michel Foucault, "**La gouvernementalité"** (lecture, collège de France, Paris, 1er Février 1978) , 02

السلطة المعرفية اجرائيا:

السلطة المعرفية هي القدرة على انتاج وتنظيم أنواع معينة من المعرفة وتحويلها الى مسلمات توجه الفكر والممارسة، من خلال آليات لا تقوم على القمع والمواجهة بل من خلال بناء أطر وأنظمة معرفية تكرس خطاب أو نموذج معين، مما يعكس وجود علاقة قوى غير متكافئة يكون فيها الخطاب المهيمن هو المنتج للمعرفة.

2. مفهوم السلطة العلمية:

ينطلق هاري ريدنر Harry Redner في تحليله للسلطة العلمية من أنها بنية اجتماعية تنظيمية معقدة تتحكم في انتاج المعرفة وتوزيعها والاعتراف بها، وقد تطور هذا المفهوم عبر التاريخ حيث نشأ العلم الحديث كرد فعل ضد السلطة التقليدية للمؤسسات الكنسية لكنه بقي يعيد انتاج سلطات جديدة تتغير وفق السياق المحيط بها، فبعد الحرب العالمية الثانية ظهر ما أطلق عليه ريدنر عصر "العلم العالمي"،[1] الذي يتصف ب:

- **التقنية Technification:** تحول العلم الى نشاط يعتمد على تجهيزات معقدة، تحدد إمكانيات البحث واتجاهاته.
- **التجريد والصياغة الشكلية Abstraction and Formalization** : من خلال تحويل الظواهر الطبيعية والاجتماعية المعقدة الى نماذج نظرية ومفاهيم قابلة للتعميم، حيث تستخدم لغة "عالمية" كالرموز الرياضية لتتجاوز الخصائص المحلية للظواهر.
- **حل المشكلات وتوجيه العلم Problem-Solving and Finalization** : تحول العلم من السعي الى اكتشاف الظواهر بدافع الفضول الى العمل على حل المشكلات التي غالبا ما تحددها أطراف معينة كجهات التمويل، ومن ثم يتم توجيه البحث العلمي نحو أهداف اجتماعية، اقتصادية أو عسكرية محددة مسبقا.
- **المؤسسة العلمية The scientific establishment:** يقصد بها مجموع البنى التنظيمية التي يعمل داخلها البحث العلمي حيث تمنحه الطابع المؤسسي. تشمل الجامعات، المجلات العلمية، مراكز الفكر والبحث، هيئات التمويل ونظم التحكيم، وهي

[1] Harry Redner, **The Ends of Science : An Essay in Scientific Authority** (Boulder and London : Westview Press, 1987), 112-118

من تتولى تنظيم النشاط العلمي وتحديد شروطه إضافة الى توزيع المكانة والاعتراف بين الفاعلين العلميين.[1]

يختلف العلم العالمي عن العلم الكلاسيكي (ما قبل الحرب العالمية الثانية) في أن العلم العالمي هو علم المؤسسات الكبرى، حيث يكون التواصل بين الباحثين عبر شبكات رسمية منظمة تخضع بالضرورة للتوجيه الاقتصادي والسياسي نظرا لشموليتها وضخامتها، فكلما زادت الأجهزة التنظيمية زادت ممارسات وأشكال السلطة العلمية،[2] بينما في العلم الكلاسيكي يكون للأستاذ الباحث حرية أكبر في اختيار مجالات وطرق البحث.

كما يعتبر العلم العالمي مشروعا عابر للحدود يتطلب وجود فروع معرفية أو تخصصات تتجاوز كونها تصنيفات معرفية أكاديمية، بل هي كيانات منظمة لمسارات البحث والموارد وأدوار الباحثين في العالم.

وفي مستوى اخر، تظهر السلطة العلمية من خلال:

- **السياسة الأكاديمية:** هي الممارسة العلنية المشروعة لخدمة المعايير والنماذج العلمية، الا انه في المقابل توجد ممارسات خفية تفرض سلطتها على عملية البحث العلمي وتوجيهه وهو ما أطلق عليه ريدنر Politicking، كما يصعب الفصل بينهما في الممارسة العلمية بسبب تداخل المصالح الشخصية مع المصلحة العلمية.
- **السلطة الرسمية–المهنية Formal-Professional Authority** : يرتبط بالمنصب الرسمي الذي يتحقق عبر التدرج الوظيفي في التسلسل الهرمي الأكاديمي وما يرتبط به من صلاحيات.
- **سلطة النخبة الزمالية Collegial-Elite Authority:** هي سلطة غير رسمية تمارسها نخبة حاكمة داخل التخصص حيث تتكون من باحثين بارزين يحددون اتجاه البحث ويقودون العمل العلمي، كما تتحكم في أولويات البحث وتقسيم العمل.

[1] Harry Redner, **The Ends of Science**, 64-89

[2] Harry Redner, **The Ends of Science**, 113

- **سلطة الزعامة الشخصية Patronal Authority:** هي سلطة شخصية يمارسها فاعل (عالم، خبير..) مرموق باعتباره مرجع أو مساعد لباحثين اخرين في مسيرتهم الأكاديمية والمهنية.
- **سلطة التأليف والنشر Authorship and Authority:** يختلف تأثير هذه السلطة بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية والإنسانية، حيث أن الرقابة في العلوم الطبيعية تكون شديدة قبل مرحلة النشر، بينما في العلوم الاجتماعية تشكل هذه السلطة معيار حاسم لقبول العمل أو رفضه.[1] مما يمنح الناشر سلطة تحديد المسموح والممنوع من النشر.

السلطة العلمية في هذا الإطار، لا تمارس من خلال مضمون العلم فقط بل عبر آليات الاعتراف والمؤسسات والشبكات التي تضبط حدوده وتضع نماذجه وتحدد الفاعلين المكلفين بتنظيمه.

3. الجهل كأداة سلطوية

تتأسس هذه المقاربة على مفهوم الاغنوتولوجيا Agnotology،* حيث لا يُنظر الى الجهل كنقيض للمعرفة بل كنتاج لعلاقات سلطوية تعتبر الجهل مورد يساهم في انتاج وإعادة انتاج تبريرات وشرعية للسلطة، لذلك تعمل بالموازاة مع الابستيمولوجيا بالبحث في مواطن انتاج الجهل واللامعرفة[2] و طرح مسائل مثل:

---

[1] Redner, **The ends of Science**, 122-149.

* الاغنوتولوجيا مصطلح صاغه المؤرخ في تاريخ العلوم روبرت بروكتور سنة 1992، ويعني دراسة الجهل بوصفه ظاهرة اجتماعية وسياسية يتم إنتاجها ونشرها بشكل متعمد أو غير متعمد. يهتم هذا الحقل بكشف الاستراتيجيات التي تُستخدم لإبقاء الناس في حالة شك أو تضليل، رغم وجود معرفة علمية موثوقة، مثل حملات شركات التبغ لإخفاء أضرار التدخين أو محاولات بعض لوبيات الطاقة التشكيك في التغير المناخي. وبذلك يبين أن الجهل ليس مجرد نقص في المعرفة، بل أداة قوة تُستثمر لخدمة مصالح اقتصادية أو سياسية. للمزيد يمكن الرجوع إلى: Robert N. Proctor & Londa Schiebinger (eds.), ***Agnotology: The Making and Unmaking of Ignorance***, Stanford University Press, 2008.

[2] Lukas Griessl, **"The Power of Secret Knowledge: The RAND Corporation, Ignorance Studies and Sociology**," The American Sociologist 55, no. 2 (2024), 15.

- **الجهل الاستراتيجي:** وهو عبارة عن تعبئة المجهولات لتحقيق أهداف استراتيجية من خلال ممارسة سلطة تحديد حدود المعرفة عبر خلق أو فرض إجماع حول تصنيف المعرفة واللامعرفة. وهي سلطة تقع في يد الخبراء مما يمنحهم دور الوساطة بين السلطة والمعرفة.[1]
- **الديمقراطية والابستقراطية *Epistocracy:** ان الجهل الاستراتيجي يحصر مصداقية المعرفة عند فئة معينة تتمثل في الخبراء، حيث يصبح الجهل يحفز تفويض الخبراء لاتخاذ القرارات بدلا من الفئات الأخرى التي لا تتمتع بنفس القدر من المعرفة، فيصبح الجهل سببا رئيسيا لمنحهم ثقة واكسابهم شرعية سلطوية تخول لهم اتخاذ القرار، بالتالي يحدث الانتقال من الديمقراطية الى الابستقراطية.[2]

[1] Lukas Griessl, "**The Power of Secret Knowledge**." , 159.

* الإبستوقراطية مفهوم سياسي مشتق من اليونانية *epistēmē* (المعرفة) و *kratos*(الحكم)، ويشير إلى شكل من أشكال السلطة يقوم على منح وزن أكبر للمعرفة والخبرة في العملية السياسية. يقوم هذا التصور على فكرة أن الكفاءة المعرفية شرط أساسي للمشاركة في اتخاذ القرار، بخلاف الديمقراطية التي تقوم على المساواة في التصويت. وقد أعاد الفيلسوف السياسي **Jason Brennan** إحياء النقاش حول هذا المفهوم في كتابه(2016) *Against Democracy* ، حيث طرح سؤالًا جدليا حول ما إذا كان ينبغي أن تُبنى الشرعية السياسية على المساواة في المشاركة أم على الكفاءة المعرفية.
للاستفاضة يمكن الرجوع إلى: Jason Brennan, ***Against Democracy***, Princeton University Press, 2016

[2] Lukas Griessl, "**The Power of Secret Knowledge**." , 160.

المبحث الثاني: المقاربات والنماذج التحليلية

المطلب الأول: النموذج التحليلي للمجموعات الابستمولوجية

يشكل الاطار التحليلي للمجموعات الابستمولوجية مدخلا لتحليل دور الخبرة المعرفية في تشكيل القرار السياسي، أسس له بيتر هاس Peter M. Haas لتحليل الكيفية التي تؤثر بها شبكات الخبراء في عمليات صنع القرار حيث انطلق هاس من منظور ابستمولوجي يقوم على أن السيطرة على انتاج المعرفة وتفسيرها تمثل مورد قوة حاسم يمكن المجموعات الخبيرة من صياغة المشكلات المعقدة وتأطير القضايا المطروحة للنقاش وتوجيه خيارات صنع القرار على المستويات الوطنية والدولية وعبر الدولتية[1].

1. مفهوم المجموعات الابستمولوجية:

يعرفها بيتر هاس بأنها شبكة من الخبراء ذوي الكفاءة المعترف بها في مجال معرفي محدد، حيث يعتبرون مراجع لتفسير المشكلات وتقديم الحلول[2]، تجمعهم خصائص هي:

- **معتقدات ومبادئ قيمية مشتركة:** هي أسس وقيم أخلاقية متفق عليها توجه سلوكهم.
- **معتقدات سببية مشتركة:** أي فهم مشترك للعلاقات السببية في مجال تخصصهم بناء على تحليلهم للمشكلات، مما يمكنهم من اكتشاف العلاقات بين اجراءات السياسات الممكنة والنتائج المتوقعة.
- **تصورات مشتركة عن الصلاحية:** آليات متفق عليها داخليا لتقيم صحة المعرفة والتحقق منها في نطاق خبرتهم.
- **مشروع سياساتي مشترك:** يتمثل في نسق من الممارسات المشتركة توجه خبرة أعضاء المجموعة لمعالجة المشكلات بما يخدم الرفاه الإنساني.[3]

2. علاقة المجموعات الابستمولوجية بالواقع الاجتماعي والسياسي:

---

[1] Peter M. Haas, **"Introduction: Epistemic Communities and International Policy Coordination,"** International Organization 46, no. 1, (1992), 1–35.

[2] Peter Haas, **« Introduction : Epistemic communities and international policy coordination »**

[3] فوزية بهلولي، مراد بن سعيد، **سلطة المعرفة: دراسة في تأثير المجموعات الابستيمولوجية على السياسة العالمية** : المجلة الجزائرية للأمن والتنمية المجلد 09 العدد 16 جانفي 2020، 56-57.

أ- التأثر:

- إن المجموعات الابستمولوجية لا تقع خارج التفاعلات الاجتماعية، بل هي نتاج لها فبالرغم من امتلاكها عامل المعرفة الذي يمنحها القدرة على السلطة والتأثير في هذه التفاعلات الا أن خطاباتها مستوحاة من الواقع الاجتماعي والسياسي الذي تتشكل فيه، كما تستند الى التزامات أخلاقية وقيمية مشتركة بين أعضائها من الضروري أن تنسجم مع القيم السائدة في محيطها، حتى في حالة المجموعات الابستمولوجية العابرة للحدود يجب التوفيق بين السياقات السياسية والثقافية المختلفة لهوية المجموعة.
- تتأثر المجموعات الابستمولوجية بشكل مباشر بطبيعة العلاقة مع مموليها، فكلما كانت العلاقات أقل رسمية تقل استقلالية الجماعات وتصبح مخرجاتها موجهة لمصالح الممولين (دول أو جماعات المصالح) [1].
- التأثر بالاندماج المؤسساتي: عندما تندمج المجموعات الابستمولوجية بالهياكل البيروقراطية سواء على المستوى الوطني كالوزارات، الدولي كالمنظمات الدولية، أو عبر دولتية كالمنظمات غير الحكومية فإنها تخضع لمنطق المؤسسة مما يجعلها تتكيف مع القواعد الإجرائية وتحرص على التوافق مع الرؤى السائدة في المؤسسة[2].
- وجود مجموعة ابستمولوجية يعتمد على مدى تماسكها الداخلي المبني على المعتقدات القيمية المشتركة، هذا الالتزام يفرض على الأعضاء الانسجام مع رؤية موحدة وهو ما يؤثر على مواقف الأعضاء[3].

ب- التأثير:

- **التأثير على بناء الواقع الاجتماعي (المستوى الادراكي):**

تؤكد النظرية أن الواقع ليس معطى موضوعي بل بناء اجتماعي، وتلعب المجموعات الابستمولوجية دورا هام في تشكيله من خلال فرض رؤيتها وتصوراتها للعالم[4].

---

[1] بهلولي، بن سعيد، "**سلطة المعرفة**" ،59،63،62،60.

[2] بهلولي، بن سعيد، "**سلطة المعرفة**"، 64-65.

[3] بهلولي، بن سعيد، "**سلطة المعرفة**"، 63.

[4] Peter Haas, "**Introduction: Epistemic Communities and International Policy Coordination.**" ,21.

يعني أن صناع القرار لا يتعاملون مع الواقع بشكل مباشر، بل من خلال تفسيرات وتأويلات يقدمها الخبراء ، بالتالي فإن المجموعات الابستمولوجية لا تنقل حقائق مجردة بل تقدم رؤيتها التي تستند الى معايير تحديد الصحة المعرفية لديها، مما يجعلها تمتلك سلطة ادراكية على صناع القرار.

- **التأثير على آليات صنع السياسة العامة الوطنية والعالمية:**

يمتد تأثير المجموعات الابستمولوجية ليشمل كل مراحل اعداد السياسة العامة من تحديد المشكلة الى صياغة الحلول، فهي تساعد الدول على تحديد مصالحها، خاصة في حالات عدم اليقين أين تكون المصالح والبدائل غير واضحة، حيث أن قدرتها على فهم العلاقات السببية وتحليل المشكلات يجعلها قادرة على إعادة تعريف المصالح أو انشاء مصالح جديدة. بناء على هذا، يمتد تأثيرها الى صياغة البدائل.

- **التأثير المؤسسي طويل المدى:**

ان تأثير المجموعات الابستمولوجية لا يتوقف عند صياغة بدائل الأزمات وحالات عدم اليقين، لأن وجودها داخل هياكل بيروقراطية أو منظمات دولية يمنح استمرارية لأفكارها، فحسب هاس كلما زاد انخراط أعضاء المجموعة الابستمولوجية داخل هياكل صنع القرار زادت قدرتها على تطبيق أفكارها على المستوى الوطني أو الدولي أوعبر الدولتي، وهو ما يجعل أفكارها مستمرة تتجاوز لحظة الأزمة.

- **التأثير في التنسيق والتعاون السياسي والدولي:**

تؤثر الجماعات الابستمولوجية في مصالح الدول اما بشكل مباشر من خلال تحديد المصالح لصناع القرار، أو بشكل غير مباشر من خلال تسليط الضوء على قضايا دولية معينة أو جوانب معينة من القضايا، وهو ما يحفز صناع القرار لاستخلاص مصالحهم حول القضية، بالتالي تتشكل اتفاقات وتنسيقات سياسية ودولية مبنية على تلك المصالح.[1]

المطلب الثاني: النموذج التفسيري-التأويلي لتحليل السياسات

[1] Peter Haas, **"Introduction: Epistemic Communities and International Policy Coordination."** ,4,16-17.

ان النموذج التأويلي في تحليل السياسات Interpretive policy analysis يستند الى أسس انطولوجية وابستمولوجية مفادها أن الدراسات الاجتماعية والسياسية لا تتكون من حقائق موضوعية بل هو عالم مبني على اللغة والمعنى، واللغة هنا، فعل اجتماعي ينتج الواقع وليست مجرد ناقل محايد للمعلومات، بالتالي تتجاوز مهمة المحلل فهم المعارف والحلول التقنية لتصل إلى الاعتراف بوجود بنى اجتماعية وسياسية منتجة لهذه المعارف التي تتوسطها اللغة والتأويل.

لذلك، سعى الكثير من الباحثين في العلوم الاجتماعية من بينها العلوم السياسية والإدارة العامة الى فهم وتفسير الظواهر والبناءات الاجتماعية وأساليب الادماج والاقصاء من عمليات صنع السياسات وتنفيذها من خلال مقاربات متكاملة من بينها: تحليل الخطاب، تحليل التأطير وتحليل السردية، حيث تقدم هذه المقاربات بشكل متكامل مفاهيم ومناهج للتحليل النقدي لعمليات صنع السياسات ومخرجاتها[1].

1. تحليل الخطاب:

يعتبر تحليل الخطاب منهجا لدراسة الهياكل اللغوية المهيمنة، حيث يدرس العلاقة بين اللغة والسلطة، وهي تستند كمقاربة، على التقاطع بين النظرية النقدية واللسانيات، ثم تطورت لتأخذ من نظريات اجتماعية ونقدية لدراسة كيف تنتج الأيديولوجيات ويعاد انتاجها عبر اللغة، بالتالي أصبح منهج تحليل الخطاب يرى اللغة ممارسة اجتماعية.

يعد كتاب اللغة والسلطة Language and Power لنورمان فيركلاف Norman Fairclough اسهام مهم في هذا المجال، حيث يقدم منظور حول دور اللغة في خلق علاقات قوة غير متكافئة والحفاظ عليها، كما يحلل بنى النص والخطاب مع ربطها بالسياقات التاريخية والاجتماعية والسياسية.[2]

وفي حديثه عن تأثير اللغة في المجتمع، أشار في كتابه أن استخدام الخطاب اصبح وسيلة جديدة لفرض الهيمنة من خلال انتاج الموافقة، (باعتباره بديل عن القوانين الصارمة

[1] Merlijn van Hulst et al., "**Discourse, Framing and Narrative: Three Ways of Doing Critical, Interpretive Policy Analysis,"** Critical Policy Studies 19, no. 1 (2014), 75,76. https://doi.org/10.1080/19460171.2024.2326936

[2] Jessica S. Robles, **Critical theory and linguistics**, (Loughborough University UK 2020), 1.

وتجليات السلطة التقليدية) لجعل السلطة أقل ملاحظة وأكثر فعالية تمكنها من جعل الأيديولوجيا حقيقة مسلمة.[1]

يقدم تحليل فيركلاف للخطاب اطار منهجي لفهم الكيفية التي تعمل بها اللغة في التفاعلات الاجتماعية اليومية التي تشمل العلاقات السلطوية لانتاج وإعادة انتاج علاقات القوة غير المتكافئة وتحويل الأفكار والايديولوجيات الى منطق مسلم به ضمنيا.

يركز هذا التحليل على البعد اللساني اللغوي والتفاعلي، وهو ما يجعله محصورا في مستوى جزئي وتطبيقي للممارسات الخطابية، مما يستدعي الانتقال الى مستوى تحليلي أكثر شمولية وهنا يأتي دور ميشال فوكو.

من خلال كتابه حفريات المعرفة L'archéologie du savoir، يشير فوكو الى أن الخطاب ليس مجرد كلمات واشارات، بل هو ممارسة تنتج وتشكل الأشياء المتحدث عنها، أي أن الخطاب لا يصف الواقع فقط، بل يساهم في صناعته، فالخطابات لا تقتصر على تسمية الأشياء بل تشمل تحديد كيفية فهمها داخل المجتمع حيث أنها ترتبط بمعايير تحدد ما يمكن قوله وما لا يمكن قوله ومن يمتلك حق التعبير ضمن "أنظمة الحقيقة"[2].

تجدر الإشارة الى ان فيركلاف تأثر بفوكو، الا أنه تأثر كذلك بالتوجه الماركسي بحيث يرى أن الخطاب لغة تحمل افتراضات ضمنية تستخدم في العلاقات الاجتماعية لتشكيل طبقات غير متكافئة تسيطر فيها الطبقة الأقوى على الطبقة الأضعف، وهنا يوضح أنه يلتزم بتحرير الأشخاص المضطهدين بسبب هذه العلاقات، بالتالي فمشروعه لا يتوقف عند التحليل بل يهدف للتحرر من الخطابات المهيمنة[3].

هنا يظهر اختلاف جوهري مع فوكو، فالخطاب بالنسبة له منظومة تاريخية معرفية، لا يصف الذوات بل ينتجها لذلك السلطة لا تُمتلك من طرف طبقة مسيطرة لأن الطبقة

[1] Norman Fairclough, **Language and Power**,(Harlow Longman1989) ,37.
[2] Michel Foucault, **L'archéologie du savoir**, (Paris: Gallimard, 1969), 67.
[3] Fairclough, **Language and Power,** 5.

نفسها ينتجها الخطاب، فهو يرى أن السلطة ليست بنية بل هي وضع استراتيجي معقد في مجتمع معين.[1]

وعليه، يمكن النظر إلى الخطاب كوحدة تحليلية تهدف إلى الكشف عن الكيفية التي تُسهم بها اللغة في تشكيل الواقع الاجتماعي، لا مجرد وصفه أو نقله، فالخطاب يُفهم باعتباره ممارسة اجتماعية تعمل من خلال بنيات لغوية قادرة على توجيه التحيزات، وتحديد ما يُسمح به وما يُحظر، بما يؤدي إلى ترسيخ الأفكار المهيمنة داخل المجتمع وإعادة إنتاجها باستمرار.

كما يسعى تحليل الخطاب الى كشف ما تفعله هذه الممارسات الخطابية داخل المؤسسات ومواقع صنع القرار على سبيل المثال، و يهدف أيضا الى دراسة الصراع بين الخطابات المهيمنة والخطابات المضادة لها، وهذا يتطلب تتبع اليات تشكل الخطاب ودور الفاعلين في انتاج أو تبني هذا الخطاب.

أما منهجيا، فيتم تحليل الخطاب عبر ثلاث مستويات: المستوى النصي (الألفاظ، البنية، العلامات السيميائية)، المستوى السياقي (فهم اللغة داخل السياق الذي استخدمت فيه) والمستوى الاجتماعي (اللغة بوصفها نتاج اجتماعي وكنظام مهيمن أو مهمش).[2]

2. تحليل التأطير:

يعتبر التأطير منهج تحليلي عابر للتخصصات، فيستخدم في العلوم الاجتماعية والعلوم السياسية، تحليل عمليات صنع القرار والاعلام والاتصال، حيث يعتبر أداة تحليلية تكشف كيف تستخدم اللغة في توجيه الرأي العام وتشكيل السياسات.[3]

أ- مفهوم التأطير:

يعرف روبرت انتمان Robert Entman أن التأطير عملية انتقائية يتم من خلالها ابراز بعض جوانب الواقع داخل الخطاب التواصلي وجعلها أكثر حضورا، بما يسهم في

[1] Michel Faucoult, **Histoire de la sexualté**, Vol 1 : La volonté de savoir (Paris :Gamillard, 1976), 123.
[2] van Hulst et al., "**Discourse, Framing and Narrative**.", 78.
[3] van Hulst et al., "**Discourse, Framing and Narrative**.", 79.

توجيه تعريف المشكلة وتفسير أسبابها وتقييمها أخلاقيا واقتراح سبل معالجتها[1]، بالتالي فالتأطير لا يعد نقلا محايدا للوقائع بل آلية فاعلة في تشكيل المعنى وتوجيه فهم المتلقي للظواهر الاجتماعية والسياسية.

للتأطير أربع وظائف رئيسية هي: تعريف المشكلة وتحديد الفواعل المسؤولة عنها، تشخيص الأسباب والعوامل التي أدت الى ظهور المشكلة، اصدار أحكام أخلاقية بناء على معايير معينة واقتراح الحلول وتبريرها وتوقع نتائجها.[2]

من المهم الإشارة الى أن التأطير في هذا السياق يجمع بين "المعلومة" و "الاطار" باعتباره السياق التفسيري الذي يوجه المعلومة.[3]

ب- الخطوات المنهجية لتحليل التأطير:

يقوم تحليل التأطير على أساس منهجية تهدف الى تفكيك النصوص والتفاعلات للكشف عن كيفية بناء المعنى وتوجيهه من خلال خطوات:

- **تحديد موضوع التحليل:** يجب تحديد القضية أو الموضوع المدروس بدقة حيث أن هذا التحديد المبدئي يوجه عملية التحليل.
- **تحليل النص والتفاعلات الموجودة فيه:** في هذه المرحلة توجد عدة عمليات رئيسية وهي: رصد عمليات الانتقاء والاقصاء ومواطن التركيز والتهميش، رصد عمليات التجميع والتركيب بحيث أن العناصر المنتقاة بشكل منفرد يتم تجميعها لتركب معنى جديد، تحليل الوظائف الأربع للاطار: كيف تم تقديم المشكل (تهديد، فرصة..)، ما الذي تم تقديمه كأسباب للمشكل، كيفية تقييم أطراف المشكل بمعنى كيفية اطلاق الأحكام الأخلاقية لتحديد الجاني والضحية..، تحليل الحلول المقدمة ودوافعها.
- تحليل التفاعل مع الاطار وردود الأفعال بما فيها الأطر المضادة المنافسة للاطار قيد التحليل، ثم مقارنة الأطر المختلفة من حيث السياق والزمان والمكان والمصالح بالإضافة

[1] Robert M. Entman, **"Framing: Toward Clarification of a Fractured Paradigm**," Journal of Communication 43, no. 4 (1993), 52. https://doi.org/10.1111/j.1460-2466.1993.tb01304.x.
[2] Entman, **Framing : Toward Clarification of a fractured paradigm**, 52.
[3] van Hulst et al., "**Discourse, Framing and Narrative**." ,79.

الى رصد الأطر والأصوات التي تم تهميشها أو اقصاؤها من ساحة التنافس والصراع.[1] كل هذا يجعل التحليل متعدد الاتجاهات وشامل لمختلف الرؤى والسرديات.

يهدف تحليل التأطير الى الكشف عن آليات انتقاء جوانب معينة وابرازها على حساب جوانب أخرى لتوجيه وعي المتلقي لفهم محدد للقضايا المؤطرة، فالتحليل هنا يفكك عمليات بناء المعنى في الخطاب وكشف علاقات القوة الكامنة وراء هذه العمليات، لذلك فتحليل الأطر والتأطير أداة نقدية لفهم الصراع على فرض المعاني في مختلف الحقول المعرفية بما فيها السياسات العامة[2].

3. تحليل السردية:

يعتبر تحليل السردية منهج عابر للتخصصات، حيث زاد الاهتمام به في العلوم الاجتماعية وحقل السياسات العامة نظرا لقدرته على استخراج الأفكار الكامنة وراء ما يصرح به، حيث أن السرديات تشكل الواقع وتبني الفضاء الاجتماعي والسياسي والدولي.[3]

أ- مفهوم السرد:

يحول السرد الزمن المجرد إلى زمن إنساني عبر جمع الأحداث المتفرقة وتنظيمها في بنية متماسكة تمنحها معنى، لكنه لا يقف عند حدود الفهم أو التفسير، بل يتجاوز ذلك ليصبح أداة لإنتاج المعرفة وإعادة تشكيلها،[4] فمن خلال هذه العملية، تبني الدول والمؤسسات والحركات الاجتماعية والأفراد، بل وحتى المجموعات المعرفية من خبراء ومتخصصين، روايات معينة حول الواقع عبر انتقاء أحداث ومعلومات محددة وصياغتها في سرديات تخدم أهدافا بعينها. وهنا تكمن الطبيعة النقدية للسردية، فهي ليست مجرد وسيلة للفهم، بل قد

[1] van Hulst et al., **"Discourse, Framing and Narrative."** ,79-80, 85.
[2] Entman, "Framing"; van Hulst et al., **"Discourse, Framing and Narrative."**
[3] M. S. Feldman, **"Making Sense of Stories: A Rhetorical Approach to Narrative Analysis**," Journal of Public Administration Research and Theory 14, no. 2 (2004), 147. https://doi.org/10.1093/jopart/muh010
[4] Paul Ricœur, **Time and Narrative**.Trans: Kathleen McLaughlin Vol. 1, (Chicago, University of Chicago Press, 2009), 3.

تتحول إلى آلية لإعادة إنتاج السلطة وترسيخ الهيمنة، حيث يُعاد تشكيل الوعي الجمعي بما يتوافق مع مصالح القوى المهيمنة، ويُقدم على أنه الحقيقة الوحيدة الممكنة.[1]

ب- وظائف تحليل السردية:

- **الكشف عن بناء المعنى:** يسعى تحليل السردية الى فهم كيفية قيام الفاعلين ببناء المعنى للأحداث من خلال الانتقاء والربط بين عناصر القصة حيث أن هذه المقاربة التحليلية لا تكتفي بالأحداث كحقائق جامدة بل بكيفية تنظيمها في كل متماسك ذو دلالة ومعنى.
- **تفكيك اليات تقييم أطراف السردية:** يكشف التحليل السردي كيف تستخدم السرديات لتوزيع الأدوار الأخلاقية على الشخصيات والأطراف (أفراد، دول، منظمات...) حيث أن هذا التوزيع يبرر لسياسات معينة.
- **إضفاء الشرعية على الفعل السياسي:** يظهر التحليل السردي كيف يستخدم صناع القرار السرديات لتحويل الأفكار الى سياسات قابلة للتنفيذ من خلال خلق شعور بالضرورة الأخلاقية والعلمية.
- **كشف علاقات القوة والاقصاء :** من الوظائف الأساسية للتحليل السردي هي الكشف عن من يمتلك سلطة السرد ومن يُستبعد منها، وما هي التفاصيل التي يتم التركيز عليها وما الذي يتم تهميشه، حيث أن هذه الوظيفة تكشف البنى غير المتكافئة في الوصول الى المنابر الخطابية.
- **تحليل الأداء السردي وربطه بالواقع الاجتماعي:** لا تتوقف وظيفة التحليل في محتوى السردية بل في طريقة القائها، حيث ترتبط قدرة السردية على التأثير وإعادة ترتيب المجتمع وأفكاره بمدى قدرتها على الانسجام مع السياق الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي، وهو ما يجعل طريقة القاء السردية والظروف المحيطة بها مهمة لفهم ما تتضمنه.[2]

وعليه، تُعد مقاربة تحليل السردية إحدى الأدوات المركزية في العلوم الاجتماعية ودراسات السياسات العامة، إذ تتيح فهم كيفية بناء المعنى وتنظيم التفسيرات حول القضايا العامة،

[1] Reissman, Catherine Kohler, **Narrative Analysis in narrative, memory and everyday life.** (Huddersfield : University of Huddersfield), 1.

[2] van Hulst et al., **"Discourse, Framing and Narrative**.",74-88.

فالسرديات لا تقتصر على وصف الواقع، بل تشارك في تحديد مشكلاته وصياغة الحلول وتبريرها، بما يجعلها جزء من آليات إنتاج الشرعية. ومن هذا المنطلق، يكشف تحليل السردية عن منطق صياغة السياسات وكيفية تأطيرها اجتماعيا ورمزيا.

ويتضح من خلال النماذج التحليلية أن دراسة السلطة المعرفية في مختلف الحقول، بما فيها السياسات العامة، تستدعي مقاربات متعددة المستويات تتجاوز البعد التقني البحت، فالنموذج التحليلي للمجموعات الإبستمولوجية قدم إطارا لفهم دور شبكات الخبراء والمتخصصين في تشكيل معارف تُقدم بوصفها موثوقة ومسلما بها، وهو ما يمنح هذه المجموعات سلطة اتخاذ القرار أو التأثير فيه.

وفي المقابل، أبرزت المقاربات التفسيرية–التأويلية أهمية اللغة والخطاب في بناء الواقع الاجتماعي والسياسي، حيث أظهر تحليل الخطاب كيف تُنتج الممارسات اللغوية أنظمة معرفية مهيمنة، وكشف تحليل التأطير آليات انتقاء جوانب محددة من الواقع لتوجيه الفهم العام للقضايا، فيما أوضح تحليل السردية كيف تُنظم الأحداث والمعارف وتُوزع الأدوار (بين تحميل المسؤولية أو تبريرها) من أجل خلق معان تضفي الشرعية على ممارسات معينة.

وبذلك، يتكامل البعد السردي مع المقاربات الأخرى ليكشف أن المعرفة في السياسات العامة ليست انعكاسا محايدا للواقع، بل بناء اجتماعي–لغوي–معرفي مشبع بالسلطة، يُعيد إنتاج الهيمنة بقدر ما يفتح إمكانات للفهم والنقد.

خاتمة الفضل الأول

بينا في الفصل الأول أن السلطة المعرفية لا تختزل في امتلاك المعرفة فحسب، بل تتجلى أساسا في آليات إنتاجها وتنظيمها وتوزيعها داخل شبكات ومؤسسات تحدد معايير الشرعية العلمية وتفرضها، مؤكدين بأن هذه السلطة لا تُمارس عبر أدوات مباشرة فقط، بل تعمل من خلال وسائط غير مرئية كالأطر الخطابية والسرديات وآليات التأطير، التي تعيد تشكيل إدراك الأفراد واختياراتهم، خاصة في سياق السياسة العامة حيث يصبح تحديد المشكلات وصياغة الحلول جزء من منطق السلطة.

كما أبرزنا أن المجموعات الإبستيمولوجية لا تتحرك في فراغ معرفي محايد، بل ضمن تفاعلات معقدة مع المصالح والسياقات المؤسسية، مما يمنحها قدرة على إنتاج معارف تُقدم بوصفها موثوقة ومسلما بها، في حين أنها مشروطة بحدود اجتماعية وسياسية.

ومن خلال هذا التحليل، اتضح أن فهم اشتغال السلطة المعرفية يستدعي تجاوز التصورات التقنية الضيقة نحو مقاربات متعددة المستويات تكشف كيف تُبنى الشرعية العلمية والسياسية عبر اللغة والخطاب والسرد. لقد وضحنا أن تحليل الخطاب يكشف عن أنظمة معرفية مهيمنة، وأن التأطير يحدد زوايا النظر ويعيد توجيه الفهم العام، وأن السردية تنظم الأحداث والمعارف وتوزع الأدوار بما يضفي الشرعية على ممارسات معينة.

إن هذه الخلاصات تفتح الباب أمام إشكالية مركزية ستشكل محور الفصل التالي: كيف تُترجم هذه الآليات النظرية إلى ممارسات تطبيقية داخل الحقول العلمية والسياسية، وخاصة في مجال السياسات العامة؟ وهل يمكن للمعرفة أن تتحرر من شروط السلطة، أم أن كل إنتاج معرفي يظل مشبعا بها؟ بهذا المعنى، فإن الانتقال إلى الدراسة التطبيقية لا يمثل مجرد استكمال للتحليل، بل اختبارا جدليا لما بيناه في هذا الفصل، حيث تُوضع المفاهيم في مواجهة الواقع لتكشف عن حدودها وإمكاناتها.

الفصل الثاني: السياسات العامة من مقاربة السلطة المعرفية

بينا في الفصل الاول ان السلطة المعرفية لا تختزل في امتلاك المعرفة بل تتجلى في آليات انتاجها وتنظيمها وتوزيعها داخل شبكات ومؤسسات تحدد معايير الشرعية العلمية وتفرضها عبر الخطاب والسرد والتأطير، فهذا التحليل يقودنا الى حقل السياسات العامة الذي يقدم عادة بوصفه مجالا علميا وتقنيا يسعى الى تحسين جودة القرارات العمومية من خلال ادوات تحليلية ومناهج محددة. غير ان تتبع نشأة هذا الحقل يكشف انه لم يتطور في فراغ محايد بل ارتبط بسياقات فكرية وتاريخية خاصة، لاسيما في البيئة الامريكية التي شكلت الاطار الفلسفي والمؤسساتي لتبلوره قبل ان يعمم عالميا بوصفه نموذجا معرفيا ومؤسساتيا.

ومن منطلق ان العلاقة بين المعرفة وصنع القرار في هذا الحقل لا تقتصر على البعد التقني بل تشمل ايضا الكيفية التي تعرف بها المشكلات وتصاغ الحلول وتبرر السياسات، وأن المعرفة هنا ليست مجرد اداة محايدة بل هي جزء من عملية انتاج الواقع السياسي والاجتماعي، يصبح تحليل السياسة العامة كحقل معرفي ضرورة لفهم كيف تبنى الشرعية وكيف توظف ادوات التحليل والخطاب والسرد في اعادة تشكيل ادراك الفاعلين والمجتمع.

يسعى هذا الفصل الى تعميق النظر في السياسة العامة بوصفها حقلا معرفيا مشبعا بالسلطة وذلك عبر ثلاثة مستويات مترابطة: اولا دراسة سياق نشأته في الولايات المتحدة وما حمله من خلفيات فلسفية ومؤسساتية، ثانيا تتبع اساليب تعميمه عالميا وكيفية انتقاله الى بيئات مختلفة، وثالثا تحليل اهداف هذا التعميم وما يكشفه من رهانات سياسية ومعرفية تتجاوز الادعاء التقني. بهذا التوجه لا يطرح الحقل كأداة لتحسين القرارات فحسب بل كاطار لاعادة انتاج السلطة عبر المعرفة وهو ما يفتح المجال امام مساءلة نقدية حول حدود هذا النموذج وامكاناته.

المبحث الأول: دراسة في سياق ظهور حقل السياسة العامة

المطلب الأول: البراغماتية الأمريكية كأساس فلسفي لحقل السياسة العامة

تعد الفلسفات البراغماتية والأداتية الأمريكية منطلقا أساسيا لفهم منطق حقل السياسات العامة، إذ شكلت الخلفية الفكرية التي أعادت تعريف العلاقة بين المعرفة والممارسة، فقد كان William James أول من روج لمصطلح البراغماتية، في مواجهة الفلسفات العقلانية والتجريبية الأوروبية التي أصرت على وجود حقائق موضوعية ثابتة، مؤكدا أن التجربة الأمريكية، بما تحمله من خصوصية اجتماعية وتاريخية، تتطلب منطقا فلسفيا يعبر عنها ويعيد صياغة مفهوم الحقيقة، بحيث تنتقل من كونها معطى موضوعيا يُكتشف إلى كونها نتاجا يتأثر بالتأويل البشري .

ومن هنا، أصبحت المعرفة في سياقها الاجتماعي، إلى جانب قيمة المشكلات العملية، موضوعا رئيسيا لعلماء الاجتماع الأمريكيين، الذين سعوا إلى بناء إطار نظري يربط بين إنتاج المعرفة وخدمة الواقع العملي، وهو ما مهد الطريق لتبلور السياسات العامة كحقل معرفي يزاوج بين التحليل العلمي والوظيفة التطبيقية.

وسع جون ديوي John Dewey أفكار جيمس لتحمل توجها أداتيا، حيث رأى أن هدف الاستقصاء العلمي ليس البحث عن حقيقة مجردة بل تحويل الموقف من خلال حل مشكلة معينة، فالمعرفة والأفكار من هذه الزاوية أدوات تؤدي الى الفعل، وهذا الفعل هو الذي يحدد قيمة العلم خاصة في العلوم الاجتماعية من خلال مدى مساهمته في تحسين الظروف الاجتماعية والبشرية.

بالنسبة لهارولد لاسويل Harold Lasswell فإن مشروع السياسات العامة امتداد تطبيقي لمنهج ديوي البراغماتي، بما يحمله من تركيز على أهمية الديمقراطية في صياغة المشكلات العامة وحلها، باعتبار أنه النظام الوحيد القادر على استيعاب الفلسفة البراغماتية

نظرا لكونها تساهم في تشكيل تعدد الرؤى وتعزز الجدل بين الأطراف المعنيين بالمشكلات العامة[1].

لم تكن البراغماتية مجرد خلفية فلسفية، بل كانت الأساس الذي بنى عليه لاسويل "علم السياسات"Policy Sciences، فكان استخدام منطق فلسفي أمريكي لإنتاج علم وسيط بين المعرفة والسلطة، أداة تعرِّف الولايات المتحدة الأمريكية وتفسرها لنفسها خاصة في لحظات الأزمات، كما دفعته المبادئ البراغماتية الرافضة للميتافيزيقا المجردة الى الاعتماد على أساليب قابلة للتطبيق بدلا من البحث في أسئلة لا يمكن اسقاط نتائجها على الواقع.

أما أبرز تجليات هذا التأثر بالمنطق البراغماتي فكان في مفهومه للتحليل التكويني Configurative Analysis الذي يحول عالم الاجتماع من مراقب محايد الى مراقب مشارك يجمع بين التأمل لفهم قوانين المجتمع المدروس، والتدخل لإعادة ترتيب الواقع لتحقيق القيم الديمقراطية من خلال فن إدارة الرموز الاجتماعية في فترة الأزمات.[2]

المطلب الثاني: العوامل التاريخية المساهمة في بلورة حقل السياسة العامة

1. الحرب العالمية الثانية وتطوير البراغماتية المعرفية:

تعتبر الحرب العالمية الثانية من اهم المراحل التاريخية التي ساهمت في رسم الواقع المعاصر، وقد تنبه Harold Lasswell الى اهميتها ورآها فرصة لاعادة بناء النظام الاجتماعي والسياسي العالمي،[3] فلم يكن هدفه مقتصرا على اعادة ترتيب المؤسسات، بل سعى الى دمقرطة العالم عبر صياغة فرد ديمقراطي جديد، قادر على استيعاب القيم الامريكية وتكريسها في المجتمعات والاجيال القادمة. في هذا التصور، تصبح المعرفة اداة استراتيجية لخدمة الديمقراطية، سواء عبر سياسات التعليم او من خلال الدعاية والاعلام، حيث تتحول اللغة والرموز الى وسائل لتشكيل الوعي الجماعي وتوجيهه.

[1] Jack Rabin, W. Bartley Hildreth, and Gerald J. Miller, eds**., Handbook of Public Administration**, 3rd ed. (Boca Raton, FL : CRC Press/Taylor & Francis, 2007), 506-507.

[2] Rian Derrig, «**The Lawyer Policymaker»,** in *the Lawyer Policymaker : The new Haven School and the Making of Public Policy* (Oxford University Press,2025), 71-82

Rian Derrig, « **The Lawyer Policymaker »,** 71-82[3]

لكن ما يميز مشروع Lasswell انه لم يكن مجرد دعوة مثالية، بل كان ايضا مشروعا للهيمنة الثقافية والسياسية تحت غطاء الديمقراطية، حيث اعتبر ان عالم السياسة ينبغي ان يكون في الوقت نفسه طبيبا نفسيا وسياسيا، يمتلك القدرة على ادارة الرموز والدعاية لمعالجة المشكلات الاجتماعية.

يعكس هذا الربط بين السياسة والتحليل النفسي، ايمان لاسويل بأن السيطرة على العقول والادراك الجمعي شرط اساسي لاعادة بناء نظام عالمي توظف فيه أدوات معرفية وخطابية تجعل من الديمقراطية الامريكية نموذجا عالميا مفروضا، يشرعن التدخل في المجتمعات الاخرى ويعيد انتاج الهيمنة باسم الحرية.

وبذلك، يظهر مشروع Lasswell كاشكالية مزدوجة: فهو من جهة يطرح المعرفة كوسيلة للتحرر وبناء الفرد الديمقراطي، ومن جهة اخرى يوظفها كاداة للسيطرة واعادة تشكيل العالم وفق قيم محددة. هذه المفارقة تفتح الباب امام قراءة نقدية تكشف ان الديمقراطية، في هذا السياق، لم تكن مجرد نظام سياسي بل خطاب سلطوي يسعى الى اعادة انتاج الهيمنة عبر التعليم والاعلام والدعاية.[1]

كانت الولايات المتحدة من أكبر المستفيدين من الحرب مما جعلها الأكثر قابلية لريادة النظام الدولي وإرساء هيمنتها في فترة ما بعد الحرب العالمية، وانطلاقا من هذا الموقع القيادي قامت بعقد اتفاقيات أمنية مع دول آسيا كاليابان، تقديم مشاريع اقتصادية لإعمار أوروبا كمشروع مارشال، وإنشاء منظمات ومؤسسات دولية (الأمم المتحدة، البنك الدولي..) إضافة الى حلف الشمال الأطلسي كجناح عسكري يكرس قيادة الولايات المتحدة للعالم[2].

إلا أن الجوانب الاقتصادية والعسكرية والحقوقية لم تكن الأدوات الوحيدة التي استخدمت لنشر النموذج الأمريكي، بل وظف البعد المعرفي كذلك بوصفه ركيزة أساسية في إعادة تشكيل النظام العالمي. فقد أثبتت النخب الأكاديمية قدرتها على المساهمة المباشرة في اتخاذ القرار السياسي والعسكري وتطوير القدرات الحربية، من خلال استراتيجية Scientists

[1] Rian Derrig, « **The Lawyer Policymaker** », 20-15،19

[2] G. John Ikenberry, **After Victory : institutions, Strategic Sestraint and the Rebuilding of Order after Major Wars**, (Princeton, NJ : Princeton University Press, 2001), 09

Mobilization التي جمعت العلماء من مختلف الميادين كالفيزياء والرياضيات والإدارة خلال الحرب العالمية الثانية.

هذا الحشد العلمي لم يكن مجرد استجابة ظرفية، بل كشف عن قيمة المعرفة القابلة للاستخدام كأداة استراتيجية، الأمر الذي دفع النخب السياسية والعسكرية إلى الحفاظ على الموارد المعرفية في دائرة صنع القرار حتى في أوقات السلم.

ومن هنا نشأ مركز الفكر RAND ، بوصفه مؤسسة تجمع بين البحث الأكاديمي والخدمة الاستراتيجية للدولة، ليصبح نموذجا مؤسسيا يكرس العلاقة بين المعرفة والسلطة، من منظور أن المعرفة لم تعد مجرد إنتاج نظري، بل تحولت إلى مورد سياسي وعسكري واقتصادي، يحدد اتجاهات القرار ويعيد صياغة أولويات الدولة.

وعليه، يتضح أن مشروع الهيمنة الأمريكية لم يقم فقط على القوة الصلبة المتمثلة في الاقتصاد والعسكر والحقوق، بل اعتمد أيضا على بناء منظومة معرفية مؤسساتية تضمن استدامة النفوذ عبر إنتاج خطاب علمي يشرعن السياسات ويمنحها غطاء عقلانيا، فهذا التداخل بين المعرفة والسلطة يمثل أحد أعمدة المشروع الأمريكي، حيث تحولت المعرفة إلى أداة استراتيجية لإعادة إنتاج الهيمنة في ثوب علمي.

إن هذا الربط بين المعرفة والسلطة يفتح الباب أمام قراءة نقدية تكشف أن ما يبدو علما محايدا هو في جوهره ممارسة سلطوية، وأن مراكز الفكر مثل RAND لم تكن مجرد فضاءات بحثية، بل أدوات لإعادة تشكيل العالم وفق قيم ومصالح محددة.[1]

2. مشروع راند Rand Corporation Project لمأسسة السلطة المعرفية

في سياق ما بعد الحرب العالمية الثانية، برزت الحاجة الى إعادة تنظيم العلاقة بين المعرفة والسلطة بحيث لم يعد انتاج المعرفة يهدف الى بناء نظريات تجريدية بل أصبح موجها لحل المشكلات العملية وخدمة متطلبات الدولة، في هذا الإطار قامت القوات العسكرية الأمريكية بربط الفواعل المعرفية مباشرة بمراكز القرار السياسي والعسكري من

[1] Rabin, Bartley, and Miller, **"Handbook of public administration"**, 834

خلال إنشاء مشروع راند في[1]1946، بموجب عقد سري بقيمة عشر ملايين دولار مما يوضح أن هذا النمط من التمويل يهدف الى انتاج معرفة خاضعة لأولويات الدولة وأهدافها الاستراتيجية خاصة في فترة صعود البراغماتية المعرفية الحربية.

وفي نفس السياق، برز دور الخبراء في العلوم الاجتماعية باعتبارهم فاعلين أساسيين في توجيه المعرفة داخل عملية صنع القرار، حيث تحولوا من منتجين مستقلين للمعرفة الى خبراء مندمجين في بنية السلطة[2]، كما تزامن ذلك مع ترسيخ مبدأ السرية الذي ساهم لاحقا في حصر سلطة المشاركة في صنع القرار عند الخبراء مما أدى الى تنامي الابستقراطية Epistocracy مقابل إقصاء العامة[3].

وفي عام 1948 تحول مشروع راند الى مؤسسة غير ربحية تهدف الى خدمة الصالح العام والمصالح الأمريكية، كما أقامت شراكات مع مؤسسات حكومية بهدف تحسين الخدمات العمومية في قطاعات كالصحة والإسكان من خلال المشاركة في صناعة السياسات العامة، لكن هذا لم يوقف راند من المساهمة في توجيه القرار العسكري، بل استمر تأثيرها في حروب أمريكية أخرى كالحرب في الفيتنام، العراق وأفغانستان وتطوير أنظمة الأسلحة خلال وبعد الحرب الباردة[4].

إن أهمية تجربة راند لا تكمن فقط في كونها مؤسسة بحثية مرتبطة بالسلطة أو كفاعل مهم في عملية صنع السياسات العامة ورسم أولويات الدولة، بل في كونها تمثل تحولا عميقا في وظيفة المعرفة، وهو من أبرز خصائص حقل السياسة العامة الذي يقوم على المعرفة الوظيفية، أي المعرفة التي تقاس أهميتها بمدى مساهمتها في تحقيق أهداف الدولة.

إذن، الرابط بين راند وحقل السياسات العامة هو السياق الذي جاء بضرورة تسييس المعرفة، فبالرغم من أن لاسويل مؤسس الحقل، لم يكن عضوا في راند إلا أنه كان موظفا

Rabin, Bartley and Miller**, « Handbook of public administration »**, 834[1]

[2] Lukas Griessl, **The Power of Secret Knowledge: The RAND Corporation, Ignorance Studies and Sociology**, The American Sociologist 55, no. 2 (2024), 156

Lukas Grissel**, « The Power of Secret Knowledge »**, 161[3]

[4] Rand Corporation, "**A Brief History of the RAND Corporation"**, RAND, accessed 17 March 2026, https://www.rand.org/about/history.html.

حكوميا أثناء الحرب العالمية الثانية، وخبيرا مختصا في الدعاية والرأي العام وعلم النفس السياسي[1]، وهو ما يعكس اهتمامه الكبير في توجيه المعرفة لخدمة مصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثالث: مشروع علوم السياسات والتنظير للمعرفة المندمجة في السلطة

بالتوازي مع التطورات المنهجية والفكرية في خمسينيات القرن العشرين، قدم هارولد لاسويل مشروعا أطلق عليه "علوم السياسات" Policy Sciences في مقاله التأسيسي "التوجه نحو السياسات" Policy Orientation عام 1951 يحمل الأسس المنهجية والفلسفية لحقل السياسات العامة، حيث قدم نموذجا علميا يقوم على التمييز بين بعدين مترابطين:

أولا، المعرفة في عملية السياسات Knowledge in the policy process: تشير الى استخدام المعرفة والأدوات المنهجية لتحسين جودة القرارات وتقديم البدائل، والذي يمثل التأطير النظري لما قامت مراكز الفكر في فترة سابقة بمأسسته.

ثانيا، المعرفة حول عملية السياسات Knowledge of the policy process: تشير الى دراسة العملية السياسية نفسها كموضوع للتحليل، حيث تناقش كيف تصنع السياسات فعليا وما العوامل والفواعل المؤثرة فيها. ومن خلال هذا البعد أكد لاسويل على ضرورة تجاوز الجانب التقني الذي كان سائدا في فترة الحرب العالمية الثانية، وإنتاج المعرفة لمساعدة صانع القرار على فهم الواقع الذي يُصنع فيه القرار.

من خلال هذين البعدين أطر هارولد لاسويل لحقل السياسات العامة بحيث يتصف بـ:

- **التوجه نحو المشكلة Problem Orientation :**

هو من الخصائص التي استلهمها لاسويل من خبرته في الحرب العالمية الثانية، بتحويل البحث العلمي نحو حل المشاكل التطبيقية، مما يمنح العلم خاصية براغماتية.

[1] Derrig, **The Lawyer Policymaker**, 86

- **تعدد التخصصات multidisciplinarity :**

أثبتت تعبئة الموارد العلمية قدرتها على حل المشكلات من مختلف الزوايا، وهو من الأسباب التي دفعت الى انشاء حقل علمي يجمع بين مختلف التخصصات لإنتاج افضل الحلول، حيث أكد لاسويل على ضرورة الاستعانة بمعارف من القانون والاقتصاد والانثروبولوجيا وعلم النفس.. لإيجاد حلول شاملة لتعقيدات الظواهر الاجتماعية كونها متعددة الأبعاد[1].

- **الوعي بالسياق والقيم عند الخبير المحايد:**

يقوم الخبير في السياسات العامة بتحليل الواقع وصياغة البدائل عبر فهم السياق والوعي بالقيم التي تحكمه، مع التأكيد على ضرورة الفصل بين الانتماءات الايديولوجية وبين التحليل العلمي، فالسياق يمثل الأرضية التي تقوم عليها السياسات العامة، ومن ثم يصبح عنصرا أساسيا لفهم خيارات صانع القرار وتفسيرها. [2]

غير أن القيم لا يمكن عزلها عن عملية التحليل، إذ تتخلل كل مقاربة معرفية وتؤثر في صياغة البدائل، لذلك يتعين على المحلل أن يكون واعيا بوجودها وقادرا على نقدها وتفكيك أثرها، حتى لا يتحول التحليل إلى مجرد انعكاس لمواقف مسبقة أو تبرير لخيارات سلطوية. بهذا المعنى، يبرز دور الخبير ليس فقط في تقديم حلول تقنية، بل في ممارسة نقد معرفي يوازن بين الواقع والقيم ويكشف حدود كل منهما في عملية صنع القرار.

في سياق الحرب الباردة، يتضح أن حتى غياب الايديولوجيا كان يحمل في ذاته دلالة ايديولوجية، إذ ارتبط التأسيس لعلم سلطوي بتمويل البحث العلمي والخبراء، مما نقل المسألة من مستوى القناعات الفكرية إلى مستوى الولاءات السياسية والمؤسساتية، وهنا يصبح الخبير الذي يمتلك القدرة على توجيه المعرفة السلطوية جزءا من دائرة القرار، يخدم

[1] Rabin, Bartley, and Miller, **Handbook of Public Administration**, 516

[2] Lasswell, Harold D. **, La orientacion hacia la politica,** Trans. Maria del Carmen Roqueni, in El estudio de las politicas publicas, ed. Luis F. Aguilar Villanueva (Mexico, DF : Miguel Angel Porrua 1992), 95

مصالحها ويكرس سلطتها، حيث إن الوعي بوجود القيم لا يلغي بالضرورة الولاء، خاصة عند الانتقال إلى بناء معايير عالمية.

لقد جسدت التجربة التاريخية هذا التداخل بشكل واضح، فعلى سبيل المثال أدى فشل الشيوعية بوصفه مسألة بقاء وطني إلى قبول معظم علماء الاجتماع للبحوث الممولة عسكريا باعتبارها علما اجتماعيا مشروعا، وهكذا تحولت المعرفة من أداة للتحليل النقدي إلى مورد استراتيجي يخضع لشروط السلطة، حيث لم يعد الخبير مجرد محلل محايد بل فاعلا يساهم في إعادة إنتاج الهيمنة عبر شرعنة السياسات وتبريرها.

وبذلك يظهر أن الحرب الباردة لم تكن مجرد مواجهة عسكرية أو اقتصادية، بل كانت أيضا معركة معرفية، حيث تم توظيف العلم والخبرة لإعادة تشكيل العالم وفق مصالح القوى المهيمنة، مما يجعل العلاقة بين المعرفة والسلطة إشكالية مركزية تستدعي قراءة نقدية تكشف حدود الحياد العلمي وتعرّي آليات الولاء التي تتخفى خلف خطاب الموضوعية.[1]

كما أن عامل انتقاء الخبراء والمنظرين لعب دور هام في توجيه المعرفة في هذه الفترة، حيث واجه العديد من المفكرين والمنظرين الإقصاء لأسباب لا تتعلق بالمكانة العلمية، مقابل اختيار فئات معينة على أساس أنها موثوقة أكثر.[2]

- **تطبيق الديمقراطية وتكريس الكرامة الإنسانية:**

يشير Harold Lasswell في تأسيسه لحقل السياسات العامة الى انه مشروع حامل لقيم الديمقراطية والكرامة الانسانية، لذلك لم يكن نموذجه مجرد اداة تقنية لادارة الموارد والمجتمع بل مشروعا قيميا اخلاقيا يسعى الى صياغة سياسات تعكس هذه المبادئ، وقد عبر عن ذلك بوضوح حين قال إن التركيز ينصب على علوم السياسات الديمقراطية التي يتمثل هدفها الاسمى في تحقيق الكرامة الانسانية في النظرية والواقع. [3]

[1] Griessl, "**The Power of Secret Knowledge"**, 156

[2] Rose M. Brewer, "**White Male Experts, Cultural Insecurity and Knowledge Production in Cold War America"**, The American Sociologist 55, no. 2 (2024), 182

[3] Rabin, Bartley, and Miller**, "Handbook of Public Administration"**, 516

بهذا الربط يتضح ان حقل السياسات العامة عند Lasswell لم ينشأ كعلم محايد منفصل عن القيم، بل كإطار معرفي يدمج بين التحليل العلمي والبعد الاخلاقي، ليجعل من الديمقراطية والكرامة الانسانية غاية مركزية توجه السياسات وتمنحها شرعية.

لكن تجدر الإشارة الى أن مفهوم الديمقراطية والكرامة الإنسانية في خمسينيات القرن العشرين كان يمثل خطابا أيديولوجيا يواجه الكتلة الشرقية التي كانت تحمل مفاهيم مغايرة عن الكرامة الإنسانية، بعيدة عن الديمقراطية الليبرالية الأمريكية، لذلك عمل الخبراء الأمريكيون على انتاج مواضيع ومناهج علمية لمواجهة المد الشيوعي بتقديم بديل يقوم على إعادة تعريف الكرامة الإنسانية وفق المنظور الأمريكي.[1]

كما اعتبر الكثيرون أن المناداة بالديمقراطية لم تكن غاية نهائية بل وسيلة تحافظ بها الولايات المتحدة الأمريكية على هيمنتها، حيث تمت الاستعانة في مراحل تاريخية بالخبرات النازية لخدمة المصالح الأمريكية رغم اختلاف القيم.[2]

- **عالمية نموذج التوجه نحو السياسات:**

في مقاله التأسيسي، أشار لاسويل الى أن هذا النموذج يحمل منظورا عالميا معتبرا سكان العالم اليوم يشكلون مجتمع واحد يجمعه مصير مشترك،[3] إلا أن نفس المشروع حاملا لقيم أمريكية، لذلك فعالمية هذا النموذج تعني تصدير الرؤية الأمريكية للعالم، كما أن عالمية النماذج المعرفية تؤدي الى ظهور هياكل سلطوية صارمة تحد من استقلالية الباحثين بسبب حاجتها الى مؤسسات كبرى تنظمها وتوجهها.[4]

[1] Brewer, "**White Male Experts, Cultural Insecurity and Knowledge Production in Cold War America",** 179
Brewer**, « White Male Experts »**, 182[2]
[3] Lasswell, **La orientacion hacia las politicas**, 95
[4] Harry Redner, **The ends of science : An essay on scientific authority,** (Boulder, CO :Westview Press, 1987), 151

المبحث الثاني: آليات تعميم النموذج المعرفي الأمريكي للسياسة العامة

جاء في النص التأسيسي لحقل السياسات العامة عبارة : "**إن المنظور العلمي الخاص بالتوجه نحو السياسات هو منظور عالمي، وذلك لأن سكان العالم يشكلون مجتمع واحدا يتأثر فيه مصير بعضهم ببعض**"،[1] حيث أشار لاسويل بأنه يؤسس لحقل معرفي يشكل نموذجا لابد له أن ينتشر عالميا لما يحمله من خصائص وأهداف تستوعب اختلافات السياقات، يروج أنها تقنية خالية من التحيزات الأيديولوجية.

إلا أن ظهور السياسات العامة بذاته يوضح أنها حاملة لقيم ومعتقدات لا يمكن التغاضي عن وجودها بمجرد ترجمتها الى معايير تقاس بمؤشرات كمية[2]، لذلك لابد من دراسة الآليات المستخدمة لجعل الحقل المعرفي للسياسات العامة نموذجا مقبولا عالميا.

المطلب الأول: تكميم المعرفة وتوحيد المعايير كآلية لفرض الهيمنة المعرفية

تعد المناهج الكمية في تحليل وصنع السياسات العامة من أهم أساليب عولمة، أو أمركة[3] النموذج، حيث عمدت الولايات المتحدة الى إنشاء حقل وسيط بين صنع القرار السياسي والخبرة العلمية وجعله مفرغا من صبغته السياسية التي تمنحه خصوصية قد تعرقل من تعميم النموذج الأمريكي، وذلك من خلال استخدام نماذج ومعايير[4]، مثل:

1. نموذج المناجمنت العمومي الجديد كأداة لتجريد الخدمة العمومية من طابعها السياسي:

يقدم المناجمنت العمومي الجديد على أنه إطار تقني محايد يهدف الى حل المشكلات البيروقراطية التي عانى منها القطاع العام منذ عقود، فيركز على نقل أدوات وتقنيات القطاع الخاص الى الإدارة العامة مع تبني مفاهيم كالشفافية، الفعالية والكفاءة.

---

[1] Lasswell**, La orientacion hacia las politicas**, 95

[2] Andrea Saltelli and Mario Giampietro, **The Fallacy of Evidence Based Policy**, Futures 91 (August 2017), 14

[3] Fabrizio Lorusso**, Globamericanización educativa y tecnocracia: la economía y la administración de Estados Unidos en México y América Latina**, Rivista di studi Iberoamericani 9, no. 1 (n.d.)

[4] Saltelli and Giampietro, **The Fallacy of Evidence Based Policy**, 14

لكن هذا المشروع الإداري التقني يحمل في جوهره مشروعا سياسي يعيد تعريف الدولة وعلاقتها بالمجتمع والسوق، كما يعيد هيكلة القطاع العام وفق رؤية أيديولوجية محددة تتم صياغتها على شكل مؤشرات كمية تستجيب لمسائل إدارية التي كانت في الأصل مسائل سياسية، فالمشاركة على سبيل المثال تُفرغ من معناها السياسي كحق للمواطنين، لتقدم كآلية إدارية على شكل استشارات محدودة في إطار تحسين الخدمات العمومية.

كما تجدر الإشارة الى أن هذا المشروع له انعكاسات سياسية أبرزها تراجع السيادة الناتج عن إعادة تنظيم دور الدولة وسلطتها على السوق وعلاقتها بالإدارة، حيث تصبح علاقة رقابية على أساس الأداء، حيث تكون معايير الأداء غالبا محددة خارجيا من طرف جهات غير منتخبة والذي يؤدي لاحقا لمساءلة ديمقراطية النموذج.

أما علاقتها بالمواطن فتتحول من علاقة سياسية قائمة على الحقوق الى علاقة اقتصادية خدماتية، وهو ما يمثل الرؤية اللبرالية للعلاقة بين الدولة والمجتمع،[1] الأمر الذي يثبت أن هذا النموذج التقني محمل بالقيم والتوجه نحو خدمة المصالح الأمريكية من خلال إضعاف الدول داخليا بإشراك فواعل أخرى لتسيير القطاع العام، وإضعافها خارجيا من خلال ما تمليه المؤسسات المالية والحقوقية الدولية.[2]

2. إضفاء الموضوعية والعلمية من خلال مقاربات معيارية لتحليل السياسات:

من أهم المقاربات المعيارية التي عملت على ترسيخ الهيمنة المعرفية الأمريكية في حقل السياسات العامة هي نموذج السياسة القائمة على الأدلة Evidence-Based Policy، والذي يعرف بأنه عملية فكرية وتطبيقية تسعى الى تعزيز استخدام البحث العلمي كأساس لتحسين جودة القرارات الحكومية، حيث يرتكز على فرضية مفادها أن المعلومات الموثوقة والأبحاث دقيقة المنهجية يمكن أن تساهم بشكل كبير في تحسين جودة الخدمات العمومية وحل المشكلات العامة.

[1] Tanistha Mangaraj and Prajukta Paikaray, **US Hegemony in World Politics**, International Journal of law and humanities 5, no. 5 (2022), 38-42

[2] Ahmet Güven,**The effects of the New Public Administration approach on local governance control**, Journal of International Management, Educational and Economics Perspectives 2, no. 1,(2014), 1-6

لكن هذه الفرضية ورغم إيجابياتها فهي تخفي في تفاصيلها إشكاليات حول علاقة السلطة بالمعرفة، فالنموذج يفترض وجود فصل واضح بين المعرفة التي ينتجها الخبراء والسياسة التي يختص بها صناع القرار، غير أن إنتاج المعرفة لا يمكن أن يكون خارج فضاء سياسي يؤطره، مما يحرك المعرفة المنتجة ولو كانت موضوعية، نحو استخدام غير موضوعي.[1]

يمكن استخلاص أسس نموذج السياسات القائمة على الأدلة كالتالي:

- **الموضوعية والحياد:** في نموذج السياسات المبنية على الأدلة تُستخدم مناهج كمية كالمؤشرات والنماذج الرياضية كوسيلة لتحقيق الموضوعية، حيث ينظر للأرقام على أنها عادلة وغير شخصية، أي أنها معطيات موثوقة تعكس الواقع، إلا أن نقد هذا العنصر يكمن في اعتبار هذه الأرقام أدوات تخفي التحيزات الكامنة وراء اختيار هذه الأرقام بالذات، لذلك فتكميم الظواهر يستخدم كأداة سلطوية تمنح شرعية لقرارات من خلال جعلها تبدو منطقية وليست نابعة عن مصالح أطراف معينة.
- **التبسيط:** يرتكز هذا النموذج على ضرورة تبسيط الواقع من خلال تفكيك المشكلات الكبرى الى أجزاء مصغرة ومبسطة يسهل فهمها وقياسها، لذلك يرى النموذج بإمكانية تحويل المشكلات المعقدة الى علاقات خطية واضحة يمكن تعميمها لاحقا، إلا أن تبسيط الظواهر المعقدة كالأزمات المالية والقضايا الاجتماعية بهدف الوصول الى حلول تعميمية قد يؤدي الى توسيع المشكلة بدل حلها بسبب ضيق الرؤية وبساطتها رغم أن المشكلة الحقيقية معقدة نظرا لطبيعتها وارتباطاتها بعوامل لا يمكن اختزالها من أجل التبسيط.
- **الاختزال:** إن عملية الاختزال هي التي تتيح إمكانية التبسيط من أجل الحصول على خيارات عقلانية واضحة، إلا أن إيجابيات الاختزال تتحول الى سلبيات عندما يطبق على قضايا لا تحتمل الاختزال، حيث أثبتت تجارب أن الاختزال شمل تفاصيل مهمة كتجاهل "المجهولات المجهولة" أي عدم الأخذ بعين الاعتبار ما لا نعلم أننا نجهله حول

[1] Brian W. Head, **Reconsidering Evidence-Based Policy: Key Issues and Challenges**, Policy and Society 29, no. 2 (2010), 77, 79

الظاهرة، وتجاهل المجهولات المعلومة، أي إهمال ما نعلم أننا نجهله فقط من أجل التبسيط والاختزال في نماذج رياضية لمعالجة المشكلات[1]. وفي سياق تعميم هذا النموذج عالميا، فالتحدي يكمن في اختزال خصوصيات المجتمعات لجعلها قابلة لاستيعاب النموذج المعرفي.

3. دور المؤسسات الدولية في فرض المعايير والسياسات الجاهزة:

لا تقتصر آليات الهيمنة المعرفية على نمذجة المعرفة عبر جعلها علمية ذات طابع كمي، بل تمتد الى فرض معايير ونماذج سياسية عبر المؤسسات الدولية، حيث تتجلى هذه الآلية في مفهوم الحكم الرشيد الذي برز في خطابات المؤسسات الدولية منذ تسعينيات القرن العشرين، فيعرف هذا المفهوم بأنه الطريقة التي تمارس بها السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلد لأغراض التنمية.

يبدو التعريف تقني بحت، إلا انه يقوم على إعادة تعريف دور الدولة وعلاقتها بالمجتمع وفق منظور ليبرالي أمريكي، أي أنه خطاب ترويجي للقيم الأمريكية لإسقاطها على دول أخرى من العالم متجاهلا اختلافاتها الثقافية والاجتماعية،[2] بل مؤكدا على افتراض أنها موحدة تحت مصير مشترك كما أشار هارولد لاسويل بغض النظر عن انتماءاتها.[3]

وبالتالي، فمن الخطأ توقع أن أدوات موحدة يمكن أن تحمل نتائج إيجابية بغض النظر عن السياق المحلي، خاصة السياسي في حالة تعميم السياسات العامة.[4]

تكمن الوظيفة السلطوية لهذه المعايير في نزع الصبغة السياسية عن الحوكمة، فبدلا من طرح الأسئلة الحساسة حول شرعية السلطة وكيف توزع الثروة، تختزل معايير الحكم في مجموعة من الإجراءات التقنية كالشفافية والمساءلة والكفاءة،[5] فهذه المعايير تمنح الخطاب السلطوي صبغة تقنية بعيدة عن الخيارات الشخصية أو القرارات الناتجة عن مصالح معينة

[1] Saltelli and Giampietro, **The Fallacy of Evidence Based Policy**, 10

[2] Jens Steffek and Philip Wegmann, **The Standardization of "Good Governance" in the Age of Reflexive Modernity**, Global Studies Quarterly 1, no. 4 (2021) , 01

[3] Lasswell, **La orientacion hacia la politica** ,95

[4] Steffek and Wegmann**, « The standarlization of good governance »** ,01

Steffek and Wegmann**, « The stanarlization of good governance »,** 06[5]

بينما تعامل السياسة كمدخل سلبي في عملية صنع القرار،[1] مما يجعل الرأي العام يقبل المعايير الجديدة "اللاسياسية" مستبدلا إياها بمعايير تقنية موضوعية مستبعدا أن أساس اختيار السياسات هو الصراع حول الأفكار والقيم وليس مجرد اختيار تقني لأفضل البدائل.[2]

أما آليات فرض هذه المعايير فتكمن في "المشروطية"، أي ربط المساعدات المالية والقروض التي تقدمها المؤسسات الدولية بتبني سياسات وإصلاحات محددة، تشمل هذه الإصلاحات مجالات الحوكمة والمؤسسات كإصلاح الإدارة العامة، فرض برامج للخصخصة ومكافحة الفساد وفق النماذج الغربية.

إلا أن هذه الآلية تحمل تناقضات في داخلها، حيث أنها في الكثير من الحالات تفرض نماذج دون السماح للدول بتكييفها مما يؤدي الى نتائج عكسية، كما تقوض الديمقراطية بسبب إحلال قرارات خبراء دوليين أو محليين موالين للنموذج الأمريكي، محل قرارات المؤسسات المحلية المنتخبة.[3]

يمكن فهم هذه الظاهرة من خلال مثال تاريخي، حيث تعيد معايير الحكم الرشيد انتاج منطق "معايير التمدن" التي فرضتها القوى الاستعمارية الأوروبية سابقا، فكما كانت تلك المعايير تصنف وتحدد الدول التي تستحق الاعتراف الدولي، فمعايير الحكم الرشيد تعمل على تحديد من يستحق المساعدات وكيف يتم ذلك،[4] وهو ما يدل على أن الأهداف المتمثلة في فرض النماذج قصد الهيمنة مازالت، وما تغير هو اللغة والخطاب المستخدم.

[1] Carlos Santiso, **Good Governance and Aid Effectiveness: The World Bank and Conditionality,** The Georgetown Public Policy Review 7 no. 1 (2001), 06

[2] Frank Fischer and Herbert Gottweis, **The Argmentative Turn Revisited: Public Policy as Communicative Practice**, (Durham, NC: Duke University Press, 2012)**,** 1-10,27

[3] Santiso**, Good Governance and Aid Effectiveness: The World Bank and Conditionality,** 08-10

[4] Jens Steffek and Philip Wegmann, **The Standardization of "Good Governance" in the Age of Reflexive Modernity**, Global Studies Quarterly 1 (2021), 03

المطلب الثاني: الهيمنة المعرفية والأكاديمية على الحقل وصناعة الخبراء

1. دور مراكز الفكر في فرض النموذج الأمريكي للسياسات العامة:

تمثل مراكز الفكر احدى أهم الآليات المؤسسية التي تعمل على ترويج وفرض النموذج الأمريكي للسياسات، فهي لا تقتصر على كونها مؤسسات بحثية محايدة، بل تتحول الى أدوات استراتيجية لإنتاج المعرفة الموجهة وصياغة السرديات المؤثرة في السياسات الدولية، فهذه المراكز تعمل ضمن شبكة معقدة تتقاطع فيها السياسة والاقتصاد والإعلام وعامل التمويل، مما يمنحها قدرة هامة على إعادة تعريف المشكلات وصياغة الحلول بما يخدم مصالح القوى المهيمنة عليها.

- **تعدد أدوار مراكز البحث:**

يمكن وصف مراكز البحث بأنها أدوات لهندسة الوعي لا مجرد منصات للبحث، حيث تحول التساؤل من ما إذا كانت هذه المراكز تؤثر، إلى الكيفية التي تمارس بها التأثير، ومن يتبنى أفكارها ولأي غرض.

هذا التحول يؤكد أن هذه المراكز لم تعد فواعل معرفية فقط، بل أصبحت تجسد سلطة معرفية من خلال مشاركتها في صنع القرار وتشكيل الرأي العام وتحديد ما يعتبر معقولا في النقاش السياسي، فهذه المراكز تشكل نقطة التقاء أربعة حقول هي: الحقل الأكاديمي، السياسي، الاقتصادي والإعلامي، مما يمنحها قدرة فريدة على التحرك بمرونة بين هذه الحقول وأن تتلون بخصائص ومهام كل حقل حسب الحاجة، فتقدم على أنها أكاديمية واستشارية وإعلامية حسب الظرف، لذلك هي تمتلك شرعية قوية وقدرة على التأثير.[1]

- **التمويل: إشكالية المعرفة المحايدة لدى مراكز البحث**

يشكل التمويل عاملا مهما في توجيه مراكز البحث وسياستها الداخلية، ومن أبرز الأمثلة نجد مؤسسة راند والاستثمارات الكبرى التي قدمت في سبيل إنجاح مشروع إنشائها

[1] Mohammad Baqir Karki, **Western Think Tanks, Strategic Tools for Hegemony,** 142-143, https://oumam.barathacenter.com/filestorage/19/98/176091491268f56de074b0d.pdf

إضافة الى فرض السرية كسياسة أساسية داخلها،[1] أي أن التمويل هو من يحدد مسارات البحث ومخرجات المركز، وهو ما تبين لدى المراكز التي تعتمد على ممولين من قطاع الطاقة بحيث أنها نادرا ما تتبنى مواقف معارضة لمشاريع طاقوية رغم وضوح الأدلة العلمية على أضرارها.[2]

- **من توجيه المعرفة الى صياغة السرديات:**

تنتج مراكز الفكر الامريكية مفاهيم اعلامية وسياسية مثل الدولة الفاشلة ومحور الشر وغيرها، ثم يجري تسويقها عبر وسائل الاعلام لتخدم مصالح الهيمنة الامريكية، وهو مسار يبين ان صناعة المفاهيم ليست عملية معرفية محايدة بل ممارسة سلطوية تهدف الى اعادة تشكيل الادراك العالمي وفق تصورات محددة.

يعد تصنيف الدول وتحديد مكانتها عملا سياسيا موجها، حيث تمنح المؤسسات البحثية هذه التصنيفات غطاء علميا، بينما يقوم الاعلام بتعميمها وتثبيتها في الوعي العام، وبالتالي، تتكامل المعرفة والاعلام والسياسة في انتاج خطاب يشرعن التدخلات ويكرس النموذج الامريكي كمعيار عالمي مفروض، مما يجعل مساءلة هذا التداخل بين المعرفة والسلطة ضرورة لفهم حدود الحياد العلمي وكشف آليات الهيمنة التي تتخفى خلف لغة المفاهيم.[3]

- **مراكز البحث وتوجيه المعرفة المتعلقة بالسياسات:**

يمكن استخلاص أن مراكز الفكر الأمريكية بشكل خاص شكلت آلية مهمة في الترويج لحقل السياسات العامة وتحويله من نموذج معرفي نشأ في سياق أمريكي محدد الى نموذج معرفي مفروض عالميا، فمنذ البدايات الأولى للحقل لعبت مراكز مثل راند دورا محوري في ترسيخ مفهوم المعرفة الوظيفية،[4] ثم تطورت الآلية عبر شبكة من مراكز بحث أخرى مثل Brookings Institution و Carnegie Endowment for

[1] Griessl, **The Power of Secret Knowledge**, 161
[2] Mohammad Karki, **Western ThinkTanks, Strategic Tools for Hegemony** ,145
[3] Mohammad Karki, **Western Think Tanks, Strategic Tools for Hegemony**. 11
[4] Rabin, Bartley, and Miller, **Handbook of Public Administration**, 834

International Peace، التي تنظر الى أن معيار نجاح عملها هو تحول أفكارها الى سياسات فعلية، فقد كشف تقريرها السنوي لعام 2022 أنها نظمت 33 ندوة مغلقة لصناع القرار في الكونغرس وانتقال 12 باحثا إلى مناصب رسمية في الإدارة الأمريكية.

وقد ظهرت كذلك مراكز بحث أخرى جديدة مثل McKinsey Global Institute لتنتج سرديات وسياسات جاهزة وسيناريوهات تسوق على أنها علمية وموضوعية وتنتج أفضل الممارسات، هذه المراكز تصل أيضا لإنشاء ما يدعى "نوافذ السياسات" Policy Windows من خلال استغلال الأزمات لطرح الحلول التي تجدها مناسبة أو لصياغة مفاهيم تعيد تعريف الشرعية السياسية وفق المعايير الأمريكية.[1]

2. توجيه المعرفة في السياسات من خلال أمركة الخبراء

توصف الأوساط الأكاديمية وشبكات الخبراء بكونها أدوات استراتيجية لفرض الهيمنة المعرفية على حقل السياسات العامة عالميا، وهذه الهيمنة لا تمارس عبر أدوات القوة الصلبة فقط، بل تظهر بشكل أكبر في القدرة على إنتاج معرفة عالمية تقدم باعتبارها بديهية ومحايدة، بينما هذا النموذج لا يمكن أن يحصل على هذه الشرعية العلمية دون اقصاء بدائل أخرى تكريسا للرؤية الأمريكية.

يمكن استخلاص مجموعة من الآليات التي تستخدم لتوجيه المعرفة عبر المؤسسات الأكاديمية والفواعل الأكاديميين:

- **صناعة النخب العالمية:**

تعد الجامعات الأمريكية، خاصة الجامعات المرموقة مثل هارفرد، ييل وشيكاغو فضاءات لإعادة انتاج النخب العالمية، حيث تساهم في تشكيل الفاعلين السياسيين وفق نموذج معرفي محدد وذلك من خلال الاستحواذ التعليمي، إذ تشير المعطيات الى أن 27.4 % من كبار المسؤولين في المنظمات الدولية تلقوا تعليمهم في الولايات المتحدة وهذا الأمر لا يتعلق بمجرد نقل المعرفة التقنية، بل يصل الى إعادة صياغة القيم والإدراك، حيث أن

[1] Mohammad Karki**, Western Think Tanks, Strategic Tools for Hegemony**. 07-10

التكوين الأكاديمي يساهم في إنتاج طبقة من الخبراء ناقلة للقيم الأمريكية دون وعي[1]، لأن هذه القيم قُدمت كحقائق علمية أثناء التكوين لذلك فحتى عند العودة الى السياقات الوطنية يقوم هؤلاء الخبراء بنقل هذه القيم وتطبيقها على سياقات أخرى غير السياق الأمريكي مما ينتج توافق مع السياسات الغربية دون أي تدخل مباشر[2].

- **التكنوقراطية والشرعنة العلمية:**

كما تمت الإشارة إليه سابقا، فاستبعاد الطابع السياسي عن السياسات يعد أداة مهمة للترويج للنموذج الأمريكي للسياسات العامة، ويتم ذلك من خلال بيروقراطية الخبراء، أي تغيير مركز الثقل في اتخاذ القرار من النخب المنتخبة الى نخب معرفية لا تربطها علاقة سياسية (مواطنة، ديمقراطية، تمثيل..) مع المجتمع، مما يعزل القرار عنهم، وهنا تستمد القرارات شرعيتها من العلم والموضوعية في صورة ضرورات علمية لإضفاء طابع الحتمية على القرارات. دور الخبراء هنا هو تحولهم الى وسائط ناقلة للهيمنة حيث تستثمر مكانتهم العلمية في تبرير سياسات معينة، باعتبارهم يمثلون الحقيقة، بالتالي فما يجدونه مناسب هو الذي يعتبر صحيح دون العودة الى نقاش ديمقراطي[3].

- **الانتقال الى سياسات عقيمة Sterile Public Policy :**

يعرف المستوى العقيم للسياسات بأنه المستوى الذي تصنع فيه السياسات خارج حدود الدولة، حيث تؤدي هذه العملية الى فرض قرارات خارجية تحدد توجهات السياسة العامة وفقا لمعادلات القوة والمصلحة الدولية وليس انطلاقا من الحاجات الاجتماعية المحلية، مما يؤدي الى نوع من الانفصال بين السياسة والمجتمع.

في هذا المستوى يعمل الخبراء كوكلاء لتطبيق القيم الأمريكية من خلال تكييف الواقع مع القيم بدل تكييف المعرفة مع الواقع[4]، حيث يتم في هذه المرحلة تحويل تلك القيم

[1] Lee, Moosung. **Where Are Global Leaders Educated?,** International Higher Education, no. 44 (2006), P345-346.

[2] Mohammad Karki, **Western Think Tanks, Strategic tools for Hegemony**, 146.

[3] Emmanuel Lazega, Miguel Centero, **Democracy within Reason: Technocratic Revolution in Mexico,** Revue française de sociologie 36, no. 2 (1995), 380-382

[4] Amer Ababakr, **Global Public Policy and the Concept of Global Governance,** Journal of Political Science and International Relations 5, no. 1 (2022), 21-29

الى معايير تترجم الى مؤشرات كمية وسياسات إصلاحية وبرامج تنموية غالبا للحصول على مساعدات مالية، وهنا يتم تمرير منظومة من القيم بشكل غير مباشر عبر وساطة تقنية تبدو محايدة لكنها في الحقيقة تحمل أيديولوجيا توجهها[1].

- **الإبادة المعرفية Epistemicide*، وإلغاء التنوع الفكري:**

تمثل الإبادة المعرفية أحد أكثر أبعاد الهيمنة عمقا، حيث لا تكتفي بإقصاء المعارف الأخرى بل تسعى الى نزع شرعيتها، فمثلا يتم اقصاء المعارف المحلية بوصفها بدائية أو غير علمية، بمجرد أنها لا تتماشى مع المعايير الغربية لتصنيف العلوم، وهنا يصبح العلم الذي يمثل معيار الحقيقة أداة للإقصاء من خلال تقديم النموذج العلمي الغربي ومعاييره بوصفه النموذج الوحيد لحل المشكلات العامة وتفسيرها.[2]

- **دور رأس المال الأكاديمي في ترسيخ التراتبية:**

في ضوء تحليلات Pierre Bourdieu، يمكن فهم الأوساط الأكاديمية كحقل لإنتاج وتوزيع رأس المال الأكاديمي الذي يمنح الشرعية والسلطة الرمزية وينتج تراتبية من خلال الهيبة الأكاديمية،[3] التي يمكن اعتبارها آلية لترتيب الخبراء ضمن هرمية عالمية تكون فيها المؤسسات الأمريكية في قمة الهرم مما يمنح خريجيها سلطة النطق باسم العلم في

---

[1] Christensen Johan, **Experts in Global Governance: powerful Technocrats or Useful Idiots?,** (2021) https://theglobal.blog/2021/12/17/experts-in-global-governance-powerful-technocrats-or-useful-idiots/

* الإبادة المعرفية *Epistemicide* يشير إلى تدمير أو إقصاء أنماط المعرفة المحلية أو البديلة لصالح أنماط معرفية مهيمنة، غالبا غربية أو استعمارية. يستخدم هذا المصطلح لوصف العمليات التي يتم فيها محو أو تهميش المعارف التقليدية والثقافات الفكرية غير الغربية، سواء عبر الاستعمار أو العولمة أو سياسات البحث والتعليم، بحيث يُعاد إنتاج السلطة من خلال فرض نموذج معرفي واحد واعتباره معيارا عالميا. للمزيد يمكن الرجوع إلى: Boaventura de Sousa Santos, ***Epistemologies of the South: Justice Against Epistemicide***, Routledge, 2014.

[2] Ydroudj Lakhdar, **Epistémicide Intellectuel et Culturel : La-Domination Par l'idéologie Des Produits de La Culture**. Journal of Human and Society Sciences 14, no. 1 (2025) ,1504,1524

[3] Bourdieu Pierre, **Homo academicus,** (Paris: Les éditions de Minuit, 1984), 20

الفضاءات الدولية، بحيث أن الهيمنة المعرفية هي التي تحدد العلم واللاعلم، ومن يمتلك هذه الهيمنة يجعل من العلم وسيلة لخدمة مصالحه[1].

وعليه، توظف الولايات المتحدة الاوساط الاكاديمية وشبكات الخبراء بما يتجاوز حدود الاستشارة التقنية ليشكل نظاما متكامل للهيمنة المعرفية، حيث يجمع هذا النظام بين اعادة انتاج النخب عبر التعليم والتكوين وبين نزع الصبغة السياسية عن صنع القرار من خلال الخبراء؛ وفي الوقت نفسه يقصي البدائل عبر ما يمكن تسميته بالابادة المعرفية ويكرس التراتبية، ليختزل السياسة العامة عالميا في اطار معرفي واحد يقدم على انه محايد بينما يعكس في جوهره توازن قوى يخدم المصالح الامريكية.

وهكذا، تضفى العقلانية العلمية على هذا التحيز لتمنحه شرعية، مما يجعل مساءلة العلاقة بين المعرفة والسلطة ضرورة لفهم كيف تتحول السياسات العامة الى اداة لإعادة انتاج الهيمنة تحت غطاء علمي.

[1] Yaroudj Lakhdar, **Epistémicide Intellectuel et Culturel La Domination Par l'idéologie des Produits de La Culture.** 1502

المبحث الثالث: أهداف الهيمنة المعرفية الأمريكية على حقل السياسات العامة

تتجلى الهيمنة المعرفية للولايات المتحدة كأحد أعقد أبعاد استراتيجيتها العالمية، فهي لا تقتصر على إنتاج المعرفة أو تنظيمها في إطار مؤسساتي، بل تعمل على إعادة هندسة شروط التفكير ذاته، بما يضمن استمرار مركزيتها في الحقول العلمية والسياسية، فلمسألة هنا لا تتعلق بمجرد ضبط آليات إنتاج وتداول واستهلاك المعرفة، بل بفرض تصور محدد لما يُعتبر معرفة مشروعة، وما يُقصى باعتباره هامشيا أو غير علمي. بهذا المعنى، تتحول الهيمنة المعرفية إلى بنية عابرة للمجالات، تدمج بين البعد المادي المتمثل في السيطرة على الموارد والمؤسسات، والبعد الرمزي الذي يعيد تشكيل المعايير والقيم والمفاهيم على مستوى عالمي.

إن خطورة هذا البعد تكمن في أنه يرسخ التفوق الأمريكي ليس فقط عبر القوة الصلبة، بل عبر إعادة إنتاج الشرعية العلمية التي تمنح السياسات غطاء عقلانيا، وتعيد صياغة الإدراك الجماعي بحيث يبدو النموذج الأمريكي وكأنه الأفق الوحيد الممكن للفكر والممارسة.

المطلب الأول: الأهداف الجيوسياسية للهيمنة المعرفية الأمريكية على السياسات العامة

1. فرض الاستثناء السيادي وتجاوز القانون الدولي:

لا تقوم الهيمنة الجيوسياسية الأمريكية على القوة العسكرية المباشرة فقط، بل تسبقها عملية معرفية تعيد صياغة كيفية النظر للعالم وتصنيف أطرافه، وذلك من خلال مراكز الفكر والبحث التي تشكل حلقة وصل بين المعرفة والسلطة، فهي تنتج خطابات سياسية تكمن قوتها في ترويجها على أنها علمية بالتالي تجعل الهيمنة الجيوسياسية الأمريكية تبدو شرعية بمجرد بناء خطابات تخدم ذلك[1]، فتضع الولايات المتحدة الدول التي لا تخضع لنفودها في دائرة التهديد بوصفها دول مارقة أو داعمة للعنف تحتاج الى تدخل يستدعي

[1] Mohmmad Karki**, Western Think Tanks Strategic Tool for Hegemony**. 143

توسيع النشاط العسكري الأمريكي يبرر لاحقا لممارسات أخرى[1]، ابرزها إعادة تعريف الحرب بحيث لم تعد تقدم كصراع تقليدي بين دول بل كواجب أخلاقي يتجاوز سيادة الدول والقيود التي يضعها القانون الدولي.

يتجلى هذا الاستثناء في عدد من المظاهر مثل الانسحاب من المعاهدات الدولية كمعاهدة الصواريخ المتوسطة وقصيرة المدى في 2019، ومن اتفاقية باريس للمناخ في 2017 واتفاقيات أخرى توضح تحكم الولايات المتحدة في المعايير الدولية دون الامتثال لها.

2. التفوق العسكري والوصول العالمي:

إن التحكم في مفاهيم الأمن والاستقرار وأولويات السياسات العامة عالميا، خاصة السياسات الأمنية استخدمته الولايات المتحدة لضمان الوصول العسكري العالمي من خلال الانفاق العسكري الضخم والتطور التكنولوجي والمعاهدات التي تمنحها الحق في التواجد عالميا مما يجعل الاستثناء السيادي ممكنا.

ومن مظاهر هذا التفوق العسكري ميزانية عسكرية تبلغ ما يعادل 40 % من إجمالي الانفاق العسكري العالمي وشبكة قواعد عسكرية بحيث تدير الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 800 قاعدة عسكرية في أكثر من 80 دولة حول العالم مع تواجد حوالي 173000 جندي في 159 دولة، تحيط عامة هذه القواعد بالدول التي تصفها بالولايات المتحدة بالمهددة الأمن العالمي كالصين، كوريا الشمالية، روسيا، وإيران.[2]

3. الحفاظ على الدور الريادي في النظام الدولي:

من خلال بناء خطابات تخدم مصالحها وتوسيع مجالها الحيوي، تساهم الولايات المتحدة في تغيير الأنظمة التي لا تتبنى نفس الخطاب من خلال تدخلات عسكرية مباشرة وغير مباشرة مثل غزو العراق والإطاحة بأنظمة في أمريكا الجنوبية. فمنذ الحرب الباردة

[1] Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, **US Hegemony and Its Perils**, accessed 31 March 2026, https://www.mfa.gov.cn/eng/zy/gb/202405/t20240531_11367483.html.

[2] Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, **US Hegemony and Its Perils**

شنت الولايات المتحدة العديد من التدخلات العسكرية التي غالبا ما تفتقر الى موافقة مجلس الأمن[1].

المطلب الثاني: الأهداف الاقتصادية للهيمنة المعرفية على السياسات العامة

يعد النظام الاقتصادي العالمي نموذجا أمريكيا بامتياز، حيث قادت الولايات المتحدة الأمريكية الجهود لإنشاء نظام بريتون وودز Bretton Woods ، كما قامت بمشاريع كبرى مثل مشروع مارشال، أدت هذه الأساليب الى جعل الولايات المتحدة مهيمنة اقتصاديا من خلال نموذج اقتصادي ونقدي يخدم مصالحها، وهي تهدف اليوم من خلال نموذج السياسات العامة الى تكريس هذا النظام الاقتصادي من خلال التحكم في اقتصادات الدول وتوجهاتها للسياسة العامة عبر آليات أبرزها:

1. هيمنة الدولار الأمريكي كنظام نقدي عالمي:

تعد هيمنة الدولار الأمريكي الركيزة الأساسية للهيمنة الاقتصادية الأمريكية، حيث يعمل الدولار بصفته عملة التسعير الأساسية في المعاملات التجارية الكبرى خاصة في تجارة النفط. هذا الوضع النقدي الفريد يمنح الولايات المتحدة ما يعرف بالامتياز الباهض Exorbitant Privilege،[2] أي قدرتها على الاقتراض بعملتها وطباعة النقود لتمويل العجز التجاري وتصدير التضخم الى بقية دول العالم. كما أن الفجوة بين تكلفة طباعة الورقة النقدية للدولار الأمريكي، وقيمتها في الأسواق العالمية تشكل فجوة تستفيد منها الولايات المتحدة وتمنحها سيادة نقدية.[3]

كما تتجلى آثار الهيمنة النقدية بوضوح في فترات الأزمات العالمية، فخلال أزمة كوفيد 19، قدمت الولايات المتحدة مبالغ ضخمة للأسواق العالمية ضمن حزم تحفيزية واسعة، ما اسهم في تشكيل موجة تضخم تحملت آثارها دول العالم وبشكل خاص الاقتصادات الناشئة. ومع تحول الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لاحقا نحو تشديد السياسة النقدية عبر رفع أسعار الفائدة للحد من التضخم، انعكس ذلك على العديد من العملات

[1] Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, **US Hegemony and its Perils**

[2] Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, **US Hegemony and its Perils**

[3] Mangaraj and Paikaray**, US Hegemony in World Politics**, 1490

الأخرى مثل الجنيه المصري والليرة التركية، وهو ما عكس التوظيف الانتقائي لأدوات السياسات النقدية الذي توظفه الولايات المتحدة لنقل أعباء القرارات الداخلية الى الخارج[1].

إن التحكم في السياسات النقدية للدول من خلال فرض الدولار كعملة مرجية مثال مهم لتوضيح جهود الولايات المتحدة لفرض مصالحها كحقائق وخطابات رسمية عالمية، إضافة الى العديد من الآليات الاقتصادية الأخرى التي تتحكم من خلالها بالمعايير الدولية، مثل المؤسسات المالية.

2. الهيمنة عبر المؤسسات المالية الدولية:

تشمل الهيمنة الاقتصادية الأمريكية السيطرة على المؤسسات المالية الدولية، وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث تأسس هذا النظام بعد الحرب العالمية الثانية بقيادة أمريكية، صممت قواعد التصويت في هذه المؤسسات بما يضمن لها حق النقض.

تتحول هذه المؤسسات الى أدوات فعالة للهيمنة على السياسات العامة للدول من خلال المشروطية التي تجبر الدول المستقرضة على تبني مجموعة من السياسات الاقتصادية بحيث تشمل خصخصة المؤسسات العمومية، تقليص دور الدولة في الرعاية الاجتماعية ورفع الدعم عن السلع الأساسية، ثم تُفرض هذه الإجراءات عبر تقديمها كسياسات إصلاحية، إلا أنها تكرس سيطرة المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية على رأسمال هذه الإصلاحات كما تعمل على جعل سياسات الدول تتناسب مع استراتيجياتها في مختلف القطاعات. فوفقا لمجلة Review of International Economy فإنه إلى جانب 1550 برنامجا لتخفيف أعباء الديون التي قدمها البنك الدولي ل131 دولة، بين 1985 الى 2014، فقد تم ارفاق ما يصل الى 55465 شرطا سياسيا إضافيا.[2]

[1] Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China. **US Hegemony and Its Perils**.
[2]Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, **US Hegemony and Its Perils**.

3. فرض الهيمنة على السياسات العامة من خلال العقوبات الاقتصادية:

تشير الاحصائيات الى ارتفاع كبير في عدد العقوبات الأمريكية المفروضة على الكيانات الأجنبية (دول، شركات، أفراد) فقد سجلت زيادة بنسبة 933 % بين عامي 2000 و2021 وفرضت إدارة ترامب وحدها أكثر من 3900 عقوبة، وتخضع اليوم ما يقارب 40 دولة لعقوبات أمريكية منها كوبا، فنزويلا، الصين، روسيا وإيران.. مما يؤثر على عدد هائل من سكان العالم، كما تجدر الإشارة الى أن هذه العقوبات لا تشمل فقط الدول المواجهة للولايات المتحدة بل حلفائها كذلك عندما تختلف سياساتهم عن الاستراتيجية الأمريكية[1].

المطلب الثالث: الأهداف الثقافية للهيمنة المعرفية الأمريكية

اذا كانت الهيمنة العسكرية والاقتصادية تستهدف السيطرة المادية على الدول والأسواق، فإن الهيمنة الثقافية تسعى الى تحقيق أهداف أكثر عمقا واستدامة من خلال جعل المجتمعات تقتنع بأن الخطاب السياساتي الأمريكي ليس مجرد خيار من بين خيارات أخرى، بل هو الحقيقة والمعيار المحدد لما يجب أن يكون، لذلك يعتبر هذا النوع من الهيمنة الأصعب لأنه الأقل ملاحظة[2] فهو يصنع الرغبات والقناعات قبل تشكيل السياسات، أي أن نجاح هذه العملية يمهد لنجاح الاستراتيجيات الأمريكية الأخرى بل تصبح النخب المحلية والأفراد يطالبون بها[3]. ومن أبرز الآليات المستخدمة لفرض الهيمنة المعرفية:

1. تشكيل القيم والرغبات وفق النموذج الأمريكي:

تسعى الهيمنة المعرفية–الثقافية الى إعادة تشكيل معايير جودة الحياة وفق منظومة قيمية مستمدة من النموذج الأمريكي، تقوم على الفردية، المنافسة والاستهلاك، وتعريف أمريكي للحرية الشخصية والنجاح. [4]

---

[1] Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, US Hegemony and its Perils.

[2] Steven Lukes**, Power a radical view**, 2nd ed (basingstoke : Palgrave Macmillan, 2005), 1

[3] Lee Moosung. **Where Are Global Leaders Educated** ? International higher education, no. 44 (2006) P345-346

[4] Mohammad Karki, **Western Think Tanks Strategic Tools for Hegemony**. 158

وفي هذا الإطار، لا يُفهم انتشار أنماط الاستهلاك المرتبطة بالمنتجات والرموز الثقافية الأمريكية بوصفه اختيار فردي محايد بل عملية تسويق لمنظومة رمزية أوسع تقوم بتغييرات عميقة في البنى الاجتماعية وما يرتبط بها من ثقافة لتتحول الى بنى تحمل القيم المهيمنة، فيصبح هذا النموذج مرجعية معيارية تنتشر على حساب النماذج الثقافية المحلية التي قد يروج لها من خلال صور نمطية سلبية تؤثر على الهوية الثقافية مما يضعف هوية الدولة ومبادئها وتوجهاتها السياسية على المدى البعيد.[1]

2. الهيمنة عبر السردية:

من أهداف الهيمنة المعرفية الثقافية هو جعل السردية الأمريكية تبدو واقع وحقيقة ومعيار علمي غير قابل للجدل، وعندما ينجح تسويق السردية يصبح الحديث بأي لغة مغايرة يبدو غير علمي أو متطرف أو خارج الإجماع الدولي.[2]

توظف الولايات المتحدة الاوساط الاكاديمية وشبكات الخبراء لتشكيل نظام معرفي يتجاوز حدود الاستشارة التقنية، ليصبح جزءا من استراتيجيتها الشاملة للهيمنة العالمية، فهو نظام لا يقتصر على انتاج المعرفة، بل يعمل على تنظيم شروطها وتوجيه مساراتها، بحيث يعيد انتاج النخب عبر التعليم والتكوين، ويضفي على القرار السياسي طابعا تقنيا محايدا يخفي خلفه مصالح محددة .

وفي هذا السياق، تتحول السياسات العامة الى المخرجات النهائية التي تجسد خطابا امريكيا يخدم اهداف جيوسياسية واقتصادية وثقافية، سواء عبر الاجبار المادي او عبر الخضوع الطوعي، وهنا تكمن اهمية فرض النموذج الامريكي للسياسات العامة في كونه المنهج الذي يوجه قرارات الدول، ويعيد صياغة موقعها في النظام الدولي، تحت غطاء عقلاني علمي يمنح الهيمنة شرعية ويجعلها تبدو وكأنها الخيار الطبيعي الوحيد.

[1] Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, **US Hegemony and Its Perils**.
[2] Mohamamad Karki**, Western Think Tanks Strategic Tools for Hegemony**. 149

خاتمة الفصل الثاني:

يكشف تحليل حقل السياسات العامة أنه لم يتأسس كعلم محايد، بل جاء ليعبر عن تحول جوهري في وظيفة المعرفة من مجرد التفسير إلى التدخل المباشر في الواقع، متأثرا بالبراغماتية الأمريكية التي ربطت الحقيقة بالفعل، حيث نشأ في سياق تاريخي خاص بعد الحرب العالمية الثانية تمت خلالها مأسسة العلاقة بين المعرفة وصنع القرار السياسي، وتحول المفكرون إلى خبراء مندمجين في السلطة، بما يعكس انتقالا من استخدام المعرفة إلى توجيهها وتنظيمها وفق أولويات محددة.

وقد بينا خلال الفصل الثاني أن تعميم النموذج الأمريكي لم يكن نتيجة لنجاعته التقنية فحسب، بل ارتبط أيضا بعامل التقننة والتجريد من الأيديولوجيات، الأمر الذي أعاد تعريف الظواهر السياسية وصياغتها بطريقة تخفي أبعادها القيمية، مما سمح بإلغاء معيقات التعميم وفرض النموذج عالميا.

وهكذا، تتجلى الهيمنة المعرفية الأمريكية كإطار متعدد الأبعاد، لا يكتفي بإنتاج السياسات العامة بل يعمل على إعادة تشكيلها بما يخدم مصالحها، ليكرس بذلك سلطة معرفية عابرة للحدود تؤثر بعمق على الدول والمجتمعات، وتضع الأساس لهيمنة عالمية تستند إلى شرعية علمية ظاهرية تخفي في جوهرها توازنات القوة.

بهذا المنطق، تشكل هذه الخاتمة للفصل الثاني نقطة عبور نحو الفصل الثالث، حيث يصبح السؤال الملح هو: كيف يمكن مساءلة هذا النموذج المهيمن، وهل ثمة إمكانية لبناء بدائل معرفية وسياسية قادرة على مقاومة هذا التمركز الأمريكي وإعادة الاعتبار لتعددية الأصوات في حقل السياسات العامة؟

الفصل الثالث: الهيمنة المعرفية على السياسة العامة في دول الجنوب

ظهر حقل السياسات العامة في سياق الشمال، وبشكل خاص في الولايات المتحدة، بوصفه مشروعا يروج عقلنة تدبير الشأن العام عبر ربط القرار السياسي بإنتاج المعرفة العلمية، إلا أن انتقال هذا الحقل إلى فضاءات أخرى، خاصة دول الجنوب، لم يكن امتدادا محايدا أو مجرد استنساخ تقني، بل حدث ضمن شروط تاريخية وسياسية معقدة ارتبطت بتحولات النظام الدولي وصعود النيولبرالية كأيديولوجيا مهيمنة .

لقد حمل هذا الانتقال معه أكثر من مجرد أدوات للتحليل والسياسات، إذ جاء محملا بمنظومة قيمية ومعرفية أعادت رسم حدود ما يُعتبر سياسة عامة مشروعة، وما يُقصى باعتباره خارجا عن النموذج العالمي المفروض.

إن خطورة هذا الانتقال تكمن في أنه يفرض على السياقات الأخرى أن تتعامل مع السياسات العامة بوصفها علما محايدا، بينما هي في جوهرها انعكاس لتوازنات قوى عالمية، الأمر الذي يجعل مساءلة هذا البعد المعرفي ضرورة لفهم حدود النموذج الأمريكي وإمكانات تجاوزه.

يقوم الفصل الثالث والأخير من هذه المذكرة بمساءلة هذا الانتقال، عبر تحليل آليات الهيمنة المعرفية التي تمارسها المنظومات الأكاديمية والمؤسسات الدولية، والتي تعمل على إعادة إنتاج النموذج الأمريكي في صيغ متعددة، من خلال التعليم، التمويل، والخطاب العلمي. كما يتناول إمكانيات التحرر المعرفي وإعادة الاعتبار للفكر الجنوبي، سواء في التنظير أو في التطبيق، بما يفتح المجال أمام بناء بدائل معرفية قادرة على مقاومة "التمركز الأمريكي" وإعادة صياغة السياسات العامة من منظور متعدد الرؤى.

المبحث الأول: نموذج السياسة العامة كمنتج للهيمنة المعرفية

المطلب الأول: عوامل ظهور الحقل في سياقات الجنوب

تتطلب مناقشة نقل السياسة العامة كنموذج معرفي سلطوي، فهم طبيعة الأرضية التي استقبلت هذا النموذج، فما يدعى بالجنوب يحمل خصوصيات تاريخية مختلفة تماما عن الشمال الذي أسس للحقل[1]، إضافة إلى الخصوصيات الثقافية والاجتماعية والتي كان من المفترض أخذها بعين الاعتبار في إطار "المعرفة حول عملية السياسات" Knowledge of the Policy Process[2] التي أكد عليها هارولد لاسويل خلال تأسيسه للحقل.

1. مفهوم الجنوب العالمي:

لا يعني مفهوم الجنوب العالمي البعد الجغرافي بمفهومه الدقيق، بل يعبر عن مجموعة الدول التي تتشارك في خصائص تاريخية وتنموية، على غرار عدد من دول آسيا، افريقيا وأمريكا الجنوبية ومنطقة الكاريبي.

تتقاسم هذه الدول سمات مشتركة لعل أهمها التجربة الاستعمارية ومخلفاتها، إلا أن هذا لا يمنع من وجود تفاوتات بين دول الجنوب فهناك قوى اقتصادية صاعدة كما هناك دول هشة تعاني من أزمات مستمرة.

وفي إطار السياسات العامة، يبرز تأثير الاستعمار في ما خلفه من بنى بيروقراطية في الدول المستعمرة حيث ورثت الكثير من الدول مؤسسات إدارية ونظم اقتصادية صُممت أثناء فترة الاستعمار لخدمة السلطة الاستعمارية وحماية مصالحها لا لتلبية احتياجات السكان المحليين. فعلى المستوى الاقتصادي اتصف الإرث الاستعماري بطابع استخراجي يعتمد على استنزاف الموارد وتحصيل الضرائب من المستعمرات بدل الاستثمار في بناء اقتصادات

[1] Anis Ben Brik,**"Public Policy Evaluation in the Global South: Context and Theoretical Framework"**. In Handbook of public policy evaluation in the global south, (Edward Elgar Publishing, 2025), 3, https://doi.org/10.4337/9781035351909.00007.

[2] Jack Rabin, W. Bartley Hildreth, Gerald J. Miller, eds. , **"Handbook of Public Administration"**, 3rd ed. (Boca Raton, FL : CRC Press/Taylor & Francis, 2007), 516.

تساهم في تسيير تلك الموارد، ويتجلى ذلك على سبيل المثال في حالة غانا التي لم يتجاوز دخل الفرد فيها عند استقلالها 7% من دخل الفرد في المملكة المتحدة.

كما رسخ هذا الطابع الاستخراجي للاقتصاد اختلالات عند هذه الدول تظهر في توجه أغلبها نحو الاعتماد على تصدير المواد الأولية، مما كرس التبعية الاقتصادية وجعلها عرضة لتقلبات الأسواق العالمية. أما على المستوى الاجتماعي، تظهر مسألة الحدود التي تعتبر من أخطر التحديات التي يواجهها الجنوب، ففي الكثير من الحالات تم رسم الحدود بمعزل عن الواقع الديموغرافي والثقافي للسكان، حيث تجاهلت القوى الاستعمارية التكوينات اللغوية والعرقية والاجتماعية ليتم استخدامها لاحقا لتغذية الصراعات وعرقلة التنمية في هذه الدول[1].

2. سياق انتقال نموذج السياسة العامة الى الجنوب العالمي:

كما تمت الإشارة سابقا، فإن حقل السياسة العامة ظهر في خمسينيات القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية في سياق داخلي وخارجي أسس له، بينما انتقاله للجنوب كان لأسباب أخرى يمكن توضيحها من خلال التطرق الى أهم المحطات التاريخية التي عرفتها دول الجنوب.

- **موجة التحرر وبداية التنظير للجنوب:**

من خمسينيات القرن العشرين وإلى غاية السبعينيات، وفي سياق موجة التحرر والحرب الباردة، برز تخصص اقتصاديات التنمية كفرع معرفي جديد قدم مجموعة من الأدوات التحليلية والسياسية لتستجيب الى حاجات الدول الفقيرة على رأسها الدول حديثة الاستقلال. وقد تميز هذا التخصص بتأكيده على ضرورة تدخل الدولة لمعالجة الاختلالات الاقتصادية وتحديد المسار نحو مشروع تنموي فعال، أي أن التنمية في هذه الفترة كانت مشروعا سياسيا وطنيا تكون فيه الدولة فاعلا رئيسيا مما يمنح مخرجات هذا النموذج طابعا سياديا وطنيا.

[1] Anis Ben Brik, **Public Policy Evaluation in the Global South: Context and Theoretical Framework.** 2-4,9

في هذا الإطار، ظهرت مقاربات تفسر أسباب التفاوتات الاقتصادية والتنموية في العالم، من بينها مقاربة "المركز والأطراف" للمفكر الاقتصادي الارجنتيني Raùl Prebisch التي صاغها في 1950[1]، تقوم على أن العالم يتشكل من مركز يشمل الدول الصناعية وأطراف تشمل الدول المصدرة للمواد الأولية.

الإشكال المطروح هنا هو أن هذا النظام يكرس اختلالا بنيويا يخدم المركز باعتبار أن التجارة الدولية لا تعود بنفع متكافئ على الطرفين نتيجة لأسعار المواد الخام المنخفضة التي تنتجها الأطراف مقارنة بأسعار السلع المصنعة التي يحتكرها المركز[2].

وبناء على هذا التصور، أصبح يُنظر للفقر أو التخلف في الجنوب ليس كمرحلة انتقالية عابرة في مسار التنمية، بل نتيجة لبنية الاقتصاد العالمي غير العادلة. لذلك فقد دعا هذا الاتجاه الى بناء سياسات وطنية تقودها الدولة من أجل تحفيز القدرات الصناعية في الجنوب لتقليص احتكار الشمال للصناعة، ومن بين هذه السياسات حماية الصناعات المحلية وتنويع الإنتاج الوطني بدل الاعتماد الكلي على تصدير المواد الخام.

كانت رؤية راوول بريبيش بمثابة تشخيص للمشاكل الاقتصادية والتجارية التي يعاني منها الجنوب بسبب خلل هيكلي في بنية الاقتصاد العالمي والذي يتطلب دفع هذه الدول الى التصنيع من أجل تعزيز القيمة المضافة لصادراتها، إلا أن استبدال الاستيراد بالتصنيع خلق نوعا جديدا من الخضوع لرأس المال الأجنبي والشركات متعددة الجنسيات، وهو ما جعل مفكرين مثل تيوتونيو دوس سانتوس Theotonio Dos Santos واندريه غوندر فرانك André Gunder Frank يبحثان في تأصيل معرفي يحرر الجنوب من هيمنة الشمال بدل

[1] Norman Girvan, "**The Search for Policy Autonomy in the South: Universalism, Social Learning and the Role of Regionalism",** Programme Paper number 9 (Oberammergau Press, October 2005) P 01

[2] Esteban Pérez Caldentey and Matías Vernengo**, "Raúl Prebisch and Economic Dynamics: Cyclical Growth and Centre-Periphery Interaction"**, CEPAL Review, no. 118 (2016), 19.

اللحاق به من خلال تطوير نظرية التبعية، وهي نظرية تعالج العوامل التاريخية والاجتماعية والابستيمولوجية المكرسة للهيمنة إلى جانب العوامل الاقتصادية[1].

تزامنت مرحلة التنظير للجنوب (أي من خمسينيات إلى سبعينيات القرن العشرين)، وانتشار الجامعات ومراكز الفكر الوطنية، مع تشكل ما يمكن تسميته "بنية تحتية معرفية" مدعومة من حركات التحرر ومؤتمر باندونغ 1955 الذي مثّل حدثا سياسيا مهما، منح للجنوب صوتا سياسيا جماعيا لأول مرة على الساحة الدولية، كما وفر المظلة السياسية التي حمت هذه المكتسبات المعرفية الناشئة وشرّعت وجودها كبديل للخطاب المهيمن.[2]

لم تكن هذه المؤسسات مجرد فروع لنظيرتها في الشمال بل كانت تهدف الى دراسة الواقع المحلي بأدوات محلية تؤكد على أن الجنوب يحتاج نموذجه الخاص[3]، لأن استيراد النماذج الجاهزة يضع الجنوب في خانة "النسخة المعيبة Deficient version" من الشمال[4].

- **الأزمات الاقتصادية واجماع واشنطن:**

عرفت أواخر السبعينيات والثمانينيات أزمات اقتصادية ومالية أثرت بشكل عميق على دول الجنوب، حيث أدت الى نمو المديونية التي تراجعت بسببها قدرة الدول على قيادة مشاريعها التنموية المستقلة، فهذه الأزمات لم تكن مجرد اختلالات مؤقتة بل خلفت تبعية اقتصادية ومالية سمحت بالتدخل المباشر للمؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، والتي مارست تأثيرا كبيرا على أولويات وتوجهات الدول من خلال آليات الإقراض المشروط، الأمر الذي حول الدول من صانعة للقرار الى منفذة لشروط خارجية.

هذا التدخل من الفواعل الدولية أدى الى تهميش ممنهج للتراكم الفكري والمعرفي الذي اكتسبته دول الجنوب خلال فترة ما بعد الاستقلال، باعتبارها غير صالحة للتنمية، لتستبدل

[1] Elías Moré Olivares**,"Esbozo paradigmático de la teoría de la dependencia. Una perspectiva desde la economía del desarrollo"**, Revista CIFE: Lecturas de Economía Social 19, no. 31 (2018), 131. https://doi.org/10.15332/s0124-3551.2017.0031.05.

[2] Girvan, **The Search for Policy Autonomy in the South,** 9

[3] Girvan, **The Search for Policy Autonomy in the South,** 1

[4] Hamza R'boul**, "Intercultural Philosophy and Internationalisation of Higher Education: Epistemologies of the South, Geopolitics of Knowledge and Epistemological Polylogue",** Journal of Further and Higher Education 46, no. 8 (2022), 1150

بعدها بنموذج نيوليبرالي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية وتفرضه مع نهاية الحرب الباردة كسبيل وحيد للتنمية.

يمكن اعتبار "اجماع واشنطن" Washington Consensus نقطة انطلاق الترويج للنموذج النيوليبرالي، فبالتزامن مع أزمات النفط في السبعينيات بدأ مشروع "تليين الجنوب Softening up the south" لجعله أكثر تقبلا للتدخل الخارجي بسبب الضعف الاقتصادي الناتج عن الأزمة، لتليها مرحلة فرض النموذج النيولبرالي من خلال القروض المشروطة التي أجبرت الدول على تغيير توجهاتها وايديولجيتها السياسية متجاهلة خصوصيات هذه الدول. [1]

وفي هذا السياق، تم العمل على تكوين الخبراء في الجنوب لبناء خبرة محلية موالية للنموذج النيولبرالي، الأمر الذي أنتج ما يعرف ب "المعرفة الكومبرادورية Comprador Intellectuals[2]". ، لتبدأ بعدها مرحلة التسعينيات والتي تم الإعلان فيها عن عولمة النموذج النيولبرالي باعتباره "النهج الوحيد".[3]

- **انتقال السياسة العامة الى الجنوب العالمي:**

على عكس ظهور نموذج السياسة العامة في الشمال كاستجابة لحاجات معينة بشكل متدرج، كان ظهوره في الجنوب على شكل قطيعة مع ما كان سائدا، فالأزمات التي عرفها العالم في الثمانينيات أدت الى انضمام متزايد الى المشروع النيولبرالي بتبني وصفات تقشفية ومعايير السوق. وقد ترتب عن ذلك تحول عميق في دور الدولة، اذ تراجعت وظائفها التنموية والاجتماعية لصالح نموذج حكم جديد قائم على الكفاءة والفعالية وإعادة تعريف الشأن العام بمنطق اداري تقني مما فرض وجود معرفة خبيرة لإدارة الدولة.

في هذا المنحى، عرف حقل السياسة العامة طفرة داخل الجامعات ومراكز الفكر في الجنوب حيث تم تقديمه كمعرفة حديثة قادرة على تحسين إدارة التنمية وصنع القرار، إلا أن

[1] Girvan, **The Search for Policy Autonomy in the South,** 10

[2] Mina Khanlarzadeh, **"A Review of Hamid Dabashi's Book "Brown Skin, White Masks"**, *ZNetwork*, April 9 2011, https://znetwork.org/znetarticle/a-review-of-hamid-dabashis-book-brown-skin-white-masks-by-mina-khanlarzadeh/.

[3] Girvan**, The Search for Policy Autonomy in the South**, 10

السياق الذي ظهر فيه النموذج يشير الى أنه ليس مشروع تنموي موضوعي بل هو مرتبط بظروف سياسية واقتصادية سمحت للدول المهيمنة بفرض نماذجها على الدول الأخرى مما جعله محمّلا بخصائص كولونيالية، باعتباره خطاب سياسي ظهر في أواخر الأربعينيات، وفي الخمسينيات تمت مأسسته من خلال رؤية هرمية للعالم تقوم على مفهومي التنمية والتخلف من خلال تقسيم العالم الى مركز متقدم وأطراف تابعة له[1].

المطلب الثاني: دور المؤسسات الأكاديمية في تكريس الهيمنة المعرفية

إن الانتشار العالمي للسياسة العامة كنموذج تقني تطلب بناء طبقة معرفية خبيرة تشارك في صنع القرار، فبالنظر الى الظهور الأول للحقل نجد أنه ارتبط باقتران صنع القرار مع معرفة الخبراء. إلا أن الإشكال الذي مازال يطرح في الجنوب هو طبيعة هذه الخبرة ومبادئها وكيفية تكوينها، حيث أن انطلاقا من تسعينيات القرن الماضي وهو التاريخ الذي أعلن فيه عن توحيد المناهج والنماذج المعرفية بل والتوجهات السياسية للدول تحت أيديولوجيا نيولبرالية، تمت إعادة النظر إلى تكوين النخب المحلية على مستوى التعليم العالي، وبشكل خاص تكوين نخب أكاديمية مشاركة في صنع القرار ضمن منظومة نيولبرالية تساهم في إعادة انتاج هذا النموذج المهيمن. يتم ذلك من خلال آليات أبرزها التالي:

1. عولمة التعليم العالي كأداة للتبعية المعرفية

تقدم عولمة التعليم العالي كعملية تهدف إلى تعزيز التبادل الثقافي والمعرفي بين الأفراد دون حدود سياسية لفتح آفاق جديدة للتعاون الأكاديمي، غير أن الواقع الدولي يجعل من هذه العملية التبادلية قناة أحادية الاتجاه تنشر المنطق الأمريكي والأوروبي تحت مسمى العالمية مما يكرس "تبعية معرفية" لجامعات الجنوب، فرغم وجود رأسمال بشري قوي الا أن تحركه من الجنوب الى الشمال ساهم في نقل الأفكار والمناهج والنظريات الى أن أصبحت الجامعات في الجنوب ترى بأن هذا الاستيراد هو ما يجب أن يبدو عليه التعليم العالي.

[1] Laura Mota Díaz, "**La colonialidad del saber en la enseñanza de políticas públicas en instituciones de educación superior en México",** Estudios Políticos (Medellín), no. 49 (2016), 241-246

يظهر أن الانتقال من الشمال إلى الجنوب لم يكن الشكل الوحيد لاستيراد النماذج، إذ إن بعض دول الخليج اعتمدت أسلوبا مختلفا يقوم على استقطاب الخبراء والأكاديميين من الشمال، ليتم جلبهم أساسا لإنتاج وإعادة إنتاج النماذج المهيمنة من خلال نقل البرامج وإنشاء فروع للجامعات الأجنبية، بدل تطوير المناهج المحلية أو تكييف المستوردة بما يتلاءم مع خصوصية المنطقة.

هذا المنطق يعكس حقيقة أن الإشكال لا يكمن في التنقل ذاته، بل في النقل الحرفي للنماذج دون مساءلة أو نقد أو تكييف، وهو ما يكرس في النهاية الإبادة المعرفية، حيث تُمحى إمكانات بناء معرفة محلية مستقلة لصالح إعادة إنتاج النموذج العالمي المفروض.

بهذا الربط، تصبح قضية استيراد النماذج التعليمية والسياسية جزءا من آليات الهيمنة المعرفية، حيث يُعاد إنتاج السلطة عبر الخبراء والمؤسسات، ويُقصى الفكر المحلي من عملية التنظير والتطبيق، مما يفتح الباب أمام مساءلة نقدية حول إمكانية التحرر من هذا النمط وإعادة الاعتبار للمعرفة الجنوبيّة كفاعل مستقل[1].

2. الحوكمة المعرفية Epistemic Governance والإبادة المعرفيةEpistemicide في السياسة العامة:

يشير مفهوم الحوكمة المعرفية إلى مجموعة القواعد التي تحدد ما يعتبر معرفة علمية صالحة لصنع السياسات العامة وما يستبعد بوصفه غير علمي أو تقليدي، الا أن هذه القواعد مشبعة بعلاقات سلطوية تشكلت عبر قرون من الاستعمار والهيمنة المعرفية.

تتم الحوكمة المعرفية من خلال تكريس الجامعات والمراكز الأكاديمية لبراديغمات بحثية معينة واعتبارها المعيار الوحيد للعلمية، وأي معرفة لا تتوافق مع هذه البراديغمات كالمعارف المحلية تصنف تلقائيا كمعرفة غير علمية، هذا الأمر يوضِّح بأن وضع الحدود

[1] R'boul, **"Intercultural Philosophy and Internationalisation of Higher Education"** , 1149, 1152,1153, 1157

الابستيمولوجية يعتمد على الحدود الجغرافية حيث أن المعارف تصنف علمية في نطاقات جغرافية معينة، بينما تهمش في مناطق أخرى.

ويتجلى هذا في كون التيارات الكبرى لتدريس السياسة العامة تنتمي بشكل كبير الى أمريكا الشمالية وأوروبا بينما الخبرات والمعارف القادمة من افريقيا وأمريكا الجنوبية وآسيا بما فيها الدول المتقدمة كاليابان والصين تبقى هامشية في جيوبوليتيك المعرفة خاصة اذا كانت حاملة لخصوصيات محلية، مما يؤدي في النهاية الى اقصاء وابادة الخبرات المختلفة في إدارة الشأن العام وصنع السياسات لضمان بقاء نموذج وحيد يحدد المنهج والهدف والنتيجة للسياسات العامة في الجنوب[1].

من الأمثلة التي تتوضح من خلالها الإبادة المعرفية، هي حالة نظام الميلبا Milpa الزراعي الذي كان سائدا في أمريكا الوسطى، حيث لم يكن تقنية زراعية فقط بل نظاما معرفيا متكاملا يرتكز على قيم ثقافية تهتم بحماية التربة والتنوع البيولوجي والأمن الغذائي، الا أن هذا النظام تم التخلي عن تطبيقه بسبب الغزو الاسباني، كما تم التخلي عن تدريسه في الجامعات بدل دمجه في برامج صياغة السياسات الزراعية والبيئية لتحل مكانه التقنيات المستوردة من الشمال.[2]

3. إعادة انتاج التبعية المعرفية في السياسة العامة من خلال النقل الحرفي

تعتمد برامج السياسات العامة في جامعات الجنوب على ترجمة النصوص الكلاسيكية لمؤلفين من أمريكا الشمالية وأوروبا مما ينتج تبعية ذات بعدين: البعد اللغوي والبعد المضموني، وذلك يعود لأن الكتب التأسيسية للحقل صادرة عن الدول الناطقة بالانجليزية[3]، هذا الواقع خلق حالة من التبعية من خلال ترجمة معارف أجنبية الى لغة محلية يفهمها المجتمع دون تكييف فعلي لتلك المعارف، مما أنتج معارف مفهومة من حيث اللغة، بعيدة عن الواقع.

[1] R'boul, **"Intercultural Philosophy and Internationalisation of Higher Education**". 1157
[2] R'boul, "**Intercultural Philosophy and Internationalisation of Higher Education".** 1150
[3] R'boul**,"Intercultural Philosophy and Internationalisation of Higher Education".** 1153

في حالة المكسيك مثلا، يكشف تشكل حقل السياسات العامة عن نمط واضح من التبعية المعرفية القائمة على استيراد المراجع الانجلوسكسونية، فيظهر ذلك من خلال الاعتماد المركزي على كتابات اغيلار فيانويفا Aguilar Villanueva التي احتلت مكانة المرجع المؤسس، لا باعتبارها انتاج نظري نابع من السياق المكسيكي بل باعتبارها وسيط لترجمة النصوص الكلاسيكية الأمريكية وادخالها الى الجامعات المكسيكية، الأمر الذي جعل الطالب المكسيكي يدخل الى الحقل من بوابة تصورات جاهزة عن الدولة والإدارة مما كرس سردية تأسيسية تجعل من التجربة الأمريكية الأصل المرجعي الوحيد لحقل السياسة العامة بدل مساءلة الشروط التاريخية والاجتماعية التي انتجته وشكلت خصائصه في الولايات المتحدة.[1]

4. تهميش الطابع السياسي من تخصص السياسة العامة

يفترض أن يكون حقل السياسة العامة حقلا يجمع بين العلوم السياسية، الإدارة العامة، الاقتصاد وعلم الاجتماع، إلا ان المقاربات السياسية النقدية تشهد تهميشا متزايدا، فالعلوم السياسية وما تعنى به من قضايا متعلقة بالسلطة، الصراع، المؤسسات واتخاذ القرار من منطق نوعي نقدي، يُقصى تدريجيا لصالح مقاربات إدارية تقنية ترى في السياسات العامة مجرد حل مشكلات وصنع قرارات "عقلانية"[2].

هذا الاقصاء لا يتم بشكل صريح بل من خلال آليات مثل إلحاق تخصصات السياسة العامة بأقسام الإدارة العامة بدل العلوم السياسية، جعل مواد التحليل السياسي اختيارية وليست الزامية في العديد من المؤسسات الأكاديمية، واعتبار المناهج الكمية أكثر قيمة معرفية من المناهج النوعية التي تهتم بالنقد والمساءلة.

كما يتوضح هذا الاقصاء في الكثير من جامعات الجنوب، من بينها جامعة ولاية مكسيكو المستقلة، حيث يستبعد طلبة العلوم السياسية الذين يفترض أن يكونوا محللين لسلوك الدولة ومنطق صنع القرار، من تخصص السياسات العامة لصالح طلبة الإدارة العامة، وهو

[1] Mota Díaz, **"La colonialidad del saber en la enseñanza de políticas públicas en instituciones de educación superior en México"** . 242,249

[2] Mota Díaz**, "La colonialidad del saber en la enseñanza de políticas públicas en instituciones de educación superior en México"**. 244

ما يعكس تصورا يختزل السياسات العامة في اعتبارها تدبيرا إداريا بحتا وليس مجالا لفهم علاقات القوة.

إضافة الى اقصاء العلوم السياسية من التخصص في السياسات العامة، تتبنى الجامعات المكسيكية نماذج خطط دراسية مرنة تتوافق مع العولمة النيولبرالية للتعليم العالي، إلا أن هذا النظام يحمل تأثيرا كبيرا على أساليب تدريس السياسة العامة بحيث تكون الكثير من المواد التحليلية غير الزامية كما أن حرية اختيار المواد بغض النظر عن التسلسل المعرفي ينتج تكوين أكاديمي مجزأ يعرقل حصول الطالب على رؤية شاملة للتخصص، بالتالي لا يمتلك أدوات نقدية كافية لتحليل السياسات العامة في سياقها، بل يساهم في اختزال الحقل في طابع إداري تقني[1].

[1] Mota Díaz, **"La colonialidad del saber en la enseñanza de políticas públicas en instituciones de educación superior en México"**. 248

المبحث الثاني: انعكاسات الاغتراب المعرفي للسياسة العامة في واقع الجنوب

إن انعكاسات انتقال نموذج السياسة العامة الى سياقات تختلف عن سياق نشأتها لا تتوقف في الجانب الأكاديمي والمعرفي، فهذا الحقل يتميز بعلاقته المباشرة مع الواقع ومشكلاته، بل أن نشأته تؤكد على أنه حقل براغماتي يحل المشكلات العامة، لذلك يطرح التساؤل في الجنوب حول ما إذا استطاعت السياسات المستوردة الاستجابة لحاجات واقع مختلف أم أنها خلفت نتائج عكسية.

المطلب الأول: التأطير التقني للمشكلات السياسية في الجنوب

قدمت ديبورا ستون Deborah Stone تحليلا مهما حول كيفية تأطير المشكلات العامة، معتبرة إياها نتاج لعملية بناء سياسي يتم من خلال تحويل الظروف السلبية الى مشكلات تستدعي التدخل الحكومي، ويتم ذلك من خلال نجاح الفاعلين السياسيين أو الدوليين في بناء سردية تخرج تلك الظروف السلبية من منطق التسليم بوجودها كحقائق طبيعية الى الاقتناع بأنها مشكلات خاضعة لسيطرة الفعل البشري، فتقوم بتحديد المشكلة وتحميل المسؤوليات إضافة الى تحديد معايير حلها، فالمشكلة العامة ليست واقعا يتم اكتشافه، بل هي قصص سببية يتم تصميمها في ظروف معينة لأهداف محددة.[1]

في السياق الدولي، ومن خلال مقاربة ستون، عندما يقوم الشمال والمؤسسات الدولية بتحويل معاني المشكلات في الجنوب فإنهم يفرضون قصصا سببية محددة، لها انعكاسات عميقة على توجهات السياسة العامة لهذه الدول، ويتم ذلك من خلال تحويل المشكلات العامة من مشكلات بنيوية الى مشكلات إدارية[2] تتجاهل تاريخ ومنطق دول الجنوب بما يجعلها المسؤول الوحيد عن ذلك التعثر، وهو ما يبرر في النهاية فرض أدوات الإصلاح القسري، كما يسمح لدول الشمال بالتهرب من تحمل نتائج الحركات الاستعمارية والعقوبات

[1] Deborah A. Stone,**" Causal Stories and the Formation of Policy Agendas"**, Political Science Quarterly 104, no.2 (1989), 283, 299

[2] Jens Steffek and Philip Wegmann, **"The Standardization of "Good Governance" in the Age of Reflexive Modernity"**, Global Studies Quarterly 1, no. 4 (2021), 1

الاقتصادية المفروضة الى اليوم في الجنوب[1]، بل يكرس هيمنة مؤسسات دولية تتواجد في الشمال باعتبار أن السردية المفروضة ترى في النموذج الشمالي الحل لمشاكل الجنوب[2].

تحتل هنا الفواعل الدولية مكانة المعالج التقني الذي يحمل المعرفة الصحيحة ويقدم حلول جاهزة، بالتالي تصبح عملية تعريف المشكلات خاضعة لتشخيصات خارجية تجعل دول الجنوب في حالة تكيف دائم مع توصيات متجددة وتبعية مستمرة لأن المشكلة لم تحل من الأساس، بل إن الحلول تمس مظاهر المشكلة[3].

إن المكانة التي تكتسبها الفواعل الدولية تمنحها القدرة على بناء تمثلات بعيدة عن الواقع، فقبل تصدير أي سياسة أو برنامج تنموي تقوم المؤسسات الدولية برسم صورة للدولة والمجتمع المستهدف، وهذه الصورة تبنى وفق رؤية تلك المؤسسات مع اقصاء رؤية الأفراد واحتياجاتهم الحقيقية مما يخلق فجوة بين السياسات واحتياجات المجتمع[4].

من الأمثلة البارزة التي يمكن ذكرها، هي الطريقة التي صور بها البنك الدولي دولة ليسوتو معتبرا إياها دولة ذات نشاط زراعي تقليدي منعزل وأن مشكلاته العامة ناتجة عن اختلالات تقنية، إلا أنه في الواقع نسبة الأجور الناتجة عن النشاط الزراعي المحلي لا تتجاوز 6% وأن 70% من الأجور تأتي من العمل في جنوب إفريقيا، مما يعكس تبعية اقتصادية وهشاشة جيوسياسية لا يمكن اختزالها في مشاكل تقنية تتعلق بالإنتاج الزراعي وجودة التربة[5].

هذا الأمر أنتج فجوة بين الدولة والمجتمع حيث حدثت استجابة لمشكلات غير موجودة، إذ أن الدولة تحدثت بلغة المؤسسات الدولية مستخدمة مفاهيم التنمية والإنتاجية والتقننة بينما يعيش المجتمع واقع البطالة والتبعية والأجور المتدنية، الأمر الذي يؤدي الى

[1] UN Human Rights Rapporteur: **"US Embargo Is the Main Human Rights Violation",** The Alliance for Cuba Engagement and Respect (ACERE), December 2 2025, https://acere.org/un-human-rights-rapporteur-2025/.

[2] Girvan, **The Search for Policy Autonomy in the South.** 2

[3] Girvan, **The Search for Policy Autonomy in the South.** 5

[4] James Ferguson, **"The Anti-Politics Machine**, *"Development," Depoliticization, and Bureaucratic Power in Lesotho"* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1994), 176.

[5] James Ferguson, **The Anti-Politics Machine**, 177

فشل المشاريع وتدهور الأوضاع بشكل مستمر، وهو احدى انعكاسات آلية "اللاسياسة في السياسات "The Anti-Politics Machine.[1]

المطلب الثاني: تقننة حلول المشكلات العامة في الجنوب

من خلال مقاربة القصص السببية لستون، فإن من يُعرف المشكلة هو من يضع معايير حلها، وفي سياق هيمنة الفواعل الدولية على تأطير المشكلات العامة في الجنوب وفق لغة تختزل تعقيدات واقع تلك المجتمعات، فإن الحلول المقترحة تحمل نفس المنطق التقني، الذي لا يكتفي بتقديم حلول لا تستجيب للمطالب الحقيقية لمجتمعات الجنوب، بل يمنع طرحها من خلال فرض نماذج واصلاحات اجبارية مقابل قروض[2].

تكمن قوة السياسات الإصلاحية التي تصاغ بلغة تقنية، في أنها تقوم على إنكار الخصوصيات المحلية للجنوب، فالنموذج النيوليبرالي قام على نفي فكرة وجود اقتصاد خاص أو سياسات خاصة بالدول النامية، كما قدم حلول وإجراءات كتحرير الأسواق، الخصخصة، مبادئ الحوكمة الرشيدة.. على أنها صالحة عالميا كقوانين طبيعية لا تقبل الجدل[3]، وأي فشل لهذه الإجراءات يفسر كضعف للإرادة السياسية أو نقص في الكفاءة الإدارية بدل مساءلة النموذج، وهنا يصبح الجنوب هو المسؤول عن فشل سياسات صممت في الشمال[4]، أي في بيئة تم فيها حسم العديد من القضايا كالتعددية السياسية ودور المجتمع المدني على عكس السياق المستورِد[5]، أين تتمحور السياسة في الكثير من الحالات حول مسائل بقاء وقضايا وجودية تتجاوز إدارة الموارد[6].

تُظهر التجربة المصرية مع برامج صندوق النقد الدولي، كيف يمكن للسياسات الاقتصادية المفروضة أن تؤدي إلى نتائج عكسية عندما تتجاهل الواقع السياسي

[1] James Ferguson, **The Anti-Politics Machine**, 180
[2] Deborah Stone, **"Causal Stories"**. 283,299
[3] Girvan, **The Search for Policy Autonomy in the South**, iii
[4] James Ferguson, **The Anti-Politics-Machine**. 178
[5] Heike M. Grimm, ed., **"Public Policy Research in the Global South: A Cross-Country Perspective"** , (Springer International Publishing, 2019), 1
[6] Rafael Gustavo Miranda Delgado,**"Filosofía política de Dussel y el Sur Global. Hacia una reconstrucción de las ideas"**, Cadernos PROLAM/USP 24, no. 51 (2025). P10

والاجتماعي للدولة، حيث أن في 2016 تم توقيع برنامج لضبط المالية العامة من خلال خفض دعم الوقود وزيادة في الضرائب[1]، وهي إجراءات تقنية ذات أهداف مالية في ظاهرها إلا أنها تحمل معانٍ أعمق بالنسبة للواقع المصري، حيث أن خفض الدعم يشكل مخالفة لعقد اجتماعي ضمني ذو خصوصية مصرية تشكل منذ عقود[2].

هذه السياسة أدت الى ارتفاع بنسبة 50% في أسعار الوقود مما مثل صدمة للفئات الهشة حيث ارتفع معدل الفقر من 27.8% في 2015 إلى ما لا يقل عن 35% في 2017، إضافة الى سياسات مالية أخرى كتعويم العملة التي أدت الى انخفاض قيمتها مما جعل السلع الأساسية كالغذاء والدواء بعيدة عن متناول الكثيرين، الأمر الذي دفع الى توسيع الفجوة بين الدولة والمجتمع المصري، إذ أن زيادة الأعباء دون تقديم خدمات ملموسة أدت الى اضطرابات اجتماعية واحتجاجات في عدد من المحافظات في 2017، وهو ما يؤكد على أن استيراد الحلول التقنية التي لا تتعامل مع خصوصيات المجتمع ومشكلاته الحقيقية تؤدي الى تفاقم الأزمة[3].

تعود النتائج العكسية للسياسات المالية المفروضة على مصر، إلى كونها تتعامل مع قضايا توزيع الموارد كمشكلات تقنية تتطلب حلول بيروقراطية، بينما هي في جوهرها صراعات سياسية ذات خلفيات تاريخية على الموارد والعدالة، لذلك فهي تتطلب حلولا بنفس عمق المشكلات، لأن المجال الاقتصادي والمالي في النهاية يجب أن يفهم من خلال ارتباط متبادل مع المجال السياسي وما يحمله من تعقيدات[4].

[1] **"Egypt's IMF Program: Assessing the Political Economy Challenges"**, Brookings institution , January 30,2018. https://www.brookings.edu/articles/egypts-imf-program-assessing-the-political-economy-challenges/.

[2] Taylor Cass Talbott, **Extended Producer Responsibility: Opportunities and Challenges for Waste Pickers** (Cheltenham: Edward Elgar Publishing, 2022), 91

[3] 'Egypt's IMF Program', Brookings institution.

[4] Miranda Delgado, **"Filosofía política de Dussel"** , 20

المبحث الثالث: آليات تجاوز الهيمنة المعرفية على السياسة العامة في الجنوب

بعد التطرق الى استيراد نموذج السياسة العامة من الشمال، وانعكاسات ذلك على واقع الجنوب، يمكن الآن عرض مجموعة من آليات التحرر المعرفي الذي ينعكس بالضرورة على الجانب السياسي لدول الجنوب.

المطلب الأول: التحرر المعرفي وتوطين مناهج السياسة العامة

تعد أولى خطوات التحرر المعرفي هي الوعي بوجود مشكلة ما، ثم العمل على تفكيكها واقتراح بدائل محلية تخدم الجنوب، وهو ما سيناقش كالتالي:

1. تفكيك النظرة الاستعمارية للجنوب:

- **مناقشة وهم المنظور الصفري: Hybris of Point Zero**

يشير مفهوم المنظور الصفري كما بلوره المفكر سانتياغو كاسترو غوميز Santiago Castro Gomez، إلى ذلك الادعاء بوجود موقع معرفي محايد وكوني، يمكن من خلاله تحليل مختلف الظواهر الاجتماعية والسياسية بمعزل عن سياقاتها الجغرافية والتاريخية والثقافية، حيث يفترض هذا المنظور امتلاك قدرة شاملة على الإحاطة بكل التفاصيل معتبرا أنه نقطة انطلاق المعرفة، كأنه كيان ينظر إلى العالم من الخارج وله القدرة على إخضاع كل شيء للفحص والنظر دون أن يُنظر إليه لأنه ليس جزء من العالم.

غير أن هذا المنظور يعبر عن تمركز معرفي غير مصرح به، فالنزعة التي تضع نفسها في موقع نقطة الصفر تعترف ضمنيا بوجود علاقات قوى معرفية تكون فيها "نقطة الصفر" هي الصالحة للتعميم وبهذا تقصي كل أشكال المعرفة الأخرى.

من هنا، فإن تفكيك هذا الوهم يشكل ضرورة منهجية في حقل السياسة العامة، حيث تسهم النماذج المستوردة في إعادة إنتاج نفس علاقات القوة المهيمنة بدل مساءلتها وتحليلها[1].

[1] Mota Díaz,**"La colonialidad del saber"** , 246

- **العلاقة بين الفصل الجغرافي والإقصاء المعرفي:**

يرتكز الفصل الجغرافي بين الشمال والجنوب على آلية معرفية صاغها البرتغالي بوافينتورا دي سوزا سانتوس Boaventura De Sousa Santos تحت مفهوم "خط الفصل القاطع" "Abyssal Line" في نقده للمركزية المعرفية الأوروبية التي جاءت مع الحداثة، فهذا الخط الفاصل لا يُفهم بوصفه حدودا رمزية فحسب، بل كأداة فعالة لإعادة تنظيم الواقع عبر تقسيمه إلى مجالين غير قابلين للتعايش، فالتفكير الغربي الحديث يقوم على امتيازات غير مرئية تؤسس لامتيازات مرئية تقدم على أنها بديهية ومشروعة إلا أنها تقوم بدفع المعارف التي تقع في الجانب الآخر الى الغياب. اذن فانعدام الوجود هنا هو عملية ممنهجة ومقصودة وليست حالة طبيعية.[1]

عند الاسقاط على السياسة العامة كحقل معرفي، يتضح أن النماذج القادمة من الشمال تحتل موقع المعرفة التي تمكنت من السيطرة على المعارف الأخرى باعتبار أن مفهوم "خط الفصل القاطع" يقسم العالم الى منطقين على أحدهما الهيمنة، وهنا يتضح أن تمركز المعرفة الخاصة بالسياسة العامة في الشمال وارتباطها بالنموذج النيولبرالي هو مظهر من مظاهر اقصاء معارف الجانب الآخر من العالم.[32]

إلا أن تفكيك هذه الآلية يقتضي تجاوزها، وهو ما يدعو إليه بوافينتورا سانتوس من خلال "التفكير ما بعد الخط الفاصل" "Post-Abyssal Thinking" الذي لا ينتهي عند نقد المركزية المعرفية بل يدعو الى إحداث قطيعة مع أنماط التفكير والعمل التي تكرس هذا الانقسام وذلك بالانطلاق في التفكير من "الجانب الآخر"، ليس بوصفه بديل وإنما مصدر مشروع لإنتاج المعرفة[4].

[1] Boaventura de Sousa Santos, **"Beyond Abyssal Thinking : From Global Lines to Ecologies of Knowledges" ,** Review(Fernand Braudel Center) 30, no.1 (2007), 45.
[2] David B. Audretsch, , **"Public Policy Research in the Global South: A Cross-Country prespective"**, ed. Heike M. Grimm (Cham : Springer, 2019), vi.
[3] Girvan**, "The Search for Policy Autonomy in the South"**, iii.
[4] Boaventura de Sousa Santos, **"Epistemologies of the South: Justice Against Epistemicide"**,(Boulder, CO: Paradigm Publishers,2014), 208

2. توسيع نطاق المعرفة العلمية في السياسة العامة

- **العدالة المعرفية والعدالة العالمية:**

يعتبر بوافينتورا سانتوس أن كل المعارف مهما بلغت هيمنتها تضل ناقصة، مما يبرز أهمية التكامل المعرفي وضرورة الاعتراف بأن العدالة في التنظير وصنع السياسة العامة لابد أن ينطلق من عدالة معرفية[1]، فإقصاء المعارف من عملية تحليل المشكلات العامة وتصميم الحلول لمجرد عدم تطابقها مع النموذج الشمالي، هو شكل من أشكال الظلم المعرفي الذي يُنتج لاحقا ظلما اجتماعيا وسياسيا عالميا. اذن، فوجود عدالة عالمية يعتمد على مدى وجود عدالة معرفية لأنهما وجهان لعملة واحدة[2].

استنادا إلى ما سبق، فأي نموذج ينتمي لحقل السياسة العامة لا يمكن أن يقدم حلولا كاملة لمشكلات تحمل تعقيدات الجنوب لأنها مصممة لواقع آخر يحمل تعقيدات مختلفة، الأمر الذي يستدعي الاعتراف بالمعارف المحلية لأنها الوحيدة القادرة على سد ثغرات النموذج الشمالي، بل الوحيدة القادرة على التشخيص الصحيح لمشكلاتها وتصميم حلول لها حيث أن كل معرفة لها القدرة على حل مشكلات معينة[3].

- **الانتقال من الخطاب المعرفي الواحد الى الحوار بين المعارف:**

يستند النموذج المعرفي المهيمن إلى احتكار انتاج الحقيقة في إطار معرفة علمية ذات معايير مفروضة من الشمال، وهي التي تقيم المعارف الأخرى بمختلف أشكالها مما يجعلها تشكل خطاب أحادي الاتجاه نحو المعارف الأخرى، مما يؤدي الى اقصائها[4].

في مقابل هذا المنطق الأحادي، يطرح سانتوس فكرة تعديد الخطابات المعرفية بوصفها أفقا بديلا يقوم على حوار متعدد الأطراف تتفاعل ضمنه أنماط مختلفة من المعرفة (محلية، تقليدية، شعبية وعلمية) في إطار من التكافؤ والاعتراف المتبادل[5].

---

[1] Boaventura de Sousa Sanots, **Epistemologies of the South: Justice Against Epistemicide,** 315

[2] Boaventura de Sousa Santos, **Epistemologies of the South: Justice Against Epistemicide,** 324

[3] Mota Díaz, **"La colonialidad del saber en la enseñanza de políticas públicas en instituciones de educación superior en México",** 256

[4] Boaventura de Sousa Santos, **"Beyond Abyssal Thinking",** 45-47

[5] Boaventura de Sousa Santos,**" Beyond Abyssal Thinking"**, 66

على مستوى السياسة العامة، يترتب عن هذا الانتقال من الأحادية الى التعددية المعرفية تحول جذري في منطق التصميم والتحليل، بحيث لا يصبح الخبراء المتأثرين بمنطق الشمال يحتكرون تعريف المشكلات وصياغة الحلول، بل تنفتح العملية على مشاركة فعلية لمختلف الأطراف المعنية من خلال اعتبار المعارف المحلية شريكة، لا مجرد مصدر للبيانات[1].

3. تحرير مناهج السياسة العامة وربط المعرفة بالواقع:

يتطلب انهاء هيمنة مناهج السياسة العامة الشمالية تفكيك المحتوى التقليدي ثم إعادة بنائه على أسس تشمل الاسهامات النظرية والتجريبية للجنوب، ومن أبرز هذه الاسهامات "نظرية التبعية" التي طورها مفكرون من أمريكا الجنوبية والوسطى كمحاولة لفهم علاقات التخلف والتبعية من وجهة نظر جنوبية تفسر هذه التفاوتات من خلال تحليل النظام الدولي كبنية تساهم في إعادة انتاج التبعية[2].

لا يقتصر تحرير مناهج السياسة العامة على إضافة نظريات كبرى من الجنوب، بل يمتد إلى استعادة وتثمين المعارف المحلية الصغرى التي تم اقصاؤها بسبب تعارضها مع المنهج العلمي المهيمن، ففي كل مجتمع من مجتمعات الجنوب توجد معارف متراكمة في مجالات كالزراعة والصحة وإدارة الموارد وحل النزاعات وغيرها، وقد أثبتت هذه المعارف فعالياتها قبل أن تُزاح بفعل النماذج المستوردة[3].

يستلزم ربط المعارف الخبيرة بالواقع تحولا في دور المثقف أو الباحث، فبدلا من "النظريات الطليعية" Vanguard Theories التي تسعى لقيادة الجماهير من موقع تفوق[4]، يدعو بوافينتورا سانتوس إلى التوجه نحو الخبرة التي تقترب من الواقع لتحليله ولعب دور الوسيط بين الأطراف المختلفة، من خلال تسهيل المعرفة الأكاديمية لتصبح قابلة للتكامل مع

---

[1] Mota Díaz, **"La colonialidad del saber en la enseñanza de políticas públicas en instituciones de educación superior en México"**, 256

[2] André Ricardo do Passo Magnelli et al., **"Dependency theories in Latin America: an intellectual reconstruction"**, Classic and contemporary Latin American social theory (Routledge, 2025), 1

[3] Boaventura De Sousa Santos, **"Beyond Abyssal Thinking"** , 71

[4] Boaventura de Sousa Santos, **"Epistemologies of the South"**, 29

المعرفة العملية التي يمتلكها الأفراد في أرض الواقع. وهنا يصبح المثقف أو الخبير مساعدا لتعزيز قدرة الخبرة المحلية على تحليل واقعها وحل مشكلاته[1].

إن العودة إلى المعارف المحلية أصبح يشكل ضرورة في ظل فشل النماذج المستوردة في حل مشكلات الجنوب، بل إنها في الكثير من الحالات أدت إلى تفاقم الأزمات وتوسعها الى مختلف المجالات، وقد يعد هذا العمل من مهام المتخصصين في السياسة العامة بتوظيف المعارف المحلية من أجل تشخيص المشكلات وحلها بدل الاكتفاء بنقل سياسات جاهزة.

المطلب الثاني: الجهود السياسية لمواجهة الهيمنة الشمالية على السياسة العامة

إذا كان بناء أرضية معرفية وحوار معرفي متعدد الاتجاهات يؤمن استقلالية في التفكير، فإن التحرر العملي للسياسة العامة يتم من خلال آليات تطبيقية تواجه من خلالها دول الجنوب هيمنة الفواعل الدولية. فالدولة الوطنية في الجنوب كثيرا ما تواجه تحديات أمام المؤسسات المالية الدولية والدول المانحة.

من هنا، يبرز هذا المطلب آليتين متكاملتين لمواجهة الهيمنة الشمالية على السياسة العامة في الجنوب، وهما: تعزيز التعاون جنوب–جنوب لخلق قوة تفاوضية جماعية قادرة على التأثير في صنع القرار العالمي، ومساءلة المؤسسات الدولية لمعالجة اختلالاتها البنيوية بما يضمن تحقيق عدالة فعلية.

1. تعزيز القوة التفاوضية للجنوب على الساحة الدولية

- **تشكيل تحالفات استراتيجية للتأثير على صنع القرار العالمي:**

لم يعد الجنوب يكتفي بموقعه التقليدي كفاعل هامشي في بنية النظام الدولي، بل يسعى بشكل متزايد إلى إعادة صياغة قواعد هذا النظام عبر المطالبة بإصلاحات عميقة،

[1] Boaventura de Sousa Santos, "**Epistemologies of the South",** 73

فبعد عقود من الهيمنة الشمالية على صنع القرار العالمي ظهرت دول الجنوب كقوى فاعلة تطالب بالتجديد بما يعكس التحولات الجيوسياسية والاقتصادية والديموغرافية الراهنة[1].

أدت هذه التحولات إلى جعل الجنوب فضاء يضم قوى صاعدة متعددة وفاعلين إقليميين قادرين على التأثير في ملامح النظام الدولي، إلا أن استمرار الهياكل القديمة والاختلالات البنيوية التي تحملها مازالت تشكل تحديا أمام هذه الدول وعملية إعادة تشكيل النظام[2].

تتمثل مجهودات الجنوب في تعزيز التعاون بين دوله من خلال بناء شبكات تحالف تمتد عبر افريقيا، آسيا وأمريكا الوسطى والجنوبية، فلا تقتصر هذه التحالفات على التنسيق الاقتصادي بل تشمل أشكال تقارب وتعاون استراتيجي أعمق.

يتجلى ذلك في عدد من التحالفات والاتحادات مثل مجموعة البريكس ، الاتحاد الإفريقي ورابطة دول جنوب شرق آسيا، بحيث تستند هذه التكتلات إلى خلفيات تاريخية مشتركة إضافة إلى تحديات تنموية مما يعزز النزعة الجماعية نحو إعادة التوازن في النظام الدولي. كما قد أتاح هذا التنسيق الجماعي تعزيز قدرتها التفاوضية[3].

يمثل "تحالف دول الجزر الصغيرة النامية" Small Island Developing States (SIDS) نموذجا بارزا في التعاون بين دول الجنوب، فبعد ان كانت هذه الدول تعاني التهميش في وضع أجندة السياسات المناخية، رغم أنها من أكثر المتضررين من تغيرات المناخ، أصبحت بفعل التكتل فاعلا مؤثرا ورمزا للدبلوماسية المناخية.

ما يميز هذا التحالف هو أنه تجاوز منطق المساعدات ليصل الى المطالبة بالعدالة المناخية من خلال التصحيح التاريخي وفق مقاربة ما بعد استعمارية ترى بأن المشكلات

[1] Nwaneri Justin Chukwuma, "**Rethinking global power : How the global south is redefining the international order"** , MSJ Journal of arts, Law and Justice 1 (August 2025), 1.
[2] Nwaneri Chukwuma, "**Rethinking global power"**, 3.
[3] Nwaneri Chukwuma, "**Rethinking global power"**, 8-9.

البيئية لهذه الدول هي امتداد لفترات طويلة من الاستعمار والاستغلال إضافة الى كون الدول الاستعمارية هي الأكثر اسهاما في انبعاثات الغازات الدفيئة[1].

بالإضافة إلى ما سبق، نجح التحالف في ترسيخ مفهوم أساسي في السياسة المناخية الدولية وهو مفهوم "المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة"، ويعني ذلك إعادة النظر الى الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية المتباينة بما فيها أساليب توزيع الموارد، وعلاقتها بالنظام البيئي العالمي لأن التركيز على الأسباب وتحميل أعباء أكثر على المسؤولين الفعليين عن التلوث هو ما يضمن العدالة المناخية، وليس التركيز على النتائج[2].

- **تصدير معايير جنوبية إلى العالم:**

إلى جانب التحرك المؤسسي، برزت أساليب موازية تتمثل في نشر خبرات جنوبية ناجحة، بعيدا عن النماذج والسياسات المستوردة، ويعكس هذا تحولا نوعيا من موقع التلقي إلى الإنتاج، إذ أصبحت العديد من الدول تستلهم تجارب في مجالات متعددة مثل مكافحة الفقر والإدارة البيئية[3].

يمثل "برنامج دعم الأسرة" Bolsa Familia Program-BFP الذي أطلقته البرازيل في 2003 من أبرز الأمثلة لنقل وتصدير السياسات العامة، وهو برنامج اجتماعي يقوم بتوحيد برامج المساعدات الموجودة سابقا كالإعانة المدرسية والإعانة الغذائية وتحويلها الى مساعدات مالية مباشرة للأسر الفقيرة، شرط إلزامية الالتحاق بالمدارس والمتابعة الصحية، فالبرنامج يهدف إلى التخفيف من حدة الفقر بشكل فوري وكسر الحلقة المتوارثة للفقر بين الأجيال[4].

أثبتت البرازيل أهمية برنامج دعم الأسرة إلا أنها واجهت تحديات تشغيلية وفنية خاصة فيما يخص تطوير نظام الرقابة والتقييم لضمان استهداف الفئات المناسبة، وهنا ظهر

[1] Nwaner Chukwuma, **"Rethinking global Power",** 8-9.
[2] Grimm, **"Public Policy Research in the global south",** 22.
[3] Grimm, "**Public Policy Research in the Global South"**, 9.
[4] Kristane Kreches Da Silva Leite, Julia Mafra, Osmany Porto de Oliveira, "**Policy Transfer and international Organisations :The complex relationship between brazil and world bank in the implementation of the bolsa familia program "**, contexto internacional vol 44 (1) january-april 2022 , 7

البنك الدولي كشريك داعم وليس كممول مهيمن، حيث لم يكن البنك الدولي مصمما للسياسة بل هي نابعة من الخصوصيات المحلية للمجتمع البرازيلي، مما جعل العلاقة مع البرازيل علاقة شراكة[1].

لقد تمكنت البرازيل من تطوير خبرة وقدرة على تصدير أدوات ومعارف حول السياسة الاجتماعية لدعم الأسرة إلى دول أخرى في الجنوب، حيث تفاعلت وزارة التنمية الاجتماعية البرازيلية مع 63 دولة بين عامي 2004 و2013، من بينها البيرو التي جعلت برنامجها الاجتماعي أكثر فعالية عبر تدريب خبراء بيروفيين على الآليات البرازيلية، مما طور برنامج "معًا" "Juntos"، والفليبين التي شاركت في ندوات حول سياسات التنمية الاجتماعية في البرازيل[2].

توضح التجربة البرازيلية أن الخصوصيات المحلية للجنوب ليست عائقا لنجاح السياسات، وإنما كيفية التعامل والتجاوب معها، حيث أن العلاقة بين المؤسسات الدولية ودول الجنوب قد تساهم في نشر معايير جنوبية ونجاحها اذا كانت علاقة شراكة ودعم، كما يمكن أن تؤدي الى الفشل والتبعية المستمرة عندما تكون السياسات قائمة على علاقة غير متكافئة بين المؤسسة الدولية والدولة.

2. مساءلة بنية المنظمات الدولية

تكشف المقاربات النقدية للاقتصاد السياسي الدولي أن مؤسسات الحوكمة المالية العالمية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لم تتأسس بوصفها كيانات محايدة، بل تشكلت ضمن سياق تاريخي يعكس موازين القوى التي نتجت عن الحرب العالمية الثانية[3].

يظهر غياب تكافؤ القوى في المنظمات الدولية على حساب الجنوب في أن تحديد أنظمة الحصص المالية وحقوق التصويت تمت في غياب دول الجنوب، حيث قامت الدول

[1] Kristane, Julia, Osmany, **"Policy Transfer and International Organisations"**, 9.
[2] Kristane, Julia, Osmany, "**Policy Transfer and International Organisation",** 13-14.
[3] Ayoub Menzli and Zaineb Belhassen, **"Fixing the Foundations : G20 Priorities for Equitable IMF Transformation"** ,(Policy Brief, T20 South Africa, 2025), 3.

الكبرى بقيادة الولايات المتحدة بدور حاسم في رسم هذه الترتيبات وفق اعتبارات سياسية تم إضفاء صبغة تقنية عليها لاحقا عبر نماذج حسابية توحي بالحياد، وقد أنتج هذا التصميم البنيوي منح الدول الكبرى التي نادرا ما تلجأ إلى الاقتراض وزنا تصويتي أثقل من دول الجنوب، مما كرس اخضاع هذه الدول الى شروط إنمائية تقييدية من خلال اضعاف صوتها هي المنظمات الدولية[1].

تجمع استجابات دول الجنوب للاختلالات البنيوية في المنظمات الدولية بين السعي للإصلاح من داخل المؤسسات القائمة وبناء بدائل خارجها إلى جانب توسيع نطاق المواجهة ليشمل الفضاء الرقمي.

فيما يتعلق بالإصلاح الداخلي، تدعو هذه الدول إلى إعادة هيكلة قواعد التصويت عبر فك الارتباط بين القوة التصويتية وحجم المساهمات المالية، إضافة الى اعتماد معايير قائمة على الاحتياجات الفعلية للدول بدلا من وزنها الاقتصادي، إلى جانب فصل آلية "توزيع حقوق السحب الخاصة" "SDRs" عن نظام الحصص واستبداله بنظام أكثر موضوعية يأخذ بعين الاعتبار حجم الأزمة كالكوارث الطبيعية[2].

وبالموازاة مع هذه الجهود الإصلاحية، اتجهت دول الجنوب إلى اعتماد بنى مالية تخدم مصالحها وتقوض الهيمنة التقليدية للمؤسسات الغربية بشكل خاص، فتقدم هذه البنى الجديدة نماذج تمويلية أقل ارتباطا بالشروط التقشفية والاعتبارات النيولبرالية[3].

لا تقتصر هذه الجهود على الجانب المالي، بل امتدت الى حقل الحوكمة الرقمية حيث تسعى دول الجنوب الى ترسيخ "السيادة الرقمية" من خلال سياسات توطين البيانات وتطوير اطر تنظيمية محلية للذكاء الاصطناعي بهدف الحد من التبعية التكنولوجية ومواجهة التحيزات الكامنة في النماذج المستوردة. يعبر هذا المسار عن شكل من أشكال

[1] Ayoub Menzli, Zaineb Belhassen, **"Fixing the Foundations",** 3,4.
[2] Ayoub Menzli, Zaineb Belhassen, **"Fixing the Foundations",** 3,4.
[3] Nwaneri Chukwuma, **"Rethinking global power"**, 11.

المقاومة المعرفية التي لا تكتفي برفض الهيمنة بل تعمل على إنتاج بدائل تعكس خصوصيات السياقات المحلية[1].

[1] Nwaneri Chukwuma, **"Rethinking global power",**12.

خاتمة الفصل الثالث:

تكشف قراءة انتقال حقل السياسات العامة إلى سياقات الجنوب أنه فقد وظيفته الأصلية التي ارتبطت بلحظة التأسيس، حيث لم يعد مجرد أداة لترشيد تدبير الشأن العام، بل تحول إلى قناة لإعادة إنتاج الهيمنة المعرفية عبر آليات متعددة مثل عولمة التعليم العالي وأنماط الحوكمة المعرفية التي همشت المعارف المحلية، إلى جانب تغليب النزعة التقنية على حساب المقاربات النقدية بما أفقد السياسات العامة بعدها السياسي.

وعلى مستوى الممارسة انعكس هذا التحول في إعادة تأطير الإشكالات البنيوية بوصفها اختلالات إدارية، الأمر الذي عمق الفجوة بين الدولة والمجتمع وأسهم في تفاقم الأزمات بدل معالجتها، ومن هنا، تبرز ضرورة تجاوز هذه الوضعية عبر تفكيك ادعاءات المعرفة العالمية الموضوعية، وإعادة النظر في بنية النظام الدولي والعلاقات مع الفواعل التي تكرس اختلال ميزان القوى.

إن مساءلة هذا البعد المعرفي لا تمثل مجرد نقد أكاديمي، بل هي شرط لإعادة الاعتبار للفكر الجنوبي كفاعل مستقل قادر على إنتاج نماذج بديلة للسياسات العامة، نماذج تنطلق من خصوصيات المجتمعات وتستجيب لحاجاتها، وتفتح المجال أمام تعددية معرفية تكسر احتكار النموذج الأمريكي وتعيد صياغة العلاقة بين المعرفة والسلطة على أسس أكثر عدلا وتوازنا.

بهذا المنطق، أكد الفصل الثالث أن تحرير السياسات العامة من الهيمنة المعرفية ليس خيارا فكريا فحسب، بل ضرورة استراتيجية لإعادة بناء التوازن العالمي على قاعدة الاعتراف بتعدد الرؤى والمرجعيات.

خاتمة

خاتمة:

إن المسار التحليلي الذي انتظمت ضمنه هذه الدراسة عبر فصولها الثلاثة لم ينحصر في تتبع التحولات التاريخية وبناء الأطر النظرية فحسب، بل عمل على معالجة إشكالية عميقة في الفكر المعاصر، والمتمثلة في مساءلة من يمتلك سلطة تعريف الواقع وتحديد أنماط انتاج الحقيقة والمعرفة.

انطلق الفصل الأول من مساءلة المفاهيم ذاتها، وأثبت أن السلطة لم تعد كيانا ثابتا مرئيا فقد تحولت إلى شبكة خفية ناعمة تعمل على تشكيل الوعي قبل أن تتجلى في المجال السياسي، كما أبرز الفصل أن المعرفة العلمية ورغم ما تتصف به من الحياد والموضوعية، ليست منفصلة عن علاقات القوة، إذ كشفت الانتقادات التي قدمتها مدرسة فرانكفورت إلى جانب ما طرحه توماس كوهن وكارل بوبر، أن انتاج الحقيقة العلمية يخضع بدوره لاختيارات وسياقات اجتماعية وسياسية تتجاوز البعد المعرفي الخالص، لينتهي الفصل الأول ببلورة مفهوم السلطة المعرفية باعتبارها القدرة على إنتاج المعنى وصياغة التصورات وتحويلها إلى مسلمات موجهة للفكر والممارسة من خلال الخطاب والتأطير وبناء السرديات المهيمنة.

لقد حاولنا في الفصل الثاني من هذا العمل تفكيك حقل السياسات العامة بوصفه مجالا معرفيا مؤسساتيا يكشف عن مفارقة بنيوية عميقة تتجاوز طابعه التقني لتطال أساسه الابستيمولوجي، فهذا الحقل يقدم عادة على أنه أداة عقلانية تهدف إلى تحسين الأداء العمومي وتعزيز جودة الحياة، غير أن تتبع جذوره الفكرية والتاريخية يبين أنه ارتبط بمشروع أوسع يسعى إلى تعميم النموذج الامريكي على الصعيد العالمي.

وفي هذا السياق، لا يمكن النظر إلى ما أنتجته مؤسسات الفكر والجامعات ومنظومة بريتون وودز باعتبارها تطورات تقنية محايدة، بل هي تجليات لنمط من التفكير السياسي الذي يوظف خطاب الخبرة والعلم والحياد لإنتاج اشكال متعددة من الهيمنة وإعادة تشكيل المجال العمومي وفق مصالح القوى المهيمنة.

أما الفصل الثالث، فتم التطرق من خلاله الى انتقال نموذج السياسة العامة إلى دول الجنوب، حيث تبين أن تعميمه لم يتم في شكل اختيار معرفي حر، بل في إطار شروط بنيوية تجعل تبنيه مرتبطا بآليات التمويل والإقراض والاعتراف الدولي، الأمر الذي يمثل بعدا من أبعاد الهيمنة دون أن يكون البعد الوحيد، بحيث يتداخل مع أبعاد أخرى أكثر تعقيدا تشمل إعادة تشكيل الأولويات والمؤسسات والفاعلين المحليين.

كما أبرز الفصل كيف تتحول المنظومات الجامعية إلى قنوات لإعادة انتاج التبعية المعرفية وكيف يعاد تعريف دور الخبير المحلي بوصفه وسيطا داخل هذه البنية، بدل أن يكون فاعلا قادرا على النقد والمساءلة، وفي مقابل هذا، شملت الدراسة مقاربات بديلة كرست دور الجنوب في صياغة نموذجه الخاص لمعالجة مشكلاته العامة.

تظهر هذه الدراسة وجود مفارقة أساسية مفادها أن المعرفة كلما قُدمت على أنها محايدة وموضوعية، ساهمت أكثر في إنتاج أشكال من السيطرة، فقد أدت المدرسة الوضعية باسم العلم إلى اقصاء بعض أنماط التفكير، كما أدت النيولبرالية باسم الكفاءة الاقتصادية إلى تهميش الأيديولوجيات الاقتصادية الأخرى، وفي نفس السياق، أسهم حقل السياسات العامة رغم طابعه التقني في إعادة انتاج الاختلالات البنيوية للنظام الدولي.

وكإجابة على إشكالية البحث، كشفت الدراسة بأن تحول السياسة العامة من نموذج معرفي لحل المشكلات إلى سلطة معرفية لإنتاج الهيمنة لم يكن تحولا مفاجئا، بل جاء نتيجة تراكم تاريخي ومؤسساتي ممنهج، فمنذ أن صاغ لاسويل مشروع "علوم السياسات" في سياق ما بعد الحرب العالمية الثانية، حُمل الحقل بقيم البراغماتية الأمريكية وأهداف للهيمنة الأيديولوجية في مواجهة المد الشيوعي، فأصبحت الموضوعية والعالمية مبادئ تخفي توجها سياسيا واضحا، أدى إلى تحول الحقل لاحقا من أداة لحل المشكلات إلى سلطة معرفية عبر آليات رئيسية تتمثل في:

التكميم والتجريد: من خلال اقصاء الخصوصيات المحلية التي تعرقل تعميم النموذج.
آلية المأسسة: عبر مراكز الفكر والجامعات والمنظمات الدولية التي تحتكر انتاج المعرفة السياساتية.

آلية الإلزام: من خلال ربط القروض والمساعدات المالية بتبني برامج تحمل سياسات عامة معينة لا تخدم بالضرورة الصالح العام للدولة المستوردة.

ختاما، لا تدعو هذه الدراسة الى رفض المعرفة العلمية او التخلي عن العقلانية، بل الى الوعي المستمر بشروط انتاج المعرفة ومساءلة مبادئها وحدودها، اذ ان المعرفة التي لا تخضع لمراجعة نقدية لأسسها ومصادرها قد تحمل في جوهرها تحيزات تضعف من موضوعيتها وتحد من حيادها. وفي مجال السياسات العامة، يتضح انها ليست منظومة مغلقة او ثابتة، بل حقلا معرفيا قابلا لاعادة التفكير والتطوير، يتطلب الاعتراف بان انتاج المعرفة في هذا الحقل لا ينبغي ان يصدر عن جهة واحدة تحتكر الحقيقة او تفرض نموذجا بعينه على مختلف السياقات.

ومن هنا، يصبح التحدي الاساسي ليس في رفض النماذج المستوردة او الانغلاق امامها، بل في كيفية الاستفادة منها عبر تبيئتها بما يتلاءم مع الخصوصيات التاريخية والاجتماعية والسياسية المحلية، بحيث تتحول من اداة لفرض الهيمنة الى مورد معرفي قابل للتكييف والادماج في مشروع وطني مستقل.

إن السؤال الذي يفرض نفسه في هذا السياق هو: كيف يمكن تحويل السياسات العامة المستوردة الى أداة فاعلة تخدم الواقع المحلي وتستجيب لتحدياته، دون ان تفقد المجتمعات قدرتها على صياغة نماذجها الخاصة التي تنبع من معارفها الوطنية وتجاربها التاريخية؟

قائمة المراجع

أولاً :المراجع باللغة العربية

- **الكتب**

1. صليبا جميل .**المعجم الفلسفي** .بيروت :دار الكتاب اللبناني، .1982
2. بوبر كارل .**منطق البحث العلمي** .ترجمة محمد البغدادي .مؤسسة الفكر العربي، 2007.
3. فيبر ماكس .**الاقتصاد والمجتمع :الاقتصاد والأنظمة الاجتماعية والقوى المخلفات : السيادة** .ترجمة محمد تركي .بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية.
4. حاطوم نور الدين. **تاريخ عصر النهضة الأوروبية** .دمشق :دار الفكر، .2008

- **الدوريات**

1. بهلولي، فوزية، ومراد بن سعيد" .**سلطة المعرفة :دراسة في تأثير المجموعات الابستيمولوجية على السياسة العالمية** ".المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 09، العدد) 16جانفي .65-56 :(2020
2. حاج بن جخدل، سعد" .**المعرفة العلمية :الاطار الابستيمولوجي والأصل المنهجي** ". مجلة الخلدونية، الحجم 13، العدد .100 :1
3. عبد العزيز، علي إمام، **المعرفة العلمية والحقيقة :دراسة نقدية** .حولية كلية أصول الدين والدعوة الإسلامية، جامعة الأزهر .946-945 :
4. العيادي، عبد العزيز .ميشال فوكو :**المعرفة والسلطة** .بيروت :المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، .1994
5. معوشي، حياة، وحاج علي كمال" .مفهوم السلطة :قراءة مقارنة بين ميشال فوكو وجان بوديار ".مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد 07، العدد .305 :01

ثانياً :المراجع باللغات الأجنبية

- **Books**

1. Audretsch, David B. **"Public Policy Research in the Global South: A Cross-Country Perspective."** In Public Policy Research in the Global South: A Cross-Country Perspective, edited by Heike M. Grimm. Cham: Springer, 2019.
2. Ben Brik, Anis. **"Public Policy Evaluation in the Global South: Context and Theoretical Framework."** In Handbook of Public Policy Evaluation in the Global South. Edward Elgar Publishing, 2025. https://doi.org/10.4337/9781035351909.00007.
3. Bloor, David. **Knowledge and Social Imagery**. 2nd ed. Chicago: University of Chicago Press.
4. Bourdieu, Pierre. **Homo academicus**. Paris: Les éditions de Minuit, 1984.
5. Brennan, Jason. **Against Democracy**. Princeton: Princeton University Press, 2016.
6. Cass Talbott, Taylor. **Extended Producer Responsibility: Opportunities and Challenges for Waste Pickers**. Cheltenham: Edward Elgar Publishing, 2022.
7. Comte, Auguste. **Cours de philosophie positive**. Paris: Au siège de la société positiviste, 1892.
8. Dahl, Robert Alan. **¿Quién gobierna? Democracia y poder en una ciudad estadounidense**. Madrid: Centro de Investigaciones Sociologicas, 2010.
9. De Sousa Santos, Boaventura**. Epistemologies of the South: Justice Against Epistemicide.** Boulder, CO: Paradigm Publishers, 2014.
10. Derrig, Rian. "**The Lawyer Policymaker**." In The Lawyer Policymaker: The New Haven School and the Making of Public Policy. Oxford: Oxford University Press, 2025.
11. Fairclough, Norman. **Language and Power**. Harlow: Longman, 1989.
12. Ferguson, James. **The Anti-Politics Machine: 'Development,' Depoliticization, and Bureaucratic Power in Lesotho**. Minneapolis: University of Minnesota Press, 1994.
13. Foucault, Michel. **L'archéologie du savoir.** Paris: Gallimard, 1969.
14. Foucault, Michel**. La gouvernementalité**. Lecture, Collège de France, Paris, 1er Février 1978.
15. Foucault, Michel. **Histoire de la sexualité,** Vol. 1: La volonté de savoir. Paris: Gallimard, 1976.

16. Foucault, Michel. **Power/Knowledge: Selected Interviews and Other Writings** 1972–1977. Edited by Colin Gordon. New York: Pantheon Books, 1981.
17. Foucault, Michel. **Surveiller et Punir: Naissance de la prison.** Paris: Gallimard, 1975.
18. Girvan, Norman. **"The Search for Policy Autonomy in the South: Universalism, Social Learning and the Role of Regionalism.**" Programme Paper Number 9. Oberammergau Press, October 2005.
19. Grimm, Heike M., ed**. Public Policy Research in the Global South: A Cross-Country Perspective.** Springer International Publishing, 2019.
20. Horkheimer, Max**. Critical Theory: Selected Essays.** Translated by Matthew J. O'Connell. New York: Continuum, 2002.
21. Ikenberry, G. John. **After Victory: Institutions, Strategic Restraint and the Rebuilding of Order after Major Wars**. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2001.
22. Kuhn, Thomas S**. The Structure of Scientific Revolutions.** 4th ed. With an introduction by Ian Hacking. Chicago: University of Chicago Press, 2012.
23. Lasswell, Harold D. **"La orientación hacia la política."** Translated by Maria del Carmen Roqueni. In El estudio de las políticas públicas, edited by Luis F. Aguilar Villanueva. Mexico, DF: Miguel Angel Porrua, 1992.
24. Lukes, Steven. **Power: A Radical View**. 2nd ed. Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2005.
25. Magnelli, André Ricardo do Passo, et al. **"Dependency Theories in Latin America: An Intellectual Reconstruction."** In Classic and Contemporary Latin American Social Theory. Routledge, 2025.
26. Proctor, Robert N., and Londa Schiebinger, eds. **Agnotology: The Making and Unmaking of Ignorance**. Stanford: Stanford University Press, 2008.
27. Rabin, Jack, W. Bartley Hildreth, and Gerald J. Miller, eds**. Handbook of Public Administration.** 3rd ed. Boca Raton, FL: CRC Press/Taylor & Francis, 2007.
28. Redner, Harry**. The Ends of Science: An Essay in Scientific Authority.** Boulder and London: Westview Press, 1987.
29. Ricœur, Paul**. Time and Narrative**. Translated by Kathleen McLaughlin. Vol. 1. Chicago: University of Chicago Press, 2009.
30. Shand, John. **"Logical Positivism and Falsificationism: Ayer, Popper**." In Philosophy and Philosophers: An Introduction to Western Philosophy. Acumen Publishing, 2002. https://doi.org/10.1017/UPO9781844653423.011.

- **Articles & Working Papers**

1. Ababakr, Amer**. "Global Public Policy and the Concept of Global Governance."** Journal of Political Science and International Relations 5, no. 1 (2022): 21–29.
2. Brewer, Rose M. **"White Male Experts, Cultural Insecurity and Knowledge Production in Cold War America."** The American Sociologist 55, no. 2 (2024): 179–182.
3. Caldentey, Esteban Pérez, and Matías Vernengo. **"Raúl Prebisch and Economic Dynamics: Cyclical Growth and Centre-Periphery Interaction."** CEPAL Review, no. 118 (2016): 19.
4. Dahl, Robert A**. "The Concept of Power."** Behavioral Science 2, no. 3 (2007): 201–215.
5. de Sousa Santos, Boaventura. **"Beyond Abyssal Thinking: From Global Lines to Ecologies of Knowledges."** Review (Fernand Braudel Center) 30, no. 1 (2007): 45–89.
6. Entman, Robert M. **"Framing: Toward Clarification of a Fractured Paradigm**." Journal of Communication 43, no. 4 (1993): 52. https://doi.org/10.1111/j.1460-2466.1993.tb01304.x.
7. Feldman, M. S**. "Making Sense of Stories: A Rhetorical Approach to Narrative Analysis."** Journal of Public Administration Research and Theory 14, no. 2 (2004): 147. https://doi.org/10.1093/jopart/muh010.
8. Fischer, Frank, and Herbert Gottweis**. The Argumentative Turn Revisited**: Public **Policy as Communicative Practice**. Durham, NC: Duke University Press, 2012.
9. Griessl, Lukas**. "The Power of Secret Knowledge: The RAND Corporation, Ignorance Studies and Sociology."** The American Sociologist 55, no. 2 (2024): 156–161.
10. Güven, Ahmet. **"The Effects of the New Public Administration Approach on Local Governance Control."** Journal of International Management, Educational and Economics Perspectives 2, no. 1 (2014): 1–6.
11. Guzzini, Stefano. **"The Concept of Power: A Constructivist Analysis."** Millennium: Journal of International Studies 33, no. 3 (2005): 495–521. https://doi.org/10.1177/03058298050330031301.
12. Haas, Peter M. **"Introduction: Epistemic Communities and International Policy Coordination."** International Organization 46, no. 1 (1992): 1–35.
13. Head, Brian W**. "Reconsidering Evidence-Based Policy: Key Issues and Challenges."** Policy and Society 29, no. 2 (2010): 77–94.

14. Khanday, et al. **"Understanding Positivism: A Qualitative Exploration of Its Principles and Relevance Today."** Aligarh Muslim University, 2026.
15. Kreches Da Silva Leite, Kristane, Julia Mafra, and Osmany Porto de Oliveira**. "Policy Transfer and International Organisations: The Complex Relationship between Brazil and World Bank in the Implementation of the Bolsa Família Program."** Contexto Internacional 44, no. 1 (January–April 2022).
16. Lazega, Emmanuel, and Miguel Centero. **"Democracy within Reason: Technocratic Revolution in Mexico."** Revue française de sociologie 36, no. 2 (1995): 380–382.
17. Lee, Moosung. **"Where Are Global Leaders Educated?"** International Higher Education, no. 44 (2006): 345–346.
18. Lorusso, Fabrizio. **"Globamericanización educativa y tecnocracia: la economía y la administración de Estados Unidos en México y América Latina."** Rivista di studi Iberoamericani 9, no. 1 (n.d.).
19. Mangaraj, Tanistha, and Prajukta Paikaray**. "US Hegemony in World Politics."** International Journal of Law and Humanities 5, no. 5 (2022): 38–42.
20. Menzli, Ayoub, and Zaineb Belhassen. **"Fixing the Foundations: G20 Priorities for Equitable IMF Transformation."** Policy Brief, T20 South Africa, 2025.
21. Miranda Delgado, Rafael Gustavo. **"Filosofía política de Dussel y el Sur Global: Hacia una reconstrucción de las ideas."** Cadernos PROLAM/USP 24, no. 51 (2025).
22. Mota Díaz, Laura. **"La colonialidad del saber en la enseñanza de políticas públicas en instituciones de educación superior en México."** Estudios Políticos (Medellín), no. 49 (2016)
23. Nwaneri Chukwuma, Justin. **"Rethinking Global Power: How the Global South Is Redefining the International Order."** MSJ Journal of Arts, Law and Justice 1 (August 2025).
24. Olivares, Elías Moré**. "Esbozo paradigmático de la teoría de la dependencia: Una perspectiva desde la economía del desarrollo."** Revista CIFE: Lecturas de Economía Social 19, no. 31 (2018): 131. https://doi.org/10.15332/s0124-3551.2017.0031.05.
25. R'boul, Hamza. **"Intercultural Philosophy and Internationalisation of Higher Education: Epistemologies of the South, Geopolitics of Knowledge and Epistemological Polylogue."** Journal of Further and Higher Education 46, no. 8 (2022).

26. Reissman, Catherine Kohler. **Narrative Analysis in Narrative, Memory and Everyday Life. Huddersfield**: University of Huddersfield**.**

27. Robles, Jessica S. **Critical Theory and Linguistics**. Working Paper, Loughborough University, UK, 2020.
28. Saltelli, Andrea, and Mario Giampietro. **"The Fallacy of Evidence-Based Policy."** Futures 91 (August 2017).
29. Santiso, Carlos**. "Good Governance and Aid Effectiveness: The World Bank and Conditionality."** Georgetown Public Policy Review 7, no. 1 (2001): 1–22.
30. Steffek, Jens, and Philip Wegmann. **"The Standardization of 'Good Governance' in the Age of Reflexive Modernity."** Global Studies Quarterly 1, no. 4 (2021): 1–9.
31. Stone, Deborah A. **"Causal Stories and the Formation of Policy Agendas."** Political Science Quarterly 104, no. 2 (1989): 283–300.
32. van Hulst, Merlijn, et al. **"Discourse, Framing and Narrative: Three Ways of Doing Critical, Interpretive Policy Analysis.**" Critical Policy Studies 19, no. 1 (2014): 74–88. https://doi.org/10.1080/19460171.2024.2326936.
33. Ydroudj, Lakhdar**. "Épistémicide Intellectuel et Culturel: La Domination Par l'idéologie des Produits de La Culture."** Journal of Human and Society Sciences 14, no. 1 (2025).

- **Online Sources**

1. Christensen, Johan. "Experts in Global Governance: **Powerful Technocrats or Useful Idiots?"** 2021. https://theglobal.blog/2021/12/17/experts-in-global-governance-powerful-technocrats-or-useful-idiots/.
2. **"Egypt's IMF Program: Assessing the Political Economy Challenges."** Brookings Institution, January 30, 2018. https://www.brookings.edu/articles/egypts-imf-program-assessing-the-political-economy-challenges/.
3. **El Poder: Resumen y Análisis del Libro de Steven Lukes.** Bookey, n.d. https://cdn.bookey.app/files/pdf/book/es/el-poder-by-steven-lukes.pdf. Accessed February 8, 2026.
4. Gramsci on Hegemony**: The Politics of Power and Consent**. Chennai: St. Paul's Cathedral Mission College. https://www.spcmc.ac.in/uploads/1726346447_GramscionHegemonyandCivilSociety.pdf.
5. Karki, Mohammad Baqir. **Western Think Tanks, Strategic Tools for Hegemony**.

https://oumam.barathacenter.com/filestorage/19/98/176091491268f56de074b0d.pdf.

6. Khanlarzadeh, Mina. **"A Review of Hamid Dabashi's Book 'Brown Skin, White Masks.'"** ZNetwork, April 9, 2011. https://znetwork.org/znetarticle/a-review-of-hamid-dabashis-book-brown-skin-white-masks-by-mina-khanlarzadeh/.
7. Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China. **"US Hegemony and Its Perils."** https://www.mfa.gov.cn/eng/zy/gb/202405/t20240531_11367483.html.
8. **"Positivism: Definition, History, Theories & Criticism."** Encyclopaedia Britannica. https://www.britannica.com/topic/positivism.
9. **"Power."** Encyclopaedia Britannica. Accessed February 4, 2026. https://www.britannica.com/topic/power-political-and-social-science.
10. RAND Corporation. **"A Brief History of the RAND Corporation."** 2026. https://www.rand.org/about/history.html.
11. "**Sapience: Etymology, Origin & Meaning**." Online Etymology Dictionary.. https://www.etymonline.com/word/sapience.
12. **"Scientia Meaning."** Goong.com – New Generation Dictionary. 2026. https://goong.com/latin/scientia_meaning/.
13. **"Scientific Revolutions."** Oxford Bibliographies. 2026. https://www.oxfordbibliographies.com/display/document/obo-9780195396577/obo-9780195396577-0048.xml.
14. UN Human Rights Rapporteur: **"US Embargo Is the Main Human Rights Violation."** The Alliance for Cuba Engagement and Respect (ACERE), December 2, 2025. https://acere.org/un-human-rights-rapporteur-2025/.